

卷之六

(الوثائق والحقيقة)

وان ليس رخصه

ترجمة: أورخان محمد علي

منتدی سور الازبکیہ

WWW.BOOKS4ALL.NET

تهجير الأرمن

1914 - 1918 م

(الوثائق والحقيقة)

تهجير الأرمن 1914-1918 (الوثائق والحقيقة)

تأليف: يوسف حلاج أوغلو
ترجمة: أورهان محمد علي

تصميم الغلاف: خالد حياتلي

إخراج ورسم الخرائط: طارق صبح

الطبعة الأولى: آذار (2010 م)

شركة قدمس للنشر والتوزيع ش م م

شارع الحمراء، بناء رسامي

ص ب 6435/113

بيروت، لبنان

هاتف: 01 / 750054 فاكس 01 / 750053

التوزيع في سوريا: قدمس للنشر والتوزيع

شارع ميسلون، دار المهندسين 0905

ص ب 6177

الفرديوس، دمشق، سورية

هاتف: 011 / 2229836 فاكس: 011 / 2324472

الموزعون ولا يتباع نسخ إلكترونية وورقية انظر:

<http://www.cadmusbooks.net>

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار

عدد كلمات الكتاب: 34318 كلمة تقريباً

يوسف حلاج أوغلو

تهجير الأرمن

1918-1914

(الوثائق والحقيقة)

ترجمة: أورخان محمد علي

المحتوى

11	الخرائط
13	خريطة معاهدة سفير 1920 لتقسيم تركيا
14	الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى
17	تقديم الطبعة العربية
21	المقدمة
23	مدخل
23	الارمن تحت حكم الإدارة التركية
25	تأسيس البطريركية الإرمينية
26	نفوس الارمن في الأناضول في القرن السادس عشر
31	1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى
31	1 / 1) سياسات أوربة وروسيا تجاه الشرق الأوسط
32	1 / 1 / 1) تمريض الارمن
33	1 / 2) مطالب الارمن
34	1 / 3) الإصلاحات المطلوبة للارمن
35	1 / 4) تشكيل الجمعيات الإرمينية

تهجير الارمن

- 37 1 / 1 / 5 حوادث العنف الاولى
40 1 / 1 / 6 الامير صباح الدين والارمن
40 1 / 1 / 7 أحداث أزنة ومحاوالات إقامة أرمنيستان
47 1 / 2 / 2 الارمن في سنوات الحرب العالمية الاولى
47 1 / 2 / 1 تحالف الارمن مع الروس
51 1 / 2 / 2 عصيان مدينة وان
54 1 / 3 / 3 مظالم الارمن والتدابير التي اتخذت تجاهها
54 1 / 3 / 1 سوق أرمن مدينة زيتون إلى مدينة قونية
55 1 / 3 / 2 إغلاق الجمعيات الإرمينية
59 (2) التهجير

- 59 1 / 2 / 1 اتخاذ قرار التهجير وتنفيذه
64 1 / 1 / 2 هدف التهجير
66 1 / 2 / 2 الارمن الذين شملهم التهجير ونقلهم إلى مناطق السكنى الجديدة
68 1 / 2 / 3 حوادث الهجوم على القوافل الارمينية، والتدابير التي اتخذتها الدولة لمنعها
70 1 / 2 / 4 الارمن الذين لم يشملهم التهجير، والارمن الذين بدلوا دينهم
72 1 / 2 / 5 توفير حاجات الارمن المهجرين
73 1 / 2 / 6 أموال الارمن المهجرين
74 1 / 2 / 7 أصداء التهجير في العالم الخارجي، والتهجير في ضوء الوثائق
83 1 / 2 / 8 الارمن بعد إتمام عملية التهجير
83 2 / 2 / 2 الوضع بعد التهجير وصدور قرار العودة
84 2 / 3 / 3 الارمن الذين عادوا إلى مواطنهم السابقة
89 (3) الخاتمة

- 95 (4) الملاحق
95 برقية ترمن معاون قنصل وان السرية رقم 295 25/12 1908
96 برقية ترمن معاون قنصل وان السرية رقم 295 26/13 1908
96 خبر من زينوفيف دت س رقم 62 28/15 1908
98 برقية ترمن معاون قنصل وان رقم 523/113 ملحق 20/7 1908
98 الوضع في الإمبراطورية العثمانية، خبر سري من د س ت سينوفيف رقم 37 بتاريخ 21 شباط / 6 آذار 1909
99 لعناية س د سارزوف . . رقم 29326/117 تشرين الثاني 1912
103 (5) الوثائق

الوثيقة 1: إخراج الارمن المتواجدين بكثرة في ولايتي وان وبندليس وطردهم منها [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 52/282].

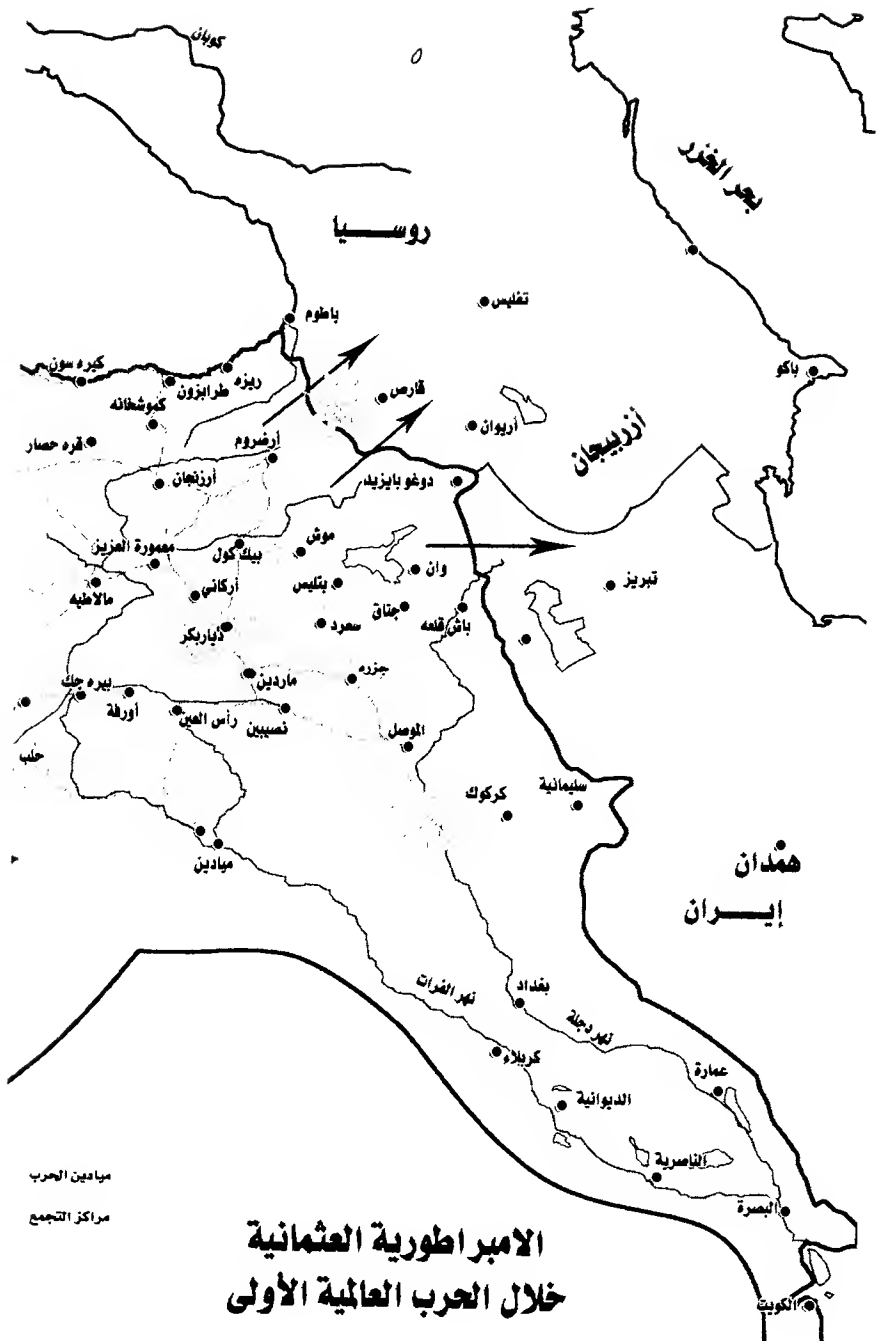
106	الوثيقة 2: القرار الصادر عن مجلس الوزراء بخصوص التهجير [أوراق الباب العالي، مضابط مجلس الوزراء رقم 198/163].
108	الوثيقة 3: توسيع الأمكنة المخصصة لإسكان الأرمن [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 315/54].
109	الوثيقة 4: الأسس والأهداف الواجب مراعاتها عند تهجير الأرمن [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 292/55].
110	الوثيقة 5: وجوب المحافظة على سلامة الأرمن المهجرين وإنزال العقوبات من يعتدي عليهم [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 10/54].
111	الوثيقة 6: الأرمن المهجرون من قونية [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 99/68].
112	الوثيقة 7: تهجير الأرمن من بيرجك [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 101/68].
113	الوثيقة 8: فتح التحقيقات حول ادعاءات وقوع مذابح بحق الأرمن وتطبيق التدابير المتخذة على المواطنين المسيحيين [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 406/54].
114	الوثيقة 9: تعرض الأرمن المهجرين لاعتداءات، واتخاذ الإجراءات اللازمة بالخصوص [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 9/54].
115	الوثيقة 10: هجوم عصابات درسيم على قوافل الأرمن [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 162/54].
116	الوثيقة 11: تعيين عضو جديد في لجنة التحقيق الخاصة بتصرفات محددة مارسها البعض في أثناء تهجير الأرمن [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 38/58].
117	الوثيقة 12: إعاشة الأرمن الذين لا عائل لهم وإسكانهم [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 142/63].
118	الوثيقة 13: الحفاظ على أمن الأرمن في أثناء نقلهم [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 77/155].
119	الوثيقة 14: تأمين إعاشة قوافل الأرمن [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 110/57].
120	الوثيقة 15: الحوالة المرسلة لضمان المصروفات وفق التعليمات الخاصة بإسكان الأرمن وإعاشتهم [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 305/53].
121	الوثيقة 16: بخصوص الأموال والأغراض التي تركها الأرمن المهجرون وومن تأخذ نقلهم [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 303/53].

تهجير الأرمن

- 122 الوثيقة 17: السماح للموظفين بشراء البيوت من الأرمن [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 107/55].
- 123 الوثيقة 18: اقتراح تشكيل لجنة من المحققين المهادين للتحقيق في الحوادث التي حصلت خلال التهجير [أوراق الباب العالي، وزارة الخارجية، الوثيقة رقم 17/43].
- 127 الوثيقة 19: أوراق الباب العالي، وزارة الخارجية رقم 17/43
- 133 الوثيقة 20: المصاعب التي تواجه تهجير الأرمن [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 77/68].
- 134 الوثيقة 21: الأرمن المهجرون من يوزكات وقبر شهر وهامانا وناللي خان مع الأرمن المهجرين من أنقرة [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 66/68].
- 135 الوثيقة 22: تهجير الأرمن من إزميد [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 67/68].
- 136 الوثيقة 23: الأرمن المهجرون من قيصري [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 75/68].
- 137 الوثيقة 24: إسكان الأرمن الذين قدموا خدمات جيدة في أثناء التهجير إلى حلب إلى أمكنة سكنى أخرى [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، مديرية الأمن العمومية، الشعبة الثانية، رقم 80/68].
- 138 الوثيقة 25: إتمام عملية تهجير الأرمن من ديار بكر وعدم بقاء أي أرمني مشمول بالتهجير هناك [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، الشعبة الثانية، رقم 71/68].
- 139 الوثيقة 26: إيقاف عملية التهجير [أوراق الباب العالي، وزارة الداخلية، قلم شفرة وزارة الداخلية رقم 21/62].
- 140 الوثيقة 27: تعديت الأرمن والروس وتخريبهم الآثار العثمانية [أوراق الباب العالي، وزارة الخارجية، الحرب العمومية، علبه رقم 4/122].
- 141 الوثيقة 28: المظالم التي لحقت بالمسلمين والأسرى في قفقاسيا [أوراق الباب العالي، وزارة الخارجية، الحرب العمومية، علبه رقم 6/122].
- 143 الهوامش
- 155 ثبت المراجع
- 161 ثبت عام
- 167 المؤلف في سطور
- 169 تنويه الناشر إلى المترجم الراحل

الخرائط

I





تقدير الطبعة العربية

غيرت الحرب العالمية الأولى من جغرافية العالم وشكلتها من جديد، والحقيقة أن سبب اندلاعها كان تنافس الدول الكبرى على مكاسب وغنائم في الدول الأضعف. وبات واضحًا في نتائج الحرب الدول التي ستقتسم هذا العالم، حيث تم في نهايتها تصفية بعض الامبراطوريات ومن ضمنها العثمانية.

بعد ذلك تم تطبيق خطط تقسيم وتوزيع هذه المنطقة من العالم التي كانت قد وضعت في بداية القرن التاسع عشر، وعهدت الإدارات وأنظمة الحكم التي وضعت في منطقة الشرق الأوسط إلى سيطرة الدول الغربية قبل أن تتمكن شعوب المنطقة من تحصيل حريتها بعد نضال طويل. ولكن الوضع لم يستقر فيها تمامًا بسبب كثرة المشاكل التي سبق زرعها فيها، فأصبحت الدول في هذه المنطقة، وكلها إسلامية، معرضة دومًا لتدخل الدول الغربية.

17

ومن ضمن الأسباب التي قادت إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى رغبة الدول الغربية في تمزيق الدولة العثمانية (التي كانت زعيمة العالم الإسلامي آنذاك وممثلته) واقتسام أراضيها بين روسيا وإنجلترا وفرنسة وإيطاليا واليونان. ولكي يتحقق هذا التمزيق من

دون مصاعب تذكر، فقد حرضت هذه الدول الرعايا غير المسلمين في الدولة العثمانية على تشكيل المنظمات والأحزاب الانفصالية ودفعتهم إلى التمرد. وتمكنت تلك المنظمات والحركات المسلحة في نهاية المطاف من تشكيل دول مثل اليونان ورومانيا وبلغاريا والصرب في إقليم الرومل، وفي الوقت نفسه أبعدت الدولة العثمانية على نحو كبير عن وسط أوربة. ولكن هذا الأمر لم يشبع رغبة الدول الغربية ولا نهمها، إذ كان من الضروري في نظرها طرد المسلمين من اسطنبول، التي كانت مركزاً للمسيحية الشرقية، ومن مدينة القدس التي يقدسها بعض المسيحيين أيضاً؛ أي طرد المسلمين من الأناضول ومن فلسطين. ومن أجل تحقيق ذلك استخدم الأوروبيون الأرمن الذين كانوا يعيشون في الأناضول حتى ذلك الحين بسلام مع المسلمين عبر مئات الأعوام. وفي أعقاب الحرب الروسية-العثمانية عام 1877 / 1878 وبعد توقيع اتفاقية أياستينا فوس أولاً ثم معاهدة برلين ثانياً، وقع الأرمن تحت حماية الدول الغربية وروسيا. وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى نفذت المنظمات والعصابات الأرمنية عصابات عديدة في عدة مدن منها ساسون ووان وأضنة، وقامت بعمليات تخريب وتفجيرات واغتيالات وفي مقدمتها محاولة اغتيال السلطان عبد الحميد الثاني أمام جامع يلدرم.

وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى تشكلت أكثر من 20 منظمة وحزب وعصابة إرمنية غير قانونية، حيث كان من أهمها حزب (خنجاك) الذي أسس في مدينة جنيف، وحزب (طاشناق سوتيون) في مدينة تفليس. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى انضمت هذه المنظمات والأحزاب الإرمينية إلى فرنسا وإنجلترا وروسيا وحاربوا الدولة العثمانية إلى جانب أعدائها. وبينما كانت الجيوش العثمانية تحارب الجيوش الروسية في قفقاسيا، وتقاتل الجيوش البريطانية في منطقة الموصل-كركوك، وفي فلسطين وسورية، على حين تحارب في جنق قلعة الجيوش الفرنسية والإنجليزية والنيوزيلندية قام الأرمن بإشعال نارالعصيان في 21 مدينة في الأناضول.

كما قاموا بمذابح وحشية وجماعية في مدن وان وجاتاك وبتليس وأرزيروم وزيتون، حيث سلموا الأولى إلى القوات الروسية، وعملوا على تخريب خطوط التلغراف لعرقله الاتصال بين الجيوش العثمانية، وبنسف سكك الحديد لتعطيل إيصال المؤن والذخائر لها. إثر هذه العمليات والتعاون مع العدو قامت الدولة العثمانية بتهجير الأرمن من وسط الأناضول وشرقيه إلى خارج ساحات المعارك، وبنقل ما يقارب الخمسمئة ألف إرمني إلى مناطق حلب ودير الزور وحماه وحصص. وطبق التهجير على الأرمن الأرثوذكس، أما الأرمن البروتستانت والكاثوليك من غير أعضاء المنظمات والعصابات فلم يشملهم قرار التهجير. كما لم يشمل التهجير الأرمن المقيمين في عدة مدن مثل اسطنبول وقصطموني وإزمير وأيدين وأنطاليا، وتم أيضاً استثناء الشيوخ والمرضى. وبعد انتهاء الحرب صدر قانون يسمح للمهجرين الأرمن بالعودة إلى أماكنهم

تقديم الطبعة العربية . . .

سكناهم السابقة وإلى بيوتهم. إلا أن تركيا اضطرت للدخول في حرب الاستقلال التركية ضد الدول المحتلة في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي هزمت فيها الدولة العثمانية واحتلت أراضيها. وهنا أيضًا استمر الأرمن في التعاون مع الدول الغربية الاستعمارية المحتلة للأراضي التركية، ومارسوا دورًا بارزًا في نجاح فرنسا في احتلال مناطق أذنة وعينتاب ومرعش. وبعد توقيع معاهدة أنقرة عام 1921 التي حققت انسحاب فرنسا من هذه المناطق، رَحَّل الأرمن المقيمون فيها طوعًا وتوجهوا إلى سورية ولبنان، ثم ازدادت هجرتهم فيما بعد إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى بلدان أخرى في مقدمتها فرنسا.

إن أرمن المهجر هم من قاموا بإثارة أسطورة الإبادة بهدف تقوية الهوية القومية الإرمينية بعدما ضعفت لدى شبابهم. وهذا الكتاب يوضح بالوثائق التاريخية العائدة لتلك الفترة التاريخية عبثية تلك الاتهامات والمزاعم ووهنها.

لقد كان من الضروري، ولاسيما في السنوات الأخيرة التي يحاول العديدون فيها وسم الإسلام بالإرهاب، أن مخاطب العالم العربي الذي نتشارك معهم في الدين، ونوضح للرأي العام العربي الحقائق كما هي، والرواية التي يجري ترويجه وتسويقها.

أود في ختام هذه المقدمة تقديم شكري الجزيل لصديقي الأستاذ أورخان محمد علي الذي ترجم الكتاب وللدكتور زياد منى مدير دار قدمس اللبنانية التي قامت بنشره.

يوسف حلاج أوغلو

أنقرة في 12 / 10 / 2009

المقدمة

لعل المصادر والوثائق المتعلقة بالأحداث الماضية تمارس أهم دور في تشكيل مفهوم التاريخ. فلكي نملك نظرة تاريخية موضوعية علينا أن نُقَوِّم تلك المصادر أفضل تقويم. وهكذا يكتسب التاريخ خاصية إلقاء الضوء على المستقبل، إضافة إلى كونه منبع ومصدر التجارب المفيدة للإنسانية. ومن هنا وُلدت النظرة التاريخية العلمية المستندة إلى الوثائق التي تعكس الأحداث التاريخية كما وقعت وحدثت فعلاً، وتقويعها من ناحية الزمان والمكان. ومن هذا المنطلق والمنظور فإن هذه النظرة بعيدة عن الاستناد إلى العواطف القومية والوطنية.

21 إن الدولة العثمانية التي تأسست في أوائل القرن الرابع عشر كانت تحكم أراضٍ تمتد ضمن ثلاث قارات، واستمرت أكثر من ستة قرون حتى سقوطها في القرن العشرين. والأرشييف العثماني الذي انتقل إلينا غني بالوثائق، حيث يحوي أكثر من مئة مليون وثيقة ودفتز، وهو يهيم العديد من دول العالم. وهناك الآن الآلاف من الباحثين الأتراك والأجانب الذين يقومون بفرزها وتصنيفها ودراستها. ونظرًا لكون تلك الوثائق والأوراق المتعلقة بالتاريخ القريب تلقي الضوء على الأحداث السياسية الحالية، فقد نشأ اتجاه

لفرزها وتصنيفها أولاً. وهكذا تيسرت لنا إمكانية الرد على العديد من المزاعم البعيدة عن الحقيقة. فقد ظهرت وثائق عديدة متعلقة بالقضية الإرمينية، وهذا الكتاب الذي يستند إلى تلك الوثائق بعيد عن النظرة الإيديولوجية لأنه اتخذ المقاييس العلمية الصرفة هادياً لكي يقدم نظرة موضوعية لهذا الموضوع.

وقد أضفنا صوراً لبعض تلك الوثائق من الأرشيف العثماني في الصفحات الأخيرة من الكتاب، وهي تشكل صلب بحثنا وبالتالي صلب هذا الكتاب. وفي ظننا أن نشر هذه الوثائق سيزيد من الثقة بالنظرة الموضوعية لهذا المؤلف، لكن مع ذلك فإننا على قناعة بأن الذين يستغلون هذا الموضوع لمصالحهم السياسية، وينظرون إليه من هذه الزاوية لن يقتنعوا. ولكن لا يمكن لأحد أن يغطي على الحقائق التاريخية بأي شكل من الأشكال ويخفيها أو يشوهها، فليس هناك مثال واحد في التاريخ على هذا. والذين يقومون بتشويه التاريخ سيقوم غيرهم بتشويه تاريخهم. ويجب ألا ننسى أن الذين يؤيدون اليوم هذه الادعاءات الكاذبة ويساندونها دعماً لمصالحهم الخاصة ويقبلون أن يكونوا أداة للاستغلال، سيجدون أنفسهم مضطرين لتقديم الحساب عن مآسي الجزائر التي قتل فيها مليون ونصف مليون جزائري، ومآسي الهند، وكذلك الهنادة الذين تعرضوا في أمريكا الشمالية للإبادة بنسائهم وأطفالهم وشبابهم وشيوخهم.

إن الذين أيدوا الأرمن في بداية القرن العشرين لإقامة إرمينستان الكبرى يتهمون الآن تركيا بالإبادة العنصرية لكي ينتقموا من فشلهم السابق، وهم يؤيدون بشكل واضح الحزب الإرهابي حزب العمال الكردستاني الذي يدعو لإقامة دولة كردية، كما أوضحنا الشيء نفسه للأكراد.

إن الذين سيقروؤن كتابنا «تهجير الأرمن» بهذه النظرة، ويتمنعون في الوثائق بموضوعية وحياد، سيعلمون أن الفروق والاختلافات الثقافية تشكل غنى للإنسانية، وسيشعرون بأن الأحكام الجائرة التي أطلقوها إنما هي أحكام ضد الإنسانية وسيجدون فيه أنذاك مصدر قوة للدفاع عن الحق والحقيقة.

يوسف حلاج أوغلو

أنقرة 2004 م

مدخل

الأرمن تحت حكم الإدارة التركية

نشأت العلاقات التركية-الإرمينية في القرن الحادي عشر. وقبل هذا التاريخ نشأت علاقات بين القواد الأتراك الذين خدموا الدولة العباسية وعائلاتهم مع الأرمن^[1]. ولكن العلاقات الأهم بينهما كانت قد نشأت بين عامي 1015 و1020 م عندما قام جاغري بك (والد الحاكم السلجوقي ألب أرسلان) بتنظيم رحلة استكشافية إلى شرقي الأناضول. كان الأرمن في تلك السنوات تابعين للامبراطورية البيزنطية. ولكن بعد أن هزمت جيوش السلاجقة تحت قيادة ألب أرسلان الجيوش البيزنطية في معركة ملاذكيرت عام 1071 م فقد زادت هجرة الأتراك إلى الأناضول والاستقرار فيها. وفي وقت قصير استقرت قبائل أوغوز التركية في الأناضول التي طرد منها البيزنطيون الذين لم تكن لهم فيها كثافة سكانية، وهكذا انقلبت الأناضول إلى أرض تركية مسلمة. في هذه الأثناء ترك الأرمن بلدهم للبيزنطيين، وانسحبوا إلى أعماق الأناضول حيث استقروا في منطقة جوقور أوفا التي كانت يطلق عليها اسم قيليقيا وأسسوا هناك

إمارة مرتبطة بالبيزنطيين.

وبفضل تقدم الأتراك في أواسط الأناضول وغربها، استطاع الأرمن، الذين كانوا موجودين في جنوب شرقي الأناضول الانتشار في تلك المنطقة. لذا نرى أن وهرام (الأرمني الأصل الذي عينه البيزنطيون واليًا على مرعش) لم يكتف بحكم طرسوس وأناورزا وأندرن وكوك سون ولبستان، بل استولى أيضًا على بسني وسامساد وحسن منصور (ادي يامان)، وكذلك سيطر أيضًا على أرفة عام 1077 وبعدها بسنة على أنطاليا^[2]. لقد أظهرت هذه العمليات استمرار ارتباط وهرام بالبيزنطيين، وإضافة إلى هذا فقد أعلن أيضًا ولائه^[3] لملك شاه سلطان السلاجقة، وحتى أنه أعلن إسلامه^[4]. ولكن دولته هذه تفتت في وقت قصير بعد وفاته.

بعد تفتت هذه الإمارة تشكلت إمارات إرمينية صغيرة، ولعل أهمها تلك التي تشكلت في منطقة جوقور أوفا التي ارتبطت بالدولة السلجوقية في الأناضول. ولكن عندما هزم المغول السلاجقة في معركة كومسه داغ عام 1243 انحاز الأرمن إلى جانب المغول. ولكن تعاضم نفوذ المماليك في منطقة جوقور أوفا شكل تهديدًا جديدًا لإمارة الأرمن. وهذا ما حدث فعلاً عام 1375 حيث قامت الإدارة التركية لمماليك مصر بإلغاء هذه الإمارة عام 1375.

بعد انضمام جوقور أوفا والأناضول إلى الإدارة العثمانية دخل الأرمن تحت رعاية دولة تركية أخرى. وقد لقي الأرمن في ظل الإدارة العثمانية عدلاً وحرية ورعاية للحقوق لم يلقها في ظل البيزنطيين أو في إماراتهم الإرمينية. وفي هذه الفترة حدثت هجرة الأرمن إلى المدن والقصبات. والدليل على هذا هو أن هذه الزيادة لا يمكن تفسيرها بالزيادة السكانية الطبيعية (انظر الجدول رقم 1).

ومع هذا فإن دقاتر الإحصاء التي هيأتها الإدارة العثمانية التي امتدت إلى هذه المناطق دلت على أن أكثرية النفوس كانت من الأتراك^[5]. فمثلاً بلغ نفوس سنجق كوزان، أي سنجق سيس الذي كان يضم عام 1536 / 1537 قلاع سيس وفكه وأناورزا ولامبارد وكوبدره وبارس-برد، 16830 نسمة منها 14390 من الأتراك و2440 من الروم والأرمن، أي من غير المسلمين.

وليس ثمة وثيقة تشير إلى أن الأرمن كانوا غير راضين عن إدارة الدولة السلجوقية الكبرى، ولا عن الإدارات التركية الأخرى التي تأسست في الأناضول بعد سقوط دولة السلاجقة، مثل إمارة منكوجك أوغوللاري وصالتوك أوغللاري وآل دانشمند وأرتوك أوغللاري. ولأن أوضاع غير المسلمين كانت مثبتة ومقررة حسب القوانين الإسلامية في الدول والإمارات التركية، فإنه لم يحدث أي تدخل في العقائد الدينية للأرمن، ولا في عقائد الطوائف غير الإسلامية الأخرى الموجودين تحت الإدارة التركية.

الجدول 1

السنة	1518	1523	الزيادة
المكان	عدد البيوت	العزاب	المقدار المنوي
عربكير	112	42	23,4
جرميك	83	5	67,0
أركانبي	111	21	245,3
خربوط	320	47	60,3
أرقة	300	42	14,07
سيوه رك	130	30	87,02

تأسيس البطريركية الأرمنية

من الأمور التي يتفق عليها المؤرخون، أن الدولة العثمانية (التي كانت من أصغر الإمارات التركية، والتي نمت وتوسعت بسرعة كبيرة، حتى أصبحت دولة عظمى وعالمية) كانت قد تعاملت مع رعاياها منذ إنشائها بالعدل والتسامح. ومن حملة ذاك التعامل العادل، أن الإدارة العثمانية سمحت للأرمن المرتبطين بالكنيسة الغريغورية، التي تأسست في القرن الخامس، أن يقوموا بتنظيم أنفسهم كجماعة مستقلة بعد أن أصبحت مدينة بورصة عاصمة للدولة العثمانية عام 1326. فقاموا بنقل مراكزهم الروحية من كوتاهيه إلى بورصة^[6]. أما السلطان محمد الفاتح فقد أوعز إلى الأسقف الأرمني أوفاكيم المقيم في بورصة باستقدام بعض الأرمن من الأناضول إلى العاصمة الجديدة اسطنبول، وقدم له كنيسة سولومانصتر الواقعة في منطقة صاماتيا هدية للأرمن، ثم عينه بطريقاً لهم^[7]. وبعد هذا نرى أن بعض الأرمن بدؤوا ينزحون من بعض المدن في الأناضول إلى اسطنبول حيث تم إسكانهم في مناطق مختلفة فيها. أما الباقون في الأناضول فقد عهد إلى معظمهم وظيفه حراسة القلاع. فمثلاً نرى أنهم حرسوا قلاع أناورزا وبارس-برد وكوبدره ولامبارد الموجودة في سنجق سيس (كوزان)^[8] وكذلك عهدت حراسة قلعة كولك ذات الأهمية الاستراتيجية والتي كانت تربط جوقور أوبا بأواسط الأناضول إلى الأرمن^[9]. وهكذا فقد اكتسب الأرمن، عرفاناً بالجميل للدولة العثمانية التي عاملتهم بكل عدل ورحابة صدر، صفة "الملة الصادقة" نظير خدماتهم التي قدموها.

وإلى جانب الأرمن وجدت مذاهب أخرى وإن كان أعضاؤها أقل عدداً. أما الأرمن فقد دخلوا في المذهب الأرثوذكسي الذي كان آنذاك أوسع المذاهب النصرانية انتشاراً وارتبطوا ببطريركية فنر للروم^[10].

ونتيجة للدعاية المكثفة التي قام بها الرهبان الكاثوليك منذ عام 1781 فقد انتشر هذا المذهب بين الأرمن أيضًا، وعلى الرغم من الضغوط التي قام بها البطريرك الأرمني، الذي شعر بأن تأثيره في جماعته وصلاحياته بدأت تقل، فقد حافظ المذهب الكاثوليكي على قوته^[11] ما جعل الباب العالي يعترف عام 1831 رسميًا بالكنيسة الكاثوليكية الإرمينية. وفي عام عام 1859 اعترفت الحكومة العثمانية بالكنيسة البروتستانتية بعد أن انتشر ذلك المذهب بين الأرمن بجهود المبشرين البروتستانت^[12]. وهكذا انقسم الأرمن إلى أربع كنائس، وبين مذاهب مختلفة.

وعلاوة على قيام الأرمن بممارسة شعائرهم الدينية بكل حرية فقد منحوا أيضًا صلاحية انتخاب رجال الدين بأنفسهم، فمثلاً استمرت صلاحية تعيين الأرمن أساقفتهم في أنطاكية وديار بكر وغازي عنتاب وأضروم وجندر وقارص ومرعش وطالاس وقره حصار، وأركانه وإزمير وطرسوس وخربوط وقبرص^[13].

وبعد دخول الأناضول تحت الإدارة التركية استمر الأرمن في التكلم بلغتهم الإرمينية بكل حرية ومن دون أي عائق، إذ قامت الإدارة العثمانية بتطبيق السياسة نفسها، التي كانت تتبعها مع الجماعات الأخرى، عليهم أيضًا حيث كانوا أحرارًا في استعمال الأسماء الإرمينية، كما مارسوا فعاليتهم الثقافية أيضًا بلغتهم. وقد أُذِن لأحد الاساقفة الأرمن عام 1567 واسمه سيواسلي ألكار بإنشاء المطبعة الإرمينية^[14] وذلك قبل إنشاء المطبعة التركية بمئة وستين سنة. وكان هذا الأسقف قد تعلم فن الطباعة وأعمال المطبعة وكيفية استعمالها في مدينة البندقية. وعلى عكس الإجراءات التي اتخذها لويس الرابع عشر ملك فرنسا (1643-1715) بإغلاق المطبعة الإرمينية التي أسسها الأرمن في مدينة مرسيليا في فرنسا فقد كانت الصحافة الإرمينية في الدولة العثمانية في توسع دائم^[15]. فعلاوة على المطبعة الإرمينية الموجودة في اسطنبول، فقد أنشئت مطبعة إرمينية في إزمير عام 1759، وفي مدينة وان عام 1859، وفي مدينة موش عام 1869، وفي مدينة سيواس عام 1871. وفي عام 1908 بلغ عدد المطابع الإرمينية الموجودة في الدولة 38 مطبعة^[16]. وفي عام 1910 كان في اسطنبول وحدها خمس صحف وسبع مجلات باللغة الإرمينية^[17].

نفوس الأرمن في الأناضول في القرن السادس عشر

حتى القرن التاسع عشر لم يكن هناك إحصاء للنفوس في الدولة العثمانية بالمعنى المعروف حاليًا. أما المعلومات المتعلقة بالأمر في القرن السادس عشر فكانت مرتبطة بعدد البيوت، وعدد العزاب الذين لا تشملهم الضرائب^[18] مثل محصلي الضرائب وخطباء الجوامع والأئمة والعميان والمعلولين والشيوخ. إلخ. وتوجد هذه المعلومات في دفاتر الطابو التي تعد من أوثق مراجع العهد العثماني. وتضم هذه الدفاتر المكلفين

مدخل ...

جميعاً، سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، لذا فإنه لا يوجد أي شخص غير مسجل. كما أنها تحوي المعلومات عن كل المنتسبين إلى مختلف المذاهب الدينية وأعدادهم من مختلف الطبقات، وتشكل بهذا أهم دليل في هذا الصدد. لأنه إلى جانب المسجد والجامع كانت هناك الكنائس والبيع (معابد اليهود). وكان إلى جانب الأئمة والخطباء الرهبان والقساوسة، وإلى جانب أوقاف المسلمين كانت ثمة أوقاف كنسية . . إلخ. كل ذلك كان موثقاً في تلك الدفاتر. لذا دفاتر التحرير، أي دفاتر الطابو، التي أعدت لمعرفة المشمولين بالضرائب كانت تلقي ضوءاً على البنية الديمغرافية أيضاً. والنتائج المستخلصة من هذه الدفاتر العائدة للقرن السادس عشر كانت تمثل حجر الأساس لمعرفة طبيعة ديمغرافية النفوس في الأناضول في القرن التاسع عشر. لأن من الطبيعي أن نسب النفوس التي كانت موجودة في القرن السادس عشر قد انعكست على نسب النفوس في القرن الأخير. ومع ذلك فإن ما يلفت النظر في دفاتر التحرير (الطابو) تلك ما ورد في القوانين المتعلقة بها، ومن أهمها أنه على الرغم من وجود أعداد كبيرة من المسيحيين في بعض مناطق الأناضول في القرن التاسع عشر فلا نجد أحكاماً حول غير المسلمين. وهذا يدل على عدم وجود المسيحيين في سناجق هذه المناطق في القرن السادس عشر. فمثلاً لا نجد غير المسلمين في قضاء مانيسا في القرن السادس عشر^[19] ومن جانب آخر لم تحدث حركة سكانية أو هجرة جماعية كبيرة إلا هجرة كانت على نطاق ضيق وذلك بعد عصيانات الجلاي وما تبعها من فوضى بعد القرن السادس عشر. ومن هذا يتبين مدى أهمية المعلومات المتعلقة بالنفوس والتي تمدنا بها دفاتر الطابو. فالدولة التي تهدف إلى جمع الضرائب لا تهمل طبعا تسجيل أي جماعة أو فئة. لذا نرى أن كل فئة مسجلة هنا حسب قوميتها ودينها. وفعلاً نرى أنه إلى جانب المسلمين فقد تم تسجيل الروم والأرمن واليهود والسرمان كل على حدة. إلا أن الأبحاث والدراسات المستندة إلى دفاتر التحرير أظهرت أنه في أحيان قليلة سُجل اليهود في بعض المناطق ضمن الأرمن، كما ورد ذكر السرمان تحت عنوان "إرمينية"^[20]. ولكن على الرغم من كل شيء لم تختلط ضمن نفوس المسلمين أي فئة غير مسلمة. فغير المسلمين كانوا يسكنون في أحياء خاصة بهم ويسجلون ضمن جماعات أخرى. لذلك نرى أن الذين درسوا هذا الموضوع اعتمدوا على تلك الدفاتر، ولم يشكوا في مصداقيتها (انظر الجدول 2).

وفي الجدول الآتي نرى عدد نفوس المسلمين وغير المسلمين في عدد من مدن الأناضول وقصباتها في القرن السادس عشر.

27

الجدول 2

المدين	المسلمون	المسيحيون	الأرمن	اليهود
أضنة ^[21]	8690	-	501	-

المدين	المسلمون	المسيحيون	الأرمن	اليهود
آدي بجان ^[22]	6312	-	369	-
أماصيا ^[23]	7775	1810	-	365
عربكير ^[23]	6912	1092	602	-
أياص ^[25]	4074	-	230	-
عينتاب ^[26]	18126	-	236	-
باراندي ^[27]	3442	-	-	-
بسي ^[28]	2223	-	181	-
بيرجيل ^[29]	13708	2160	925	-
جونكوش ^[30]	2523	141	593	-
جيشكرك ^[31]	8851	1803	6520	-
جرميك ^[32]	3124	-	586	-
دير اهلو ^[33]	4352	-	-	-
ديار بكر ^[34]	101176	19177	3226	-
دوندارلي ^[35]	10199	-	-	-
أركاني ^[36]	4933	-	1972	-
أرزينجان ^[37]	2069	-	839	-
كليمكاد ^[38]	3460	-	-	-
كوموش	5027	-	-	-
خانة ^[39]				
هاجيلو ^[40]	4158	-	-	-
خاربوط ^[41]	8209	4638	2650	-
كافورنو ^[42]	6877	896	258	-
كارا إيسالو ^[43]	2785	-	716	-
قيصري ^[44]	27711	6746	2463	-
كاناباد ^[45]	15254	2014	321	-
كينيك ^[46]	7869	-	-	-
كيغي ^[47]	4587	1733	1779	-
كوسون ^[48]	15850	-	-	-
كوشور ^[49]	4550	-	-	-
كولب ^[50]	2097	1655	180	-

مدخل ...

المدن	المسلمون	المسيحيون	الأرمن	اليهود
لاديك ^[51]	23986	1463	-	-
ماردين ^[52]	46083	12837	9156	664
مارزيفون ^[53]	6414	-	863	-
موش ^[54]	6134	-	2281	-
نُصيبين ^[55]	8601	602	806	-
أرقة ^[56]	16671	-	1542	-
ساغمان ^[57]	7023	6555	3132	-
صاري جام ^[58]	15152	-	-	-
صاور ^[59]	23093	2986	89	-
سنجار ^[60]	5892	-	-	257
سيس (كوزان) ^[61]	19618	1951	1075	-
سيواس ^[62]	11651	13663	-	-
سيفراك ^[63]	9768	-	680	-
طر سوس ^[64]	26875	-	135	-
طوقات ^[65]	7078	4628	-	-
طورانلو ^[66]	3190	789	-	-
أولاش ^[67]	11590	-	-	-
يلدر ^[68]	3158	29	-	-
يوركير ^[69]	12050	-	-	-
المجموع	580950	89436	44638	1286

وضمن النفوس المسجلة في الجدول رقم 2 للمسلمين والأرمن واليهود والمسيحيين نرى أن مقدار عدد المسلمين الأتراك يبلغ 81,10% ومقدار عدد نفوس المسيحيين 12,49% ومقدار عدد الأرمن 6,23% ومقدار عدد اليهود 0,18%. وهكذا يكون مجموع مقدار عدد غير المسلمين 18,9% مقابل مقدار 81,10% للمسلمين. والشئ الذي يلفت نظر من يدقق هذه الدفاتر هو ورود أسماء تركية في العديد من الأماكن التي عدت غير مسلمة مثل قازآباد التابعة لأيةالة الروم، ودوراك وأورن وكوجوك خضر وعاشق أوغورلو وأمير وبالي وجوبان وأومور وكوجي وسفر وسلمان وأرسلان^[70]. ونصادف الأسماء الآتية في أنقرة: ملك شاه كوكجه، أيدين، قوتلو، أمير شاه، ونقرأ الأسماء الآتية في قيصري: أوغورلو، ياهشبي، إيمور دده، بوداك. وفي مدينة أرقة نصادف اسم كوكجه،

وفي مدينة سيفراك أسماء: ياغمور، بوداك، كوتلو شاه، وإينه بك. إلخ، وهذه الأسماء جميعها تركية^[21]. وليس من الممكن مصادفة هذه الأسماء بين غير المسلمين. والشيء الملفت للنظر في هذا الصدد هو أن تلك الأسماء تعود لنصارى الأتراك. ومن جانب آخر يقول "سيمون" البولندي الذي زار الأناضول في بداية القرن السابع عشر إن السريان والروم الساكنين في مدينة خاربوط يتكلمون الأرمنية، لذا فإن تمييز الأرمن من السرياني أو من الرومي شيء صعب^[22]. وهذا الأمر يبرهن على أن الإدارة العثمانية منحت حرية دينية لكل العناصر والملل ولأصحاب المذاهب جميعاً من دون أي تمييز.

1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

1 / 1) سياسات أوروبية وروسية تجاه الشرق الأوسط

لم تكن هناك أي مشكلة بين الأرمن والدولة العثمانية في أطوارها الأولى، ولكن ما إن ضعفت في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى بدأت الدول الكبرى بإثارتهم واستغلالهم دينياً وسياسياً واقتصادياً من أجل مصالحها. وأصبحت محاولات الإثارة تلك جزءاً من سياسة تلك الدول الأجنبية تجاه الدولة العثمانية. وقد أطلق مصطلح «المسألة الشرقية» على السياسة التي اتبعتها الدول الأوروبية تجاه الدولة العثمانية. وكما هو معلوم، فإن «المسألة الشرقية» كانت في جوهرها محاولة للدول الأوروبية لتمزيق الدولة العثمانية وتوزيع أراضيها فيما بينها تحت ذريعة الدفاع عن حقوق

مواطنيها المسيحيين القاطنين فيها، وأصبحت السياسة الثابتة لهذه القوى التي كانوا يطلقون عليها اسم «الدول العظمى» المطالبة أولاً بحقوق امتياز للمسيحيين، ثم المطالبة بحكم ذاتي وبالتالي الانفصال. وحسب معاهدة «كوجوك قاينارجا» عام 1774 مع روسيا، أصبحت الأخيرة مسؤولة عن المسيحيين الأرثوذكس الذين هم رعايا الدولة العثمانية. وبعد أن قويت الأفكار القومية بعد الثورة الفرنسية عام 1789 وانتشرت، استغلت بعض الدول الأوربية هذه الأفكار واستخدمتها لتقويض الدولة العثمانية، وذلك بنشرها بين أوساط المسيحيين في الدولة العثمانية. وفي سنة 1804 حدث أول تمرد قومي في الدولة العثمانية قام به الصرب، واستطاعوا نتيجة التدخل الروسي إلى جانبهم الحصول على بعض الامتيازات من الباب العالي، فكانوا أول جماعة مسيحية تحصل على الامتيازات. وكان اليونانيون أول شعب مسيحي ينجح في الحصول على الاستقلال عندما وقعت روسيا وإنجلترا وفرنسا إلى جانبهم بعد قيامهم عام 1821 بثورة في جزيرة موراء. وقد تم الاعتراف باستقلال اليونان حسب معاهدة أدرة عام 1829. كما قامت الدولة العثمانية بتوسيع امتيازات المسيحيين في البلقان حسب معاهدة باريس سنة 1856. ومع أن روسيا خرجت مغلوبة أمام حلفائها السابقين وكذلك في الحرب، إلا أن الدولة العثمانية تعهدت لها بإجراء الإصلاحات اللازمة للمواطنين من غير المسلمين عندها^[1]. وحسب معاهدة إياستافانوس الموقعة بعد الحرب الروسية-العثمانية، ثم معاهدة برلين، فقد استقلت الجماعات المسيحية من البلقان والمتمثلة في كل من رومانيا والصرب والجبل الأسود. أما بلغاريا فقد حصلت على امتيازات عديدة، حيث لم تعد مرتبطة بالباب العالي إلا بخيط ضعيف. والخلاصة: لقد أصبح مسيحيو البلقان مستقلين، وahan دور مسيحيي الأناضول.

1 / 1 / 1) تعريف الأرمن

اختارت القوى الإمبريالية الأرمن من بين مسيحيي الأناضول للاستمرار في تقويض الدولة العثمانية فأضافت إلى بنود معاهدتي إياستافانوس وبرلين التي منحت مسيحيي البلقان الاستقلال، بنوداً عن الإصلاحات المطلوب تحقيقها للأرمن في الدولة العثمانية. وهكذا ظهر ولأول مرة في المعاهدات الدولية موضوع الأرمن من جهة، ومن جهة أخرى فقد دخل الموضوع إلى «المسألة الشرقية» أيضاً لأول مرة حيث كانت روسيا وإنجلترا على رأس الدول التي استغلت هذا الموضوع لمصالحها الخاصة بالطبع.

يرجع بداية الاهتمام المتبادل بين روسيا والأرمن إلى بداية القرن الثامن عشر، أي إلى عهد بطرس الأول (ت عام 1725)، حيث نرى أنه استفاد من الأرمن في حروبه مع إيران ودعاهم للإقامة في الأراضي الروسية. وعلى إثر هذه الدعوة قام بعض الأرمن

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

بالمهجرة من إيران إلى روسيا^[2]. وفي عام 1816 أنشأ الروس معهد اللغات الشرقية الأرمني في موسكو، وكان هذا دليلاً على زيادة اهتمام روسيا بموضوع الأرمن. وبعد أن كسبت روسيا حروبها مع إيران في السنوات 1826-1828 م ووقعت عام 1828 على معاهدة «توركمن جاي»، فقد قامت بتوحيد الرعايا الأرمنية المحلية في روان وتأسيس ولاية إرمينية، وبعد ذلك قامت بتنفيذ الهجرة الأرمنية من إيران^[3]. وفي عشرينيات القرن التاسع عشر تزايد الاهتمام الروسي بأرمن الدولة العثمانية حيث نجد أن والي أرضروم غالب باشا قد اقترح على الباب العالي في كتاب رسمي له بتاريخ 11 / مارس 1820 تهجير الأرمن القاطنين قرب الحدود الروسية إلى أواسط الأناضول، وهذا الكتاب يعد أوضح دليل في هذا الصدد^[4]. لذا نرى أنه بعد شهر واحد تقريباً قام الأرمن خلال الحرب العثمانية-الروسية، بحيازة الدولة العثمانية، واستطاعت روسيا الاستفادة منهم حيث تطوع العديد من الأرمن في الجيش الروسي، وأدى قسم منهم دوراً بارزاً في استسلام مدينة أرضروم له، وقام البعض الآخر بإيذاء المسلمين^[5]. وعندما سيطرت روسيا على قفقاسيا في نهاية الحرب طلبت من أرمن الأناضول الهجرة إلى ولاية أرمينستان التي سبق وأن أنشأتها، وفعلاً قام بعض الأرمن بالمهجرة إليها خلافاً لرغبة الدولة العثمانية^[6].

1 / 1 / 2) مطالب الأرمن

أما في أثناء الحرب الروسية-العثمانية التي اندلعت في 24 نيسان / آذار 1877 عملت روسيا على الاستفادة من الأرمن الساكنين في شرقي الأناضول. ومقابل ذلك طالب الأرمن في نهاية الحرب الحصول كمكافأة لخدماتهم في الحرب، فقام بطريق الروم نرسييس ونائبه إزميرليانا بعقد جلسة سرية للمجلس الأرمني ترأسها بنفسه. وفي هذه الجلسة وضعت قائمة بمطالب الأرمن لإيصالها إلى القيصر الروسي ألكسندر الثاني طالبوه بموجبها بما يأتي:

- (1) عدم إعادة المنطقة الممتدة حتى نهر الفرات إلى الأتراك، بل تأسيس دولة أرمينستان المرتبطة بروسيا في هذه المنطقة بعد ربطها بمحافظة آراغات.
- (2) إن لم يتم إلحاق هذه الأراضي بروسيا فإنه يتوجب منح الأرمن كل الامتيازات التي سبق أن أعطيت لبلغاريا والبلغار.
- (3) في حال إخلاء الروس الأراضي التي احتلها فعليهم مطالبة الدولة العثمانية بإصلاحات مستندة إلى ضمانات مادية. ويتوجب على الجنود الروس عدم إخلاء هذه الأراضي إلا بعد تطبيق الإصلاحات المطلوبة تطبيقاً كاملاً^[7].

1 / 1 / 3) الإصلاحات المطلوبة للأرمن

قام البطريرك الأرمني نرسيس أفندي بزيارة منطقة إياستفانوس حيث كانت تجري محادثات السلام وقابل هناك القائد العام للقوات الروسية الغراندوق نيقولا وقدم إليه مطالب الأرمن. ووفق المادة 16 من معاهدة السلام التي وقعت في 3 مارس / مارس 1878 فإنه كان من الواجب تطبيق الإصلاحات في ولايات شرقي الأناضول حيث يسكن الأرمن، إضافة إلى حماية المسيحيين هناك من الأكراد والجرکس^[8].

وقد منحت معاهدة إستفانوس روسيا مركزًا قويًا في القفقاس وموقعًا مؤثرًا في شرقي الأناضول والبلقان. ولكن هذا الأمر كان يصطدم مع إنغلترا التي كانت تخشى أن يؤثر ذلك التوسع الروسي في طريق الهند المهم عندها، وأن يضعف قوتها في الشرق الأوسط، لذا سارعت للتدخل في الأمر.

كانت إنغلترا تقف إلى جانب الدولة العثمانية من قبل أيضًا للحيلولة دون وصول روسيا إلى البحار الدافئة. كما كانت تشجع وترشد فعاليات المبشرين البروتستانت في الممالك العثمانية. كانت فعاليات التبشير تلك تؤدي دورًا مهمًا في إيقاظ العاطفة القومية لدى الأرمن. وكان قيام روسيا بالاستيلاء على نقاط استراتيجية مهمة في شرقي الأناضول (مثل مدينة قارص) يهدد أمن الطرق التجارية مع الشرق والتي كانت تشكل لدى إنغلترا أهمية حيوية جدًا. ثم إن إنغلترا كانت تخشى قيام روسيا، استنادًا إلى المادة رقم 16 من المعاهدة، في الأناضول ما قامت به في البلقان من تقسيم. وعندما رأت إنغلترا أن التوازن الدولي قد اختل في البلقان وفي البحر الأبيض المتوسط فقد قامت بدعوة الدول الأوروبية لمشاركتها في عقد معاهدة جديدة تلغي المعاهدة القديمة (معاهدة استفانوس)، واستطاعت أن تقنع روسيا أيضًا بهذا الأمر، وتقرر أن تتم مباحثات هذه المعاهدة في مدينة برلين.

كانت الدولة العثمانية تأمل في مساندة إنغلترا لها في برلين ومساعدتها، وكانت إنغلترا تدرك الشروط الصعبة التي تحيط بالدولة العثمانية، لذا لجأت قبل انعقاد مؤتمر برلين إلى سلوك التهديد، واستطاعت فعلاً أن تأخذ منها جزيرة قبرص ولو على نحو مؤقت. وحسب الاتفاقية التي وقعت في 4 حزيران / يونيو 1878 وصادق عليها السلطان عبد الحميد الثاني في 15 تموز / يوليو 1878، فقد قدمت الدولة العثمانية إصلاحات تم الاتفاق عليها مع إنغلترا للأرمن القاطنين في شرقي الأناضول^[2]. وكان قد تم التفاهم على بقاء إنغلترا في جزيرة قبرص حتى زوال التهديد الروسي في شرقي الأناضول. وهكذا ضمنت إنغلترا أمن وسلامة أقصر الطرق المؤدية إلى الهند.

بناءً على ما تقدم نرى أن إنغلترا لم تتحرك في موضوع الإصلاحات للأرمن حبًا بهم؛ وإنما تم ذلك لضمان مصالحها الاستعمارية بعدما حصلت على جزيرة قبرص، ووقعت اتفاقية بهذا الخصوص مع الدولة العثمانية. والحقيقة أن منطقة شرقي الأناضول

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

والطريق التجاري الذي كان يربط البحر الأسود مع إيران والمار من طرابزون- أرضروم-دوغو بايزيد كان مهمًا جدًا لإنجلترا. فقد كان التجار الأرمن الذين استقروا في منشستر بإنجلترا بدءًا من العام 1840 يسوقون الأقمشة القطنية المصنعة في بريطانيا إلى إيران وتركستان عن هذا الطريق التجاري. بعد العام 1870 بلغ مخزون الأقمشة القطنية كمية تنذر بحدوث أزمة اقتصادية حيث أنه في حال لم يتم صرف ذلك المخزون، ولم يتم العثور على الأسواق التي تستهلكه ومعه الأقمشة الجديدة التي ستنتج، فإن كثيرًا من معامل القماش ستغلق أبوابها وتعلن إفلاسها، ونتيجة لذلك سيزداد جيش العاطلين عن العمل ويشكلون مشكلة كبيرة للدولة البريطانية. وكان هذا الطريق التجاري المنفذ الوحيد لتسويق ذلك المخزون. ولكي تسرع عملية التسويق والصرف قامت إنجلترا بتمويل تجار الأرمن في شرقي الأناضول ومنحهم القروض. ورأت إنجلترا فائدة هذه المساعدة بمقياس كبير. ولكن معاهدة استيفانوس جعلت هذا الطريق تحت سيطرة الروس، وكان هذا هو السبب في معارضة إنجلترا للمادتين 19 و20 لتلك المعاهدة، لذا سعت إلى إرجاع هذه الأراضي إلى الدولة العثمانية حسب البند السادس من معاهدة برلين^[10].

كما استبدلت المادة 16 من معاهدة استيفانوس المتعلقة بالأرمن إلى المادة رقم 61 في معاهدة برلين. وكان على الدولة العثمانية حسب هذه المادة إجراء الإصلاحات في شرقي الأناضول، وتأمين الأمن والسلام، وأن تقوم من حين لآخر بإخبار الدول الأوروبية المهتمة بالمسألة الأرمنية بما اتخذته من تدابير وخطوات في هذا الصدد^[11].

1 / 1 / 4) تشكيل الجمعيات الإرمينية

المنافسة بين إنجلترا وروسيا تجاه الأرمن جعل منهم قضية دولية. وشجع هذا الأمر الأرمن على التحرك وتشكيل أحزاب وجمعيات أرمنية ثورية داخل الدولة العثمانية وخارجها.

وكان تشكيل الجمعيات الأرمنية أول الأمر قد تم لغايات الخير والبر، ثم تحولت تلك المجموعات إلى بؤر عنف وإرهاب هدفها تشكيل دولة إرمينية (أرمينستان). مثلاً كانت هناك جمعية «الصليب الأسود» الأرمنية التي تشكلت في مدينة وان سنة 1878 على غرار جمعية «كوكلاكس كلان» الأمريكية^[12]. وبعد سنتين، أي في عام 1880 بدأت الجمعيات الأرمنية التي تشكلت في أرمينستان تحت الإدارة الروسية بإرسال الأسلحة إلى أرمن الأناضول^[13]. ثم تشكلت سنة 1881 جمعية «المدافعون عن الوطن الأم / Pashtpan Haireniats» في مدينة أرضروم. كان هدف تلك الجمعية المزعوم الدفاع عن الأرمن وحمايتهم من الاعتداءات، لذا قامت بتوزيع الأسلحة والذخيرة على الأرمن^[14]. وفي نهاية عام 1885 تشكل في مدينة وان الحزب الثوري الأرمني الذي كانت غايته إطلاق الثورة

على العثمانيين، ثم تأمين حكم الأرمن لأنفسهم^[15]. وفي عام 1887 شكل الماركسيون الأرمن في مدينة جنيف حزب «هنجاق»، وفي سنة 1890 تغير اسم هذا الحزب إلى «حزب هنجاق الثوري». وكان الهدف الأول للحزب تأمين الاستقلال المالي والسياسي للأرمن الأناضول، ولكي يصلوا لتحقيق هذا الهدف عن طريق الثورة، فقد اتبعوا سياسة الدعاية والإثارة والإرهاب، وتنظيم الجماعات، والاستفادة من الحركة العمالية، وحركة الفلاحين. أما أساليب الإثارة فكانت ترتب المظاهرات ضد الحكومة، والامتناع عن دفع الضرائب، والمطالبة بالإصلاحات، وإظهار العداء للحكومة. أما عمليات الإرهاب فكانت موجهة نحو الموظفين الأتراك والأرمن العاملين في الباب العالي، أي في سراي الحكومة العثمانية، والعاملين في سلك الشرطة السرية. كما كان هدفهم إعلان الثورة فور انتهاء الدولة العثمانية بأي حرب. إضافة إلى ذلك كان هدفهم، عند تحقيق الاستقلال الذاتي في الأناضول، القيام بتشكيل فيدرالية إرمنية مع أرمن روسيا وأرمن إيران^[16]. وفي صيف عام 1890 تشكلت في تيفليس «فيدرالية الثورة الإرمينية / طاشناق ستيون». كان برنامج هذا الحزب المعروف باسمه المختصر طاشناق، والذي أعلن عن قيامه عام 1892 تحقيق أهدافه بطريق الثورة وإعلان العصيان، وتشكيل عصابات مسلحة، وتسليح الشعب، وترتيب الاغتيالات ضد مسؤولي الحكومة و«الخونة» من الأرمن المتعاونين مع الحكومة^[17]. ومع أن حزب هنجاق التحق بهذه الفيدرالية الثورية عام 1891، إلا أنه افرق عنها بعد عام واحد نتيجة عدم تفاهمه معها^[18].

وقامت التشكيلات الإرمينية خارج الدولة العثمانية بفتح فروع لها في مدن روسيا وإيران وأوروبا وأمريكا. أما في داخل الدولة العثمانية فكانت هذه التشكيلات سرية. فقد قام حزب «أرمنكان» بفتح فروع له في اسطنبول وموش وبتليس^[19]. وفتح حزب هنجاق فروعاً له في اسطنبول وبافرا ومارزيفون وأماصيا وطوقات وبيوزغاد وعربكير وطرابزون^[20]. أما حزب «طاشناق سوتيون» ففتح فروعاً له في اسطنبول وفي مدن شرقي الأناضول. وبعد ظهور هذه التشكيلات تسارعت حركات الإرهاب في الدولة العثمانية ولاسيما بعد 19 آب / أغسطس عام 1878، أي بعد اتفاقية برلين، فقامت إنغلترا بتوجيه إنذار إلى الحكومة العثمانية بوجوب تطبيق المادة رقم 61. فردت الحكومة العثمانية واعتذرت عن عدم تطبيق هذه المادة على الفور كونها تعاني أزمة مالية، وبالتالي فإنها لا تستطيع الإسراع في البدء بالإصلاحات في شرقي الأناضول^[21]. في هذه الفترة جاء الحزب الليبرالي إلى الحكم تحت زعامة غلاستون بعد انتخابات سنة 1880 فتغيرت سياسة إنغلترا تجاه مسألة الإصلاحات في شرقي الأناضول. وعندها لاحظت إنغلترا مقاومة الدولة العثمانية للموضوع سلكت طريق الحصول على مساندة الدول الأوروبية واتصلت بمحس دول أوربية كل على حدة وأقنعتها بإرسال كتاب تحذير جماعي في 11 حزيران / يونيو 1880 إلى الدولة العثمانية بوجوب عدم تأخير

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

تلك الإصلاحات^[22]. وهكذا اكتسبت مسألة هذه الإصلاحات هوية دولية. عندما اغتيل القيصر ألكسندر الثاني عام 1881 بدأت روسيا بترك السياسة الفعالة في موضوع الإصرار على إصلاحات شرقي الأناضول، فبقيت إنجلترا وحيدة في موضوع طلب إجراء الإصلاحات. وبعد أن احتلت إنجلترا مصر سنة 1882 غيرت مجدداً من سياستها تجاه المضائق والدولة العثمانية. وعندما أصبحت متحكمة في جبل طارق ومالطا وقبرص ومصر، أضحت طريق الهند تحت سيطرتها الكاملة ما قلل من أهمية المضائق لها. لذا نبذت سياستها السابقة بخصوص وحدة أراضي الدولة العثمانية، واتجهت إلى سياسة أكثر فعالية حول المواضيع المتعلقة بالأرمن. كما أعطت الإن للجنة الأنغلو-أرمنية / Angle-Armenian committee^[23] بممارسة كل نشاطاتها في إنجلترا.

1 / 1 / 5) حوادث العنف الأولى

كان الأرمن القاطنون في الدولة العثمانية يملكون كل حرياتهم الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية والإدارية والثقافية، ولم يكونوا يشكلون أكثرية في أي ولاية من الولايات العثمانية، ولم يكن هناك أي سبب يدعوهم لإعلان التمرد والعصيان، لأنه لم يكن هناك أي ضغط عليهم من قبل الإدارة العثمانية. لذا فإنه على الرغم من هذه الحقائق فإن محاولة إثارة العصيان كانت مغامرة غير محسوبة العواقب. مع هذا لم تتزدد إنجلترا وروسيا في إثارة الأرمن تأميناً لمصالحهما واستغلالهم بإثارتهم ودفعهم للقيام بحوادث العنف ضد الأتراك والأرمن أيضاً، وذلك بهدف إيقاع العداوة بين الطرفين. وقد نجحوا في ذلك حيث وقعت أولى حوادث العنف الكبيرة سنة 1890.

ونتيجة لنشاطات الإثارة والتهيج لجمعية «المدافعون عن الوطن الأم»، الأرمنية في أرضروم وجمعية «هنجاق» في منطقة قاسم باشا في اسطنبول، فقد وقعت حوادث عنف وشغب بين الجماهير التركية والجماهير الأرمنية بعد أن عاشتا معاً بسلام وأمن مئات السنين^[24]. في هذه الحوادث قتل 12 شخصاً من كلا الطرفين، وكان لها صدى على نطاق واسع في صحافة أوربة، وفسرت بأنها منجبة الأرمن. وكانت نتيجة هذه الأخبار الكاذبة أن تشكل جو من تعاطف الرأي العام في أوربة مع الأرمن، ولكن آمال الآخرين كانت أكبر من مجرد تعاطف الرأي العام الأوربي معهم، إذ كانوا يريدون قيام الدول الأوربية بالضغط على الحكومة العثمانية. وقام ممثلو الدول الأوربية فعلاً بالضغط على الحكومة العثمانية لمنع قيامها من إيقاع العقوبات بحق مسببي تلك الحوادث ما زاد من جراءة الجمعيات والعصابات الأرمنية. من جانب آخر قام السلطان عبد الحميد الثاني بإصدار عفو عام عن الأرمن^[25] ولكن فعاليات العصابات الأرمنية استمرت. وما زاد من جراءة تلك العصابات عودة غلادستون إلى كرسي الحكم عام 1892. وفي نهاية ذلك العام قام الأرمن بمحاولة اغتيال والي مدينة وان. وفي العام التالي قام الأرمن

بأعمال شغب ومظاهرات ضد السلطان عبد الحميد الثاني في مدن عديدة منها آماصيا ومرزيفون وأنقرة وجوروم وطوقات ويوزغاد، ورفعوا لافتات معادية للسلطان [26]. وقد استغلت ذلك الأمر جهات عديدة ولاسيما اللجنة الإرمينية-السكسونية في إنغلترا استغلالاً كبيراً.

وعملت العصابات الإرمينية على لفت أنظار الدول الأوروبية إلى قضية الأرمن فقامت عام 1894 بمحاولة فاشلة لاغتيال البطريرك «أشقيان»، وقتلت سائق عربية بريد في مدينة «طوقات» ونهبت العربية، وأثارت أيضاً عرماً في مدينة سامسون [27]. أدت هذه الحوادث، ولاسيما التمرد في مدينة سامسون إلى حملة صحفية عنيفة في أروبة وفي الرأي العام ضد الأتراك، وذلك بسبب عدد خسائر الأرمن فيها. وفي نتيجة التحقيقات التي أجرتها لجنة تحقيق دولية نشرت تقريرها في 20 عوز / يوليو 1895 حيث ذكرت فيه أن الأرمن لم يكونوا أبرياء [28]. ومع هذا فقد ساعد هذا التمرد على اكتساب القضية الإرمينية صبغة عالمية، ودفع بروسيا وفرنسة إلى ضغط مشترك على الدولة العثمانية لإجراء الإصلاحات. وبينما كانت اللجنة الدولية للتحقيق مستمرة في عملها ساقط إنغلترا موضوع الإصلاحات إلى المسرح السياسي الدولي لتصبح موضوع الساعة. وفي الإنذار الذي وجهته الدول الأوروبية الأخرى إلى الدولة العثمانية حددت هذه الدول الولايات التي يجب إجراء الإصلاحات فيها وهي الولايات التي كان يطلق عليها اسم «الولايات الست» وهي أرضروم، بتليس وان، سيواس، مأمورة العزيز وديار بكر. كانت هذه الإصلاحات تعني تحديد وتقليص الصلاحيات الإدارية والعسكرية والمالية للحكومة العثمانية في هذه الولايات، وإعطاء امتيازات عديدة للأرمن فيها. وقد وقف السلطان عبد الحميد الثاني ضد هذه الامتيازات لأنها كانت ستسبب في بلقنة شرقي الأناضول، وقال إن الإصلاحات يجب أن تشمل المواطنين الرعايا جميعاً. على إثر هذه المقاومة التي أبدتها الحكومة العثمانية طالبت إنغلترا روسيا بالضغط على الدولة العثمانية، إلا أنها لم تجد من روسيا أو فرنسة ما كانت تأمله منهما في هذا الصدد [29].

عندما رأى الأرمن، ولاسيما عصابة هنجاق، أن تمرد سامسون لم يؤد إلى تدخل فعلي لأروبة لدى الحكومة العثمانية، قاموا عام 1895 بإثارة القلاقل والاضطرابات في مدن ومناطق عديدة منها اسطنبول، ديفريجي، طرابزون، أكن، آق حصار، أرزينجان، كوموش خانه بتليس، بايبوت، أرفة، أرضروم، ديار بكر، سورك، مالاطيا، خاربوط، عربكير، سيواس مرعش، موش، قيصري، يوزغاد وزيتون. وفي هذه القلاقل قاموا بقتل الأتراك وبتقتيل الأرمن الذين رفضوا المشاركة معهم، كما قاموا بإشعال الحرائق في أمكنة عديدة [30].

حلت حوادث اسطنبول الدول الأوروبية، وفي مقدمتها إنغلترا، إلى التحرك، وعلى

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

إثر ضغط هذه الدول قامت الحكومة العثمانية في 20 / 10 / 1895 بإعلان نظام الإصلاحات. وكان السلطان عبد الحميد الثاني موقفاً بأن تطبيق هذه الإصلاحات سيؤدي إلى تدمير معظم المسلمين لذا لم يقيم بتطبيقها أبداً^[31].

ولكي يستمر اهتمام الدول الأجنبية بقضيتهم، قامت عصابات طاشناق و«هنجاق» بإحداث حركة تمرد وعصيان في مدينة وان عام 1896 حيث قتل في حوادث العصيان هذه 418 مسلماً و 1715 أرمنياً. ثم قامت عصابة طاشناق بعد مدة قليلة بعملية هجوم على البنك العثماني في اسطنبول في 26 / أغسطس 1896^[32]. أعطت حركة العصيان في وان وعملية الهجوم على البنك العثماني لإنجلترا الفرصة التي كانت تنتظرها. فمن جانب قامت بالضغط على السلطان عبد الحميد الثاني لإجراء الإصلاحات، ومن جانب آخر بدأت تسعى لإقصائه عن العرش. أما روسيا فقد ذكرت بأنها تؤيد إجراء الضغط على الحكومة العثمانية، ولكنها لا تؤيد تغيير السلطان. وبينما أيدت إيطاليا والنمسا الإنذار الذي قدمته إنجلترا للحكومة العثمانية لم تؤيد فرنسا ذلك. وأمام هذه التطورات قام السلطان في شهر تشرين الثاني بإعلان فرمان حول الإصلاحات في جميع الولايات وليس في الولايات الست فقط. ثم أعقبه بإعلان عفو عام عن الأرمن في شهر كانون الأول^[33].

وفي عام 1896 نشب عصيان في جزيرة كريت، وبعد عام واحد نشبت الحرب مع اليونان، وأعقبتهما حوادث عنف واضطرابات في مقدونيا، وقد أدى كل هذا إلى دفع المسألة الإرمينية إلى الصف الثاني من الاهتمام الدولي.

وعلاوة على حركة العصيان في سامسون الذي حرضت عليه عصابة طاشناق - عام 1904 ومحاولة اغتيال السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1905^[34]. قامت الجمعيات الإرمينية بالاشتراك في نشاطات جمعية «تركيا الفتاة» التي كانت تقود حركة المعارضة وتسعى لإقصاء السلطان عن العرش، والوصول بواسطتها إلى أهدافهم. على إثر مظاهرة الباب العالي، وردود فعل الدول الأوروبية، قامت جمعية الاتحاد والترقي بالتحرك فنشرت أول بيان لها بقلم أحد مؤسسي الجمعية وهو عبد الله جودت وقامت بلصقه على الجدران، وهكذا أعلنت عن وجودها. وكان البيان يقول بأن على جميع العناصر الموجودة في البلد أن تتكاتف وأن تتشابه أيديها في سبيل هدم هذا النظام الضاغط على أنفاس الأمة، وألا تتفرق هذه العناصر إلى جماعات متفرقة^[35]. أما السيد «ميراجي مراد» الذي انتسب إلى جمعية تركيا الفتاة المعارضة 1895-1897. فقد أكد بأن من أهم شروط حركة التجديد هو تأسيس مشاعر الثقة المتبادلة بين جميع العناصر والقوميات^[36].

لم يؤد إلى قيام التساند والتعاون بين مختلف القوميات الذي كان السيد عبدالله جودت يأمله وينتظره، ولم تتأسس الثقة المتبادلة بينها مثلما كان السيد ميزانجي مراد يؤكد لها ويرها أولوية مهمة للغاية. ومع هذا فقد تعاضمت العلاقات بين الجمعيات الإرمينية خارج الدولة العثمانية وجمعية تركيا الفتاة. لذا نرى أنه في الاجتماع الأول الذي عقدته جمعية الاتحاد والترقي في باريس في 2 شباط / فبراير 1902 اجتمع اثنان من قادة الاتحاد والترقي وهما الأمير صباح الدين وأحمد رضا بك مع أتباعهما مع ممثلي الأرمن. وقد كان من ضمن القرارات التي اتخذت في هذا الاجتماع ضرورة تدخل الدول الأوروبية^[37]. كان الأرمن مصممين على استصدار هذا القرار، وانضم الأمير صباح الدين إليهم في هذا الأمر. ولكن أحمد رضا ومعظم أعضاء الاتحاد والترقي عارضوه حيث رأوا أنه سيؤدي إلى تمزيق أوصال البلد. وفي نهاية المؤتمر التف أنصار التدخل الأجنبي حول الأمير صباح الدين، والتف أنصار عدم التدخل الأجنبي حول السيد أحمد رضا.

بدا البرنامج السياسي للأمير صباح الدين جذاباً للأرمن لأنه كان يتضمن الدعوة إلى لامركزية الإدارة. وكان هذا البرنامج السياسي يقترح تقسيم المملكة العثمانية إلى مناطق إدارية مختلفة يشمل الأمور الإدارية والمالية والعسكرية. كان هذا البرنامج يفتح الطريق إلى حكم ذاتي أول الأمر، ثم إلى الاستقلال الكامل فيما بعد، لذا أيد معظم الأرمن برنامج الأمير صباح الدين. وفي هذه الفترة التي قويت فيها العلاقات بين جمعية الاتحاد والترقي والجمعيات الجديدة التي زادت أعدادها في داخل الدولة وخارجها، دعت جمعية طاشناق الإرمينية إلى عقد مؤتمر آخر يتم الاتفاق فيه حول برنامج معين وحول التدابير والإجراءات التي يجب اتخاذها. قبل كل من السيد أحمد رضا والأمير صباح الدين هذا المقترح، فانعقد هذا المؤتمر الثاني للاتحاد والترقي في 27 / 12 / 1907 في باريس، وفيه سلك الأرمن أسلوب المهادة وتظاهروا بقبولهم الوحدة السياسية والمدنية للدولة العثمانية، والتخلي عن عمليات الإرهاب، إضافة إلى التجاوب مع الخدمة العسكرية. في هذا المؤتمر تم التخلي أيضاً عن فكرة دعوة الدول الأجنبية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية، واتفقوا على إقامة أصول المشروطية والشورى، وأن هذا لا يمكن أن يتم إلا بالثورة^[38].

1 / 1 / 7) أحداث أئنة ومحاولات إقامة أرمينستان

بعد المؤتمر الثاني لجمعية تركيا الفتاة، وأمام تصاعد حركات المعارضة وتعاضمها قام السلطان عبد الحميد في 23 تموز / يوليو 1908 بإعلان المشروطية مرة ثانية. واستقبلت جميع العناصر والقوميات في المملكة هذا الإعلان بالفرح. ولكن توازن القوى الدولية، ورغبة الأرمن في الاستفادة من هذا أدى إلى عدم دوام هذا الاتفاق والتفاهم

طويلاً. فإنجلترا كانت قد أعلنت لروسيا منذ سنة 1897 بأنها مستعدة وموافقة على تقسيم الدولة العثمانية، وأنها توافق على إعطاء المضائق حصّة لروسيا منها. من جهة أخرى هادئوا في موضوع الشرق الأقصى، وقبلوا تقسيم المنطقة (ومنها إيران عام 1907) إلى مناطق نفوذ بينهما، كما تفاهمت الدولتان على قيام كل دولة بالاعتراف بمصالح الدولة الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، وتحت حجة «الإصلاحات للأرمن»، اتخذتا أيضًا قرارًا بالتدخل معًا في شؤون الدولة العثمانية. واستفاد الأرمن من هذا التفاهم، ومن ذاك القرار فقاموا -استنادًا إلى مساندة الدول الغربية الكبرى- بتشكيل العديد من الجمعيات في داخل الدولة العثمانية وفي خارجها وزادوا من نشاطهم الإرهابي. وكان قيام الاتحاديين بحجة الحفاظ على المشروطية بالتفاهم مع تلك الجمعيات الإرهابية الخارجة على القانون، كجمعية طاشناق، يجعل منها جمعيات قانونية. وأصبحت هذه التنازلات التي أعطيت للأرمن بحجة «الحفاظ على اتحاد العناصر والقوميات» تعمل لصالح الأرمن. وعندما قامت حكومة المشروطية برفع القرار السابق الذي كان السلطان عبد الحميد الثاني قد أصدره حول منع إدخال الأسلحة تيسر للأرمن التسلح على نطاق واسع وسريع. وفي اليوم الثاني من حادثة 31 مارت / مارس التي وقعت في اسطنبول قام الأرمن في أضنة بمنحمة ضد المسلمين (14 نيسان / آذار 1909)^[39]. وكما كان يحدث على الدوام فقد انتقلت هذه الحادثة إلى أوربة تحت عنوان «المسلمون يقتلون الأرمن». فزع الاتحاديون من هذا الأمر فأرسلوا جمال باشا واليًا على أضنة، فقام جمال باشا بتشكيل محكمة عسكرية، ولكي ترضى عنه الدول الأوروبية لم يتعرض للعصابات الإرمينية، بل قام بإصدار حكم الإعدام بحق 47 مسلمًا وأرمني واحد فقط^[40].

سافت أحداث أضنة القضية الإرمينية إلى الواجهة الدولية مرة أخرى، وعلى الرغم من محاولة الاتحاديين التفاهم قام الأرمن في أثناء حرب البلقان، أي عندما كانت الدولة العثمانية في أوجها، بإقحام الدول الأجنبية في هذا الأمر. لذا اضطرت الحكومة العثمانية للاتصال بإنجلترا في 22 نيسان / آذار 1913 مظهرة استعدادها للقيام ببعض الإصلاحات والتنظيم في مناطق شرقي الأناضول، وطلبت منها إرسال بعض الضباط والمفتشين الإنجليز. قبل تسليم ردها، وعمدت إنجلترا إلى استشارة روسيا التي أبدت موافقتها على الإصلاحات بشروطها هي، وفي الوقت ذاته أعلنت أن رفض ذلك سيؤدي إلى اندلاع القلاقل والاضطرابات في هذه المنطقة، مقدمة لاحتلالها^[41].

- 41 بعد هذا التطور قبلت إنجلترا إرسال الضباط والمفتشين الذين طلبتهم الحكومة العثمانية منها. ولكن روسيا عارضت بشدة إرسال ضباط إنجليز إلى الولايات العثمانية القريبة من حدودها في قفقاسيا. وحدثت مناقشات سياسية حامية وطويلة حول هذا الموضوع. وأخيرًا اضطرت إنجلترا للتصريح بأنها لن ترسل حاليًا الضباط المطلوبين. ولكن الحكومة العثمانية أصرت على طلبها، فقامت إنجلترا في شهر تشرين الثاني

بتعيين الضابط العميد هاوكر، الذي كان يخدم في الجيش العثماني، رئيساً لهيئة التفتيش للجندرمة في الولايات الشرقية والشمالية للأناضول. ولم تعترض روسيا على هذا لأن وضع هذا الضابط كان وضعاً مؤقتاً. والحقيقة فإن روسيا كانت تريد في قيام سفراء كل من روسيا وفرنسة وإنجلترا المعتمدين في اسطنبول، إضافة إلى سفيرها بالذات، بالتشاور فيما بينهم حول قضية الإصلاحات. أما ألمانيا التي دخلت في استثمارات كبيرة في الدولة العثمانية فكانت تؤيد بقاء الدولة العثمانية، وكانت تحشى قيام هذه الدول الثلاث باقتسام أراضي الدولة العثمانية، لذا كانت تريد قيام كل الدول الأوربية والدولة العثمانية أيضاً بالتشاور في موضوع الإصلاحات. ومع هذا قام سفراء هذه الدول الثلاث في اسطنبول بتشكيل لجنة فرعية قامت بوضع برنامج جديد للإصلاح مستفيدة من برنامج إصلاح عام 1895، وحسب هذا البرنامج الجديد (الذي أطلق عليه اسم «المشروع الروسي») تتضمن أرضروم ووان وبتليس ودياربكر و«خاربوط» وقسم من سيواس معاً تحت اسم «الولاية الأرمنية»، ويقوم السلطان وعواقفة من الدول الكبرى بتعيين وال عام مسيحي عليها لمدة خمس سنوات، أو يتم تعيين وال عام وهذا هو المرجح، على أن تمنحه صلاحيات إدارية ومدنية وقضائية واسعة، وتكون المراسلات الرسمية في الولاية باللغتين التركية والإرمنية. وفي حالة تطبيق هذا البرنامج كان تشكيل «أرمينستان» في شرقي الأناضول نتيجة حتمية، وهو الأمر الذي حاول السلطان السابق عبد الحميد الثاني طوال حكمه جاهداً الخيلولة دونه^[42].

قامت الحكومة العثمانية وبتأييد من ألمانيا برفض هذا المشروع. لكن بعدما علمت روسيا أن أقوى رفض للمشروع جاء من ألمانيا أوعزت إلى سفيرها في اسطنبول القيام ببحث طرق التفاهم معها. وفعلاً انتهت المفاوضات بين السفيرين الروسي والألماني في اسطنبول إلى اتفاق في 22 أيلول 1913. وحسب هذه الاتفاقية وجب تقسيم الولايات الموحدة وفق المشروع الروسي تحت حكم وال عام إلى قسمين: يضم الأول أرضروم، وطرابزون وسيواس، ويضم الثاني ووان، وخربوط، ودياربكر، ويعين على كل منهما مفتش عام أجنبي لمدة خمس سنوات، وجب استشارة الدول الكبرى لتعيين مفتشين جدد. كما نصت الاتفاقية على قيام سفراء الدول الأجنبية وقناصلها بمراقبة سير عمليات الإصلاح. وعهد للدولة العثمانية بوضع أسس الإصلاحات تلك، ولكن بالتنسيق مع الدول الكبرى^[43]. كان هذا المشروع، الذي لم يكن يختلف كثيراً عن المشروع الروسي، يعطي صلاحيات واسعة للمفتشين العاملين. ونظراً لقيام روسيا بإعطاء بعض المكاسب الأخرى لألمانيا، فإن الأخيرة لم تعد تنظر إلى الأولى كدولة تريد تمزيق الدولة العثمانية، ومع أنها كانت تتظاهر بتأييد وجهة نظر الحكومة العثمانية إلا أنها كانت تؤمّن لروسيا بإمكانية إجراء تغييرات عديدة أخرى في المشروع. وهكذا وجدت الدولة العثمانية نفسها وحيدة في المسألة الأرمنية في مواجهة كافة الدول، بما فيها ألمانيا التي كانت تثق

بها وتأمل في كسب تأييدها.

أدركت الحكومة العثمانية مدى خطأ فكرة الاستعانة بألمانيا وإنغلزرا لتأييد مشروعها الإصلاحى لشرقي الأناضول وفي جميع أرجاء المملكة، والذي كانت قد وضعتة بنفسها في نيسان / آذار، فهذا المشروع المعد من قبلها أثار شكوك روسيا وخاصة في الامكنة القريبة من حدودها مع قفقاسيا. ولم تكن إنغلزرا أو ألمانيا على استعداد للمخاطرة بخلاف مع روسيا من أجل الدولة العثمانية، بل إنهما شاركتا في هدف تمزيقها وتقاسم ميراثها، وبدأتا بممارسة الضغوط عليها. ولما كانت روسيا واثقة من ولاء الدولة الإرمينية عند قيامها ومطمئنة لها، فقد ضاعفت من تهديداتها ومحاولاتها إثارة الأرمن في شرقي الأناضول ودفعهم إلى الثورة تحت مختلف الذرائع الإنسانية والدينية، إضافة إلى الذريعة السياسية المركزة على ضرورة محافظتها على مصالحها كونها جارة للدولة العثمانية.

في 28 تشرين أول / أكتوبر 1913 بعثت الحكومة العثمانية بذاكرة إلى السفارتين الروسية والألمانية أبلغت فيها حكومتى البلدين برغبتها في إجراء الإصلاحات في عموم الدولة، وأنها أعدت القوانين والأنظمة المتعلقة بها جميعها، إلا أن تنفيذها تأخر بسبب حرب البلقان، وأعربت أيضًا عن تقنتها بمساعدة الدول الكبرى لها، وطلبت إليها بإرسال المختصين الذين سبق أن طلبتهم، مقابل الطلب منها عدم الإخلال بسلطات السلطان وصلاحياته، وعدم المساس بسيادة الدولة واستقلالها.

من جهة أخرى اجتمع الصدر الأعظم سعيد حلمي باشا مع سفير ألمانيا في اسطنبول السيد ونكفهام، وقدم له مقترحات جديدة ذاكراً له بأن حكومته مستعدة لتعيين مفتش عام تركي لأسباب تتعلق بالسياسة الداخلية للبلد، وأنه يستطيع أن يعين الأشخاص المناسبين الذين يقبلون هذه المهمة، وأن الإدارة الحقيقية ستكون بيد الفنيين الأوربيين والمساعدين الأوربيين الذين سيتم تعيينهم إلى جانب كل مفتش عام. لذا فإن النجاح في هذا الصدد سيكون مرتبطاً بالإصلاحيين الأوربيين، حيث نعى لمأهم من كل قلبه. السفير الألماني، الذي أدهشته هذه الاقتراحات وتعجب منها، تفاوض بالخصوص مع السفير الروسي، وانتهى الأمر إلى قيامهما يوم 7 تشرين ثاني / نوفمبر 1913 بتقديم مقترحاً إلى الصدر الأعظم يضم ست مواد تقوم الحكومة العثمانية بمقتضاه بالطلب من الدول الكبرى تعيين مستشارين للمفتشين العامين اللذين سيعينان على مجموعتي شرقي الأناضول، وأن يجدد عقدهما وذلك كل عشر سنوات^[44].

وعندما قدم الصدر الأعظم مقترحه ردّاً على المقترح الروسي-الألماني^[45] جوبه برد فعل شديد من الدول الأوربية. وأخيراً وبعد مراسلات واتصالات سياسية عديدة سلم سفيراً روسيا وألمانيا في 26 تشرين الثاني / نوفمبر 1913 مقترحهما المضاد للصدر

كان هذا المقترح، المؤلف من 16 مادة، تلخيصاً للمشروع الروسي الأول تقريباً، وبحسبه يكون على رأس مجموعتي الولايات مفتشان عامان صوريان لا يملكان أي صلاحية، ويساعدهما مشاوران تعينهما الدول الكبرى ويمكن الصلاحيات الحقيقية التي تمنحهم حتى صلاحية تعيين أصغر موظف هناك^[46].

بذل السيد ونكنهام سفير ألمانيا جهداً كبيراً لإقناع الصدر الأعظم ولتسوية الموقف الألماني الجديد بخصوص المسألة الإرمينية، مسهّباً في الحديث عن الفوائد للدول العثمانية التي تمخض عنها تحول موضوع الأرمن من مشكلة بين روسيا والدولة العثمانية منذ عام 1909 إلى مشكلة دولية. والحقيقة أن ألمانيا كانت تريد أن تأخذ هي أيضاً حصة من أسلاب الدولة العثمانية التي كانت تراها آيلة للسقوط، لذا لم تكن تعارض المقترحات الروسية مثل الدول الأخرى. أما الصدر الأعظم فكان كل همه متتلاً بإنقاذ المظاهر التي لا عس عزة النفس العثمانية، وفي الوقت نفسه الاستجابة لمطالب الدول الأوروبية وروسيا.

عرض السفير الروسي كيرس المواد الستة عشر على الصدر الأعظم سعيد حليم باشا وأبلغه بأن تلك المطالب تمثل الحد الأدنى للدول الأوروبية الكبرى، وأرفق ذلك بتهديدات مبطنة في حال قيام الدولة العثمانية برفضها واندلاع مذابح أخرى هناك. كما اتصل السفير الروسي بسفراء الدول الكبرى الأخرى وطلب دعمهم لمطالب دولته لدى الصدر الأعظم، ما أدى إلى طلب سفيرا إنجلترا وفرنسة من الحكومة العثمانية بالموافقة عليه. وفي تلك الأثناء كان البطريرك الأرمني وكافة الجمعيات الإرمينية تدعو الدول الأوروبية على نحو مستمر لتأييد الإصلاحات في موضوع الأرمن. وكانت الصحف العثمانية تنشر المقالات التي تنتقد التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية. واستمرت الحكومة العثمانية في مقاومة المقترحات الروسية التي كانت تعني في الواقع القيام بتسليم شرقي الأناضول إلى روسيا.

ولكي تجبر الدول الكبرى الدولة العثمانية على قبول مطالبتها شنت حملة شعواء تحت عنوان «مظالم الأتراك» بهدف ممارسة الضغط النفسي والحنوي عليها. وفي الأول من كانون الأول / ديسمبر عام 1913 اجتمعت «اللجنة الآسيوية الفرنسية» بحضور ممثلين من عشرين بلداً. وبعد خطاب طويل ألقاه ممثل الأرمن «بوغوز نوبار باشا»، قبلت اللجنة اقتراح امتناع الدول الكبرى عن تقديم أي مساعدة مالية للدولة العثمانية، وبعد قبول زيادة الجمارك والضرائب الأخرى حتى تنفيذ الإصلاحات.

في هذه الأثناء كانت الحكومة العثمانية عاجزة عن دفع رواتب موظفيها، ما دفعها للتوجه إلى فرنسة طالبة منها تقديم قرض لها، ودخلت في الوقت نفسه في مفاوضات مع الدول الكبرى حول وضع بعض الضرائب الجديدة وزيادة مقدار الجمارك. هنا بادر

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

الصدر الأعظم سعيد حليم باشا في 13 كانون الثاني / ديسمبر عام 1913 إلى دعوة السيد بوغوز نوبار باشا، بوساطة السفير العثماني في باريس، إلى اسطنبول للتباحث معه. بعد استشارة أجيزيان كاتوغيجوس، قدم الأول رده للصدر الأعظم في 17 كانون أول / ديسمبر وفحواه أن الأخير أرسله في مهمة إلى أوربة، أما ممثل كاتوغيجوس في اسطنبول فهو بطريك الأرمن، لذا فعلى الحكومة العثمانية التباحث معه^[47].

في هذه الأثناء كانت المباحثات بين السفراء في اسطنبول حول إصلاحات الأرمن مستمرة، وعلى إثر زيادة ضغوط السفيرين الروسي والألماني ذكر الصدر الأعظم في 16 كانون الثاني / ديسمبر 1913 بأنه سيقبل المقترح بعد إدخال تغيير يريح الرأي العام ويرضيه، فتخلى السفراء عن موضوع تعيين المشاركين الأجانب وأن يكون المفتشون العاملون من الأجانب، وليس من العثمانيين على أن يطلب الصدر الأعظم شفويًا من الدول الكبرى أسماء المفتشين وأن يكون جواب هذه الدول شفويًا، وعلى الدولة العثمانية إصدار مذكرة بتعيين هذين المفتشين العاملين لمدة عشرة أعوام، مع تحديد مهماتهما وصلاحياتهما. وهكذا يتم تنفيذ مطالب روسيا وألمانيا وخداع الرأي العام العثماني أيضًا. ولكن السفير الروسي لم ير هذا المتن المقبول كافيًا فاقترح إدخال بعض التغييرات، كما قدم السفير الألماني في الأيام الأخيرة من عام 1913 مطالب جديدة قبل أن يغادر اسطنبول لفترة مؤقتة. وعقب هذا قدمت فرنسا في 14 كانون الثاني / يناير مذكرة غير موقعة إلى إنجلترا وألمانيا وصفت فيها الأوضاع في الولايات الشرقية (التي أطلقت عليها اسم «أرمينستان») بأنها تدعو إلى القلق، وأنها قامت بلفت نظر الحكومة العثمانية إلى وجوب منع القلاقل فيها. وبعد تسليم هذه المذكرة طلبت فرنسا من قنصليتها في أروزم بالتدقيق في الأوضاع السائدة هناك حيث تبين لها عدم وجود أي قلاقل أو اضطرابات هناك. وعلى إثر هذا قدمت الحكومة العثمانية شكوى ضد روسيا إلى الدول الكبرى بسبب مطالبيها المتطرفة، ولكنها لم تتلق منها جوابًا شافيًا.

وإلى جانب ضغوط الدول الكبرى، كانت الأوضاع السيئة التي تعيشها الحكومة الاتحادية تدفع الدولة العثمانية للتفاهم مع روسيا ما دفع الصدر الأعظم سعيد حليم باشا (الذي تسنم وزارة الخارجية أيضًا) بالتوقيع على اتفاقية مع القائم بأعمال السفارة الروسية في اسطنبول في 8 شباط / فبراير عام 1914. وقد نصت تلك الاتفاقية على ما يلي:

45

- (1) تقوم الدول الكبرى بتقديم أسماء المفتشين الذين تريد تعيينهم في قسمي شرقي الأناضول إلى الدولة العثمانية التي تقوم باختيار من ترغب فيه وتخبر الدول الكبرى خطيًا باختياراتها تلك.
- (2) يقوم كل مفتش في قسمه بمراقبة الأمور الإدارية والعسكرية والشرطة والجندرية وتفتيشها.
- (3) يتم حل أي خلاف حول الأراضي تحت مراقبة المفتشين المعينين.

(4) يتم الاعلان عن القوانين والأنظمة والبلاغات الرسمية باللغات المحلية، ويستطيع كل شخص استعمال لغته في المحاكم وفي الدوائر الرسمية إن رأى المفتش العام إمكانية ذلك، على أن تصدر قرارات المحكمة باللغة التركية، مع إمكانية ترجمتها إلى لغة الأشخاص المعنيين إن تيسر ذلك.

كان موضوع اللغة في هذا المقترح قد خَفَّ مقارنةً بالاقترح الروسي الذي كان يرى وضع النظام المحلي للخدمة العسكرية وشرقي الأناضول. أي يقوم كل فرد بأداء الخدمة العسكرية ضمن المفتشية العسكرية التي يوجد فيها، ولكن الحكومة العثمانية رأت خطورة اقتصار هذا الأمر على شرقي الأناضول، وقامت بتشميل ذلك في جميع أرجاء المملكة وصدر القرار الرسمي بذلك في 7 أغسطس 1913 الذي أشار إلى أن كل مكلف بالخدمة العسكرية يقوم بأداء هذه الخدمة في منطقته. كان هذا الأمر يتجاوز حتى المقترح الروسي، وكان قرارًا صارمًا جدًا. وسجل هذا القرار ضمن الاتفاقية العثمانية-الروسية، لأن قبول أداء الأرمن للخدمة العسكرية في المناطق التي يسكنون فيها في شرقي الأناضول يسهل عصيانهم وثورتهم وسهلها عند بدء الحرب العالمية الأولى التي اندلعت بعد فترة وجيزة، حيث قاموا بقتل الأهالي المسلمين، لأن الاتفاقية كانت تشمل أيضًا قبول الأرمن في «الألوية الحميدية» التي كان السلطان عبد الحميد الثاني قد شكلها للحد من نشاط العصابات الإرمينية، وأن تجري الانتخابات في كلتا المنطقتين في ظرف سنة واحدة لتعيين نسب القوميات والأديان والمذاهب الموجودة فيها، وأن يحتل الأرمن نصف مقاعد مجالس الولاية ونصف تشكيلات الشرطة والجندرية^[48].

ويظهر من هذه الاتفاقية أن المسألة الإرمينية لم تصبح مسألة دولية كما حاول السفير الألماني فنكانهايم إقناع الصدر الأعظم، بل فقدت هذه المسألة هويتها الدولية التي اكتسبتها حسب المادة رقم 61 لمعاهدة برلين، ورجعت تقريبًا إلى معاهدة إياستفانوس، أي إلى كونها مسألة بين روسيا والدولة العثمانية فقط. لأن موجز هذه المعاهدة التي ذكرناها آنفًا كان يضع الدولة العثمانية أمام روسيا فقط في موضوع تنفيذ أو عدم تنفيذ الإصلاحات. أما الدول الأخرى فلم يعد لها أي دور سوى في موضوع اختبار المفتشين العاملين. وقد ذكرت في المعاهدة الأمور والنواحي التي تستطيع روسيا التدخل فيها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية بكل وضوح. أما السبب الذي دعا الدول الكبرى الأخرى إلى السماح لروسيا بالتفرد في هذا الموضوع فهو ظاهر وهو أنه بينما كانت المباحثات تجري حول شروط الاتفاق، كانت هناك مباحثات حول موضوع تقاسم الأراضي العثمانية في آسيا، وكانت ألمانيا التي تظاهرت بأنها صديقة للدولة العثمانية ضمن الدول المتطلعة إلى نهش جسد الدولة العثمانية والتهام جزء من أراضيها، وكانت ترى أن شمالي الأناضول وشرقيه من حصة روسيا.

إن مسألة الإصلاحات الإرمينية التي بدأتها الحكومة العثمانية وانقلبت إلى مشكلة بين الدولة العثمانية وروسيا وألمانيا، وانتهت أخيرًا إلى مشكلة بين الدولة العثمانية

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

وروسيا قد دوخت الحكومة العثمانية فأصبحت حائرة لا تدري ماذا تفعل. لذلك نرى أن إدارة الاتحاد والترقي دخلت الحرب العالمية في ظل هذه المعاهدة التي صارت من اختصاص حكر روسيا وحدها وفي ظل مشاكلها. وكان أخطر ما في هذه الاتفاقية التعهدات العسكرية حيث ألزمت الدولة العثمانية نفسها لروسيا فيها بتفاصيل أمكنة وأوقات أداء رعاياها الخدمة العسكرية. كما تعهدت لروسيا بأنها ستسمح للأرمن بالخدمة العسكرية في الألوية الحميدية. والأهم من كل هذا أن المعاهدة كانت توجب على الدولة العثمانية عدم إرسال أي قطعات عسكرية إلى المناطق القريبة من الحدود الروسية سوى تلك التي يخدم فيها الجنود القادمون من منطقة أرزينجان. ووفق تلك الاتفاقية كان لروسيا الحق في تفتيش تلك المنطقة. وللعلم فقد كان ربع أو خمس هؤلاء الجنود من الأرمن والبقية من الأتراك، وكان من الممكن لروسيا الاستفادة منهم. كما عني قبول الحكومة العثمانية المفتشين العامين في الحقيقة تخليها عن العديد من صلاحياتها في المنطقة التي تبلغ مساحتها نصف إقليم الأناضول تقريباً. لذا نرى ظهور الآثار والنتائج السلبية لهذه الاتفاقية عند قيام روسيا باحتلال مدينة وان.

1 / 2) الأرمن في سنوات الحرب العالمية الأولى

1 / 2 / 1) تعالف الأرمن مع الروس

لم يكن الأرمن يعدون المعاهدة الروسية-العثمانية نهاية أملهم، بل كانوا يعدونها خطوة أولى في البداية. وبينما كانت الحكومة العثمانية تتباحث مع روسيا (مثلاً ذكرنا هذه المباحث بإيجاز) فقد كان كل من روسيا والأرمن يزيدان نشاطهما في شرقي الأناضول. فقد نقلت عصابة الطاشناق مركزها إلى أرضروم وقررت عقد مؤتمرها الكبير هناك. كما زادت روسيا من مساعداتها للعصابات الإرمينية في شرقي الأناضول حتى غدت هذه المنطقة في نظر الدول الكبرى على نحو شبه رسمي منطقة روسية، لذا نرى في التقرير الذي أرسله السفير الروسي في اسطنبول في 26 تشرين ثاني / نوفمبر 1912 إلى «س. د. ساز أنوف» النية الواضحة للروس والهدف الذي يسعون إليه، حيث جاء فيه ما يأتي[49]:

كل ما ذكرناه آنفاً يبين بأن الشعب الأرمني يلتزم الجانب الروسي وهذا الالتزام التزام صميمي ومخلص وحقيقي وواضح. كما أن حب روسيا منتشر بين برجوازيي الأرمن ومثقفهم. إن الأحزاب الثورية بدأت تفقد شعبيتها واعتبارها، وتحل بدلاً منها أحزاب جديدة لها برامج محافظة. وحسبما أخبرنا قناصلنا في مدن وان وبازيد وبتليس وطرابزون، فإن الأرمن الموجودين في هذه الولايات جميعهم إلى جانب روسيا، وكلهم ينتظرون قدوم جيوش روسيا، كما يرغبون في وضع إصلاحات تحت إشراف روسيا. وحسبما ذكر لنا قناصلنا في

مدينة «بايزيد» في 21 تشرين ثاني / نوفمبر فإن جميع الأرمن يعادون تركيا ويكرهونها، وينتظرون الحماية الروسية، وقيام روسيا باحتلال المناطق التي يوجد فيها الأرمن، والبطريك الأرمني يتوسل إلى روسيا لكي تقوم بانقاذ الشعب الأرمني في الدولة العثمانية . . وأنا أرى وجوب استمرارنا في سلوك طريق الحماية هذه. وعلينا ألا ننسى بأن وضع تركيا في الولايات الإرمينية وضع مضطرب وقلق، ففي كل أن هناك احتمال نشوب ثورة أو فوضى فيها. فإن حدثت مذبحة ولم تثق المليشيات المسلحة للشعب الأرمني بمساعدتنا لها فإنها ستتجه إلى الدول الثلاثة وهنا سنفقد نحن فرصتنا، حيث تنتقل الفرصة إلى الدول الأوروبية^[50].

وبتأثير هذه العوامل انفجرت الحوادث في شرقي الأناضول، وكانت البداية في مدينة بتليس (مارت-نيسان / آذار 1914) إذ اكتسبت حادثة تهريب شخص اسمه ملا سليم (فار من العدالة) من سجن للجندرمة من قبل أتباعه والتجائه إلى القنصلية الروسية صبغة سياسية. وقد زادت هذه الحادثة من جراءة الأرمن، كما كثرت أمثال هذه الحوادث بسبب سياسة الإثارة والتهيج التي كانت روسيا تتبعها.

في الاجتماع الذي عقدته عصابة طاشناق في 1914 في أروروم اتخذ قرار بعد الإصلاحات التي تنوي حكومة الاتحاد والترقي تنفيذها في موضوع الأرمن مظهرية وغير حقيقية، ما يعني ضرورة الاستمرار في النضال ضدها. ومن جانب آخر عقد القس غبريال جواهر جيان (الذي وظفته البطريكية الإرمينية في المدرسة العليا المركزية الإرمينية في منطقة قالطه) اجتماعاً بممثلي العصابات الإرمينية مثل الطاشناق وهنجاك فاراكاميزيان ورام كوار، وتباحث معهم بخصوص موقفهم في حالة نشوب حرب بين روسيا والدولة العثمانية. ومع أنهم أصدروا قراراً ببقاء الأرمن مخلصين للحكومة العثمانية وقيامهم بتأدية الخدمة العسكرية وعدم التأثير بالدعايات والاثارات الخارجية، إلا أن ذلك كان من قبيل المناورة ذلك أنهم استمروا في التهيؤ الكامل لما قد يجلبه المستقبل من تطورات سياسية وعسكرية^[51].

في هذه الفترة الحرجة جداً من تاريخ الدولة العثمانية كانت روسيا مستمرة في إثارة الأرمن لتحقيق غايات وتطلعات توسعية. وفي هذا السياق أرسلت العصابات الإرمينية التعليمات الآتية لجميع فروعها وشعبها في الدولة العثمانية:

في حال عبرت الجيوش الروسية الحدود وتراجعت الجيوش العثمانية يجب القيام فوراً باستخدام جميع الوسائل المتاحة للقيام بالثورة كي نضع الجيش العثماني بين نارين . . يجب تفجير الأبنية الرسمية ومخازن الإعاشة بالقنابل. لكن إن حدث العكس وبدأ الجيش العثماني بالمحور على الجنود الأرمن الالتحاق بالجيش الروسي، وعلى المتواجدين منهم في الخدمة العسكرية الفرار من وحداتهم والمحور على مؤخرة القطعات العثمانية وتشكيل مختلف العصابات للقيام بإحداث القلاقل والاضطرابات في البلد^[52].

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

وبعد إعلان التعبئة العامة في 3 أغسطس 1914 بدأ الأرمن بتطبيق هذه التعليمات حيث امتنع المجازين منهم عن الالتحاق بوحداته، كما بدأ الموجودون في الخدمة بالهرب من الجيش. وهرب بعض النواب الأرمن في المجلس النيابي إلى روسيا، وترعموا العصابات الإرمينية التي شكلوها هناك، والتي التحقت بدورها بالجانب الروسي. وبعد أن بدأ الآخرين بالتقدم واجتياز الحدود نفذ الأرمن مذابح وحشية بحق الأهالي المسلمين. أول هجوم أرمني على الجيش العثماني وكذلك الفرار من الجيش بدأ في بلدة زيتون المرتبطة بسنجق مرعش وتقع في منطقة جبلية وعرة. وأصبحت هذه البلدة ملاذاً للأرمن، حيث نجد في التقارير التي أرسلت من مناطق مرعش وحلب وأضنة ما يلي:

إن الأرمن في زيتون بدأوا بالم هجوم على الجندمة العثمانية في بداية سنة 1914، وفي هذا التاريخ تحديداً بدأوا أيضاً بالامتناع عن أداء الخدمة العسكرية. لقد أزجعت هذه العصابات الإرمينية التي كانت تتلقى الدعم من الزعيم الروحي للأرمن فرانكاليان وشغلت الحكومة العثمانية مدة طويلة^[53].

وفي 24 أغسطس العام 1914 ذكر والي حلب أن أرمن زيتون امتنعوا عن الاستجابة لأمر التعبئة العامة وبدؤوا بالعصيان^[54]، وطلب من وزارة الداخلية تقديم الزعيم الروحي الأرمني إلى الديوان الحربي (أي إلى المحكمة العسكرية) بعد أن ثبت تعاونه مع العصابات الإرمينية بشهادة العديد من الشهود الأرمن^[55]. إثر ذلك قدمت وزارة الداخلية سيس كاتوكيكوسون، الذي مارس دوراً كبيراً في إثارة الأرمن على الحكومة وفي الاستيلاء على بعض أسلحة الجيش، إلى المحكمة العسكرية^[56].

كان هناك مكان آخر تجمعت فيه العصابات الأرمنية والفاون الأرمن من الخدمة العسكرية وهو مدينة بتليس. ونحن نعلم من التقرير الذي بعثه السفير الروسي في اسطنبول زينوفيف بتاريخ 21 شباط / فبراير - 6 مارت / مارس 1909 تحت عنوان «الوضع في الامبراطورية العثمانية» بأنه لم تكن هناك أي مشكلة بين الجماهير الإرمينية والجماهير العثمانية^[57] حيث ورد فيه الآتي:

واقع الأمر، لم تكن للأرمن أي شكوى في بتليس من الأتراك أو الأكراد، لكن مع ذلك فإنهم يقومون بتشكيل الجمعيات الثورية الإرمينية التي تمارس نشاطات واسعة، ويعقد أعضاؤها اجتماعاً كل يوم أحد في كنيسة بتليس، إضافة إلى الجلسات والمباحثات، ويعملون على إثارة الأرمن على الإدارة العثمانية ودعوتهم للنضال ضدها. وعندما منعت هذه الاجتماعات قام الأرمن بلصق الملصقات التي تدعو إلى الأمر في مختلف أنحاء المنطقة. ويتم الآن جمع الأموال من الأرمن لتمويل الثورة. ويظن كثير من الأرمن أن مثل هذه الفعاليات سوف لن تجلب لهم سوى الضرر ما جعلهم يمتنعون عن دفع الأموال لابتغاء الأسلحة، لكن الجمعيات الإرمينية الثورية هددتهم باستعمال العنف ضدهم، بل وحتى قتلهم.

هذا التقرير يبين بوضوح الجهة التي استعملت نار العداء وكيفية إثارته بغضاء والفتنة، حيث قامت العصابات الإرمينية، التي تجمعت في الأمكنة الصالحة جغرافيًا لعمليات العصابات، بتحويل الكنائس والأديرة الإرمينية إلى بؤر فساد ومخابئ أسلحة. وقد باشرت تلك العصابات حتى قبل اندلاع الحرب في عام 1914 بمحاولات التحرك العسكري ضد تنقلات مؤن الجيش العثماني وعتاده. عندها اضطرت الحكومة إلى تحريك الجيش ضد تلك العصابات حيث تمكن من كشف كميات كبيرة من الأسلحة وبياناتها الداعية للثورة. وفي التقرير الذي بعثه والي بتليس في أغسطس العام 1914 نفى وجود حركة عصيان بين جماهير الأرمن، لكنه أكد أنها تنتظر نجاح الجيش الروسي الذي وصل حتى قارص وتقدمه، وأنها ستعلن العصيان فور إرسال الجنود إلى الحدود وإخلاء المدينة منهم. وبين والي أن الجماهير المسلمة منحازة إلى ألمانيا على حين يريدها الأرمني ملترم بروسيا، وأكد حصول مناقشات مستمرة بين الطرفين، لكن من دون أن تتحول حتى ذلك الحين إلى عدوة^[58].

كانت أضرورم أكثر الولايات التي تضررت من التعاون الأرمني-الروسي حيث فر العديد من الأرمن منها إلى روسيا، وكان معظمهم من الهاربين من الخدمة العسكرية، وانضموا إلى العصابات التي شكلها الروس هناك^[59]. وذكرت قيادة طابور الحدود في الشكيرت في 30 أغسطس أن الروس يفتشون القرى التركية ويسلمون الأسلحة التي يحدونها إلى الأرمن. وذكرت قيادة فرقة مشاة الجندرمة في أضرورم في 5 أيلول أن الروس يجمعون الجنود من بين الأرمن، وأن معظم جيش العدو في منطقة قارص منهم. كما ذكرت الاستخبارات العثمانية أن الروس يتخابرون مع أرمن وان^[60].

وجاء في الكتاب الرسمي الصادر عن ولاية أضرورم في 13 أيلول أن الروس، الذين نجحوا في جذب الأرمن إلى جانبهم في ولايات شرقي الأناضول، يستطيعون إثارة الأرمن من دون أي جهد يذكر، وأنهم بذلك يحططون لإخراج الحكومة العثمانية، وأنهم يصرفون مبالغ كبيرة على الأمر. كما تم ذكر أن روسيا، جلبت أراميس، وهو من أرمن كومرو، كانت قد ساقته إلى سيبيريا وحكمت عليه بالسجن مدة 101 سنة، وأرسلته إلى قارص، وأن العصابات الإرمينية التي شكلها باشرت فعاليتها ونشاطاتها في الدعاية والإثارة والتحرير. وجاء في الكتاب الذي وجهته القيادة العامة العثمانية في 26 أيلول 1914 إلى قيادة الجيش الثالث أن عصابة طاشناق سيتون الإرمينية في قفقاسيا، وعصابة هنجاق قد تفاهمتا مع الروس على تخريب الأرمن على عصيان الدولة العثمانية في حال نشوب الحرب. وذكر والي طرابزون السيد جمال عربي في 8 تشرين أول / أكتوبر 1914 أن الروس شكلوا عصابات من أرمن روسيا وأرسلوها إلى داخل الدولة العثمانية. كما نفهم من الكتاب الرسمي الذي أرسلته قيادة الجيش الثالث في 23 تشرين أول / أكتوبر أن غالبية الثمانية آلاف أرمني الذين تجمعوا في كاخرمان هم من رعاية

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

الدولة العثمانية الفارين. وتقوم روسيا بتنظيم هؤلاء وتسليحهم ومدهم بتبرعات من الالبسة والأطعمة. وذكر التقرير أن عدد القوات الموجودة في كاخزما قارب الخمسة عشر ألف فردًا، إضافة إلى توافر معلومات تفيد بأن العديد من رجال العصابات الأرمن قرب حدود وان قد حملوا السلاح وأنهم على وشك إعلان العصيان^[61].

وبعد إعلان روسيا الحرب رسميًا على الدولة العثمانية في شهر تشرين أول / أكتوبر عام 1914 وإصدارها الأمر لجيوشها باجتياز حدود الدولة العثمانية، وضع الأرمن كافة إمكاناتهم تحت تصرف روسيا ودول الائتلاف. وفي 1 تشرين ثاني / نوفمبر 1914 بدأ الروس بالهجوم على شرقي الأناضول. وفي 10 تشرين ثاني / نوفمبر وصلوا إلى خط خراسان-ولي بابا-طاهر-أشكيت. وفي 11 تشرين ثاني / نوفمبر، ونتيجة لاجتياز الجنود الأرمن في الجيش العثماني إلى الروس وتقديمهم المعلومات العسكرية لهم سقطت كوبرو كوي في أيدي الروس^[62]. وعندما قامت القوات العثمانية في 14 تشرين ثاني / نوفمبر بالتصديق على القوات الروسية، استطاعت الأخيرة الخلاص اعتمادًا على المعلومات التي مدها بها الأرمن الفارون من الجيش العثماني.

1 / 2 / 2) عصيان مدينة وان

قام الأرمن في أثناء الحرب بعصيانات عديدة في مختلف المناطق، ولكن أهمها، من منظور نتائجها، كان عصيان مدينة وان حيث تشكل أهالي ولاية وان من الأتراك والأرمن والنسطوريين أو الكلدانيين، وكانت هناك أربعة أحزاب هي: حزب الاتحاد والتزقي، حزب طاشناق سوتيون، حزب رامكاوار، وحزب هنجاق، وجمعتان خيريبتان أرمنيتان هما ساراكان وكارسكان.

كانت الأحزاب والجمعيات الإرمينية بالأخص تقوم بتوجيه الأرمن نحو أهدافهم وأملهم وتوزع السلاح سرًا عليهم^[63]. أما الدولة العثمانية فقد كانت تحارب منذ أواخر عام 1914 فعاليات الأرمن الذين كانوا يتعاونون مع الروس في داخل ولاية وان وفي داخل الحدود الروسية، وتناضل أيضًا ضد فعاليات النسطوريين الذين كان الروس يساندونهم ويعاونونهم. كان رجال الدين الأرمن ورجال العصابات الإرمينية يتحركون ضمن التوجيهات الروسية وينظمون أنفسهم حسب تعليماتها^[64]، وهو تنسيق كان قد بدأ عام 1908. ففي أثناء غارة شنتها الشرطة العثمانية على الاجتماعات الأرمنية المخطورة اعتقلت 12 فردًا من أفراد عصابة إرمينية كان من بينهم بعض المواطنين الروس، وقام القنصل الروسي في مدينة وان بإيصال هذا الخبر إلى السفير الروسي ضمن تقرير أرسله له. قال القنصل الروسي نمران في تقريره:

بدأ التفتيش أمس. كانت كافة التدابير والاحتياطات قد اتخذت. وبواسطة المخبر السري تم اعتقال 12 فدانًا من دون أي مقاومة. كانوا قد اختبؤوا في

قنوات المياه تحت الأرض. كان أحدهم زعيمًا، وهو في الوقت نفسه قاتل ديفيد. وعمّ العثور على أوراق كثيرة. وبفضل الجهود النشطة للإدارة الحكومية استتب الأمن تمامًا. أما الأسلحة والرعماء الثلاثة الآخرون فلم يتم حتى الآن العثور عليهم. وحسب الروايات هناك بينهم بعض الرعايا الروس. فكيف أتصرف تجاه هذا الأمر؟ أنا في انتظار تعليماتكم. بكل احترام^[65].

ونقرأ في التقرير الذي بعثه السفير الروسي زينبوفيف في 21 شباط / فبراير 6 مارت / مارس 1909 ما يأتي: انتخب من وان نائبان مسلمان ونائب أرمني. لا يكن المسلمون أي عداة للمسيحيين، فالأتراك، ولاسيما الضباط، يحاولون إقامة علاقات صداقة مع الأرمن. ولكن الآخرين يتجنبونهم بسبب مختلف التحريصات التي تقوم بها العصابات الإرمينية ضدهم^[66].

وهكذا يعبر السفير الروسي عن الدور الذي لعبته العصابات الإرمينية في حوادث وان.

إضافة إلى ما سبق، نقرأ في التقرير الذي كتبه السيد موريجس قنصل الامبراطورية النمساوية-المجرية في مدينة طرابزون في 30 كانون ثاني / يناير 1914 ما يأتي: سيقوم الروس بدفع الأرمن إلى الثورة، وهم يصرفون مبالغ كبيرة لأجل هذه الغاية، وهم يمدون العصاة سرًا بالأسلحة، ويحاولون إثارة ثورة وحركة عصيان إرمينية^[67].

وعلى الرغم من كل هذه الأعمال العدائية الإرمينية ضد الدولة العثمانية قام نائب والي وان جودت بك في 1 كانون أول / ديسمبر بدعوة وجهاء الأرمن للاجتماع به حيث شرح لهم مقدار الأضرار التي ستلحق بالمسلمين والأرمن وبالدولة في حال اندلاع قلاقل وحركات العصيان، لكنه لم يلق أي تجاوب من طرفهم^[68]. بل على العكس من ذلك، فقد زادت العصابات الإرمينية من تعدياتها على الأهالي الذي بدؤوا به في وان والمناطق المحيطة بها عند اندلاع الحرب، ولاسيما في مدينة محمودية، حيث نفذت منحة واسعة بحق المسلمين وأحرقت الجوامع. عندها أرسل قائمقام مدينة محمودية في 15 مارت / مارس 1915 تقريرًا مفصلاً إلى الحكومة بالخصوص^[69]. أما جودت بك، الذي عين واليًا على وان فقد أخبر الحكومة في تقرير بعثه في 25 مارت / مارس من السنة نفسها بأن الأرمن يستعدون لتسهيل احتلال الروس المدينة، وأنهم سيعلنون العصيان في كل أرجاء المنطقة^[70]. ولكن الدولة العثمانية لم تكن في وضع يمكنها من أخذ زمام المبادرة بالخصوص ذلك أنها كانت في تلك الأيام داخلية في حرب ضروس في جنة قلعة وفي العراق، وكان الجنود في منطقة وان يواجهون الهجوم الذي بدأه الروس من قفقاسيا. وقد انتهزت العصابات الإرمينية هذه الفرصة فبدأت بمركبة عصيان كبيرة أولاً في منطقة وان في 15 نيسان / آذار 1915، ثم في شاتاك (جاناك) في 17 نيسان / آذار، وبعد يوم واحد في بتليس، وفي 20 نيسان / آذار في مركز وان^[71] حيث عملت

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

على قتل الموظفين الأتراك وأفراد الجندرمة في المدينة والمناطق المحيطة بها. وتعرضت مراكز الشرطة وبيوت المسلمين إلى الهجوم أيضًا، كما أحرقت المباني الحكومية. وهكذا انتشرت حركة التمرد والعصيان في كافة أنحاء وان. ومع أن قسمًا من فرقة الجندرمة وبعض العشائر حاربت الأرمن، إلا أنه تعذر عليهم إخماد هذا العصيان. وفي هذه الأثناء أعلن النسطوريون أيضًا العصيان في جول مديك. ومع أن خليل بك قائد الجيش أعلن للقيادة العامة في 11 مايس / مايو بأنه ذاهب لإنقاذ وان إلا أن الروس أخذوا المبادرة وقطعوا الطرق المؤدية إلى المدينة وسبقوه إليها. وبعد أن فشل والي وان السيد جودت بك في الصمود أمام الضغط الأرمني - الروسي أعلن استقالته في ليلة 16-17 مايس / مايو. وهكذا انتقلت مدينة وان إلى أيدي الأرمن والروس، حيث نفذ الأرمن مذبحه قتلوا خلالها مئات المسلمين. وقام السفير الألماني في اسطنبول بإخبار وزارة الخارجية الألمانية بهذه الحوادث وبهذه المذابح فقال في البرقية التي بعثها في 20 مايس / مايو 1915 ما يأتي:

أعلن الأرمن العصيان في ولاية وان وبدؤوا بالمهجوم على القرى المسلمة وعلى القلعة. خسرت حامية القلعة 300 من أفرادها. وبعد أيام عديدة من قتال الشوارع سقطت المدينة في أيدي العصاة، وفي 17 مايس / مايو 1915 احتل الروس مدينة وان، ونحاز الأرمن إلى جبهة الأعداء وبدؤوا بقتل المسلمين. عندها بدأ 80000 من المسلمين بالهرب من المدينة باتجاه بتليس^[22].

إنتر سقوط وان في أيدي الروس والأرمن نشر قيصر روسيا في 18 مايس / مايو بيانًا «شكر» فيه أهالي المدينة على «تضحياتهم». كما نشر وزير الخارجية الروسية سazanوف في اليوم نفسه بيانًا شكر فيه الأرمن على المساعدات التي قدموها. وأبرزت الصحف الإرمينية الصادرة في العديد من البلدان، إضافة إلى بعض الصحف الغربية مساعدات الأرمن للروس، ومدى الأضرار الجسيمة التي لحقوها بالدولة العثمانية تحت عناوين كبيرة وبفرحة غامرة. وقدمت صحيفة لو تام (Le Temps) الباريسية في عددها الصادر بتاريخ 13 أغسطس 1915 معلومات مثيرة للانتباه عن آرام مانولييان الذي عينه الروس واليًا على وان، فذكرت بأنه كان عضوًا نشيطًا في عصاة إرمينية في عهد السلطان عبد الحميد كانت تمارس جرائمها في مدينة وان. ثم أصبح معلمًا في عهد المشروطينية الثانية ثم مديرًا لمدرسة، ثم تضيف الصحيفة:

عاد آرام منذ بداية هذه الحرب إلى السلاح مرة أخرى، وتزعم ثوار وان. وقامت روسيا بتعيينه واليًا هناك تعبيرًا عن امتنانها للأرمن الذين شاركوا على ذلك النحو الرائع في الحرب على تركيا^[23].

هذه الخيانة الأرمنية أدت إلى قطع طرق تموين الجيش العثماني، وقام الأرمن إضافة إلى ذلك بمنع وصول الإمدادات المؤن والاعتدة والذخيرة للجيش العثماني، ما جعل موقفه حرجًا للغاية، واضطره للتراجع أمام القوات الروسية التي باشرت بالمهجوم

فاحتلت أرضروم وبتليس وطرابزون^[74]. أما الأرمن الذين شعروا بالثقة بالنفس إزاء هذه التطورات فقد زادوا من اعتداءاتهم على المسلمين ما اضطر العديد من العائلات المسلمة إلى الهجرة إلى المناطق الداخلية للحفاظ على حياتها. في هذه الأثناء بدأ الأرمن في المناطق الأخرى هنا وهناك بحركات العصيان والثورة. وبينما كان الأرمن يقتلون المسلمين كان البطريرك الأرمني يصرح بأن الأرمن يتعرضون لاعتداءات المسلمين. ولكي لا تتعرض الحكومة العثمانية إلى ضغوط الدول الإرمينية فقد اضطرت لتشكيل لجان تحقيق في سيواس ووان وأذربيجان وأرضروم. وفي هذه التحقيقات تبين أن الأفراد الذين ادعى البطريرك الأرمني أنهم قتلوا أحياء، كما سجلت هذه اللجان استمرار العصيان الأرمني في سيواس ووان وعدم وجود أي قوات عسكرية نظامية أو غيرها لصددهم^[75].

1 / 3) مظالم الأرمن والتدابير التي اتخذت تجاهها

لم يحظر ببال الدولة العثمانية استمرار الوضع السائد طويلاً لذا فإنها لم تعتمد إلى اتخاذ إجراءات فاعلية بحق العصابات الأرمنية التي انحازت إلى الأعداء عند نشوب الحرب العالمية الأولى وأثارت الفتن والعصيان المتتالية في الأناضول. ولكن بعد استمرار الاعتداءات الإرمينية وتصاعدها قام السيد طلعت باشا وزير الداخلية بإصدار النائب الأرمني من أرضروم فارتكاس أفندي بأن الحكومة ستقوم باتخاذ تدابير شديدة ورداعة تجاه الأرمن حال استمرارهم في التعاون مع أعداء الدولة^[76]. لكن الرد كان في اندلاع حركات تمرد وعصيان في مدن ومناطق أخرى منها قيصري، بتليس، موش، دياربكر، العريضة، أرضروم، سيواس، طرابزون، أنقرة، أرفة، إزميد، آده بازاري وبورصة، إضافة إلى أضنة ووان. عندها أصدر طلعت باشا تعليمات سرية تتعلق بنية الحكومة نقل أعداد كبيرة من الأرمن، ولاسيما الأفراد العاملين في المنظمات الأجنبية العاملة في حقل التعليم إلى مناطق أخرى، وطلب من ولاية هذه المدن إعداد قائمة بعدد المنظمات الأجنبية وعدد العاملين فيها واقتراح الأمكنة التي يفضل إرسالهم إليها^[77].

1 / 3 / 1) سوق أرمن مدينة زيتون إلى مدينة قونية

حتى انفجار عصيان وان لم تقم الحكومة العثمانية باتخاذ أي تدابير حاسمة لوقف نشاطات العصابات الإرمينية. وكانت أكبر الحوادث التي شغلت الحكومة قد انفجرت في منطقة زيتون وأثرت كذلك في مدينة عينتاب والمناطق المحيطة بها. وعلى إثر المعلومات التي وصلت إلى الحكومة عن نية الأرمن القاطنين في الأحياء المسلمة يستعدون سراً للقيام بعصيان كبير، قامت قيادة الجيش الرابع باتخاذ التدابير الآتية ضدهم: حسب الكتاب الرسمي الصادر في 16 هـ / مارس 331 (29 هـ / مارس 1915) مُنِع أي أرمني من تغيير مكان سكنه، ومن يفعل ذلك يعاد قسراً إليه. كما نص الكتاب على

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

المحافظة على أموال وحياة وأعراض كل الأرمن المخلصين للدولة وطمانتهم وحمايتهم من أي اعتداء، والإبلاغ بأن أي اعتداء، وبصرف النظر عن طبيعته، ينفذه الأهالي المسلمون على الأرمن سيتم التعامل معه على أنه عمل إجرامي يستحق العقاب المناسب^[78].

ولكن متصرف مرعش السيد ممتاز بك الذي كان يزور زيتون في تلك الأيام ذكر في كتاب له في 17 مارت / مارس 1331 (30 مارت / مارس 1915) بأن لجان التحقيق مستمرة في عملها، وأن أحداث زيتون ليست أمرًا جديدًا، وأنه إن لم يتم اتخاذ التدابير الرادعة فإن الأحداث والفتن ستستمر لأن نقل بعض العائلات الأرمنية من المشبوهين والضارين على نحو مؤقت إلى أمكنة أخرى لن يحل المشكلة. وذكر السيد ممتاز بك بأن سبب أحداث الفتن المتتالية في زيتون يعود إلى وجود أعداد كبيرة من الأرمن في المناطق المحيطة بها. ولفت نظر الحكومة إلى أن أعدادًا كبيرة من المسلمين الذين كانوا يعيشون هنا اضطروا للهجرة منها بسبب الضغط الذي مارسه الأرمن عليهم، وأن أراضيهم انتقلت إلى أيدي الأرمن. لذا فقد اقترح نقل أهالي بعض القرى الأرمنية إلى مناطق سهلية (أي غير جبلية) لتقليل أعدادهم، وإسكان بعض المهاجرين المسلمين مكانهم^[79].

على إثر هذا فكرت الحكومة بنقل بعض الأرمن الذين رأت أنهم يشكلون مصدر خطر على الدولة في زمن الحرب من زيتون ومرعش وحواليهما إلى مدينة قونية، ولكنها تخلت عن هذه الفكرة بسبب تخوفها من تشكيلهم جبهة موحدة مع الأرمن المقيمين هناك. وفي 13 نيسان / آذار 1331 هـ (26 نيسان / آذار 1915 م) أرسلت الحكومة رسالة مشفرة أعلنت فيها صدور قرار بترحيل أولئك المهجرين الأرمن إلى منطقة في جنوب شرقي حلب، وإلى دير الزور وأرقة والمناطق المحيطة بها^[80]. ولعب هذا القرار دورًا مهمًا في موضوع تهجير الأرمن، حيث أصبحت هذه الأمكنة مناطق إسكان للأرمن المهجرين فيما بعد.

وعلى إثر استمرار الفتنة الأرمنية في منطقة زيتون، أرسل وزير الداخلية طلعت باشا في 23 نيسان / آذار 1331 (6 ميس / مايو 1915 م) أمرًا مشفرًا إلى متصرف مرعش بنقل كل أهالي زيتون إلى مناطق أخرى^[81].

بينما كانت الدولة العثمانية منخرطة في حرب حياة أو موت، كان الأرمن المتواجدين في جبهة القتال أو خلف الخطوط، يمارسون في طول البلاد وعرضها نشاطات وفعاليات تخدع العدو. وتولدت لدى الحكومة قناعة بأن الأرمن على وشك القيام بعصيان عام وشامل، انطلاقًا من حقيقة أن التعليمات^[82] التي أصدرها الأرمن ووزعوها حتى في

القرى كانت تذكر الآتي:

- (1) على كل أرمني مهما كان وضعه وموقعه بيع فائض حاجاته الضرورية وشراء الأسلحة.
 - (2) على كل أرمني رفض دعوة الحكومة للخدمة العسكرية بعد إعلان التعبئة العامة وعدم الانصياع لهذه الدعوة، وكذلك منع أو عرقلة التحاق حتى الأهالي المسلمين بالجيش.
 - (3) أما الأرمن الذين التحقوا بالجيش العثماني لأي سبب من الأسباب فعليهم الفرار من الجيش والالتحاق برجال العصابات الأرمن.
 - (4) على رجال العصابات وأفراد الجمعيات الإرمينية والفارين من الجيش الالتحاق بالجيش الروسي حالما يجتاز حدود الدولة العثمانية، والاشتراك معه في الهجوم على الجيش العثماني.
 - (5) القيام بقطع خطوط التلغراف وخطوط تموين الجيش العثماني بهدف توجيه ضربة إلى استخباراته وعموينة.
 - (6) القيام وراء جبهة القتال بقتل المسلمين، حتى الأطفال البالغ عمرهم سنتين، عند كل فرصة تسنح لهم.
 - (7) محاولة الاستيلاء على أموال وأماك وذخائر وأطعمة الأهالي المسلمين، أو حرقها على الأقل.
 - (8) حرق البيوت والمخازن والكنائس والجمعيات الخيرية التي ستركونها، والإدعاء بأن المسلمين هم الذين قاموا بذلك.
 - (9) حرق البنايات الرسمية، وإقامة الكمان للجنדרمة وقتلهم.
 - (10) قتل الجنود الجرحى العائدين من الجبهة.
 - (11) محاولة إثارة العصيان في المدن والقصبات والقرى.
 - (12) تخريب معنويات الجنود المسلمين والأهالي المسلمين وإجبارهم على الهجرة.
 - (13) تسليح الأرمن إما بصنع القنابل والأسلحة يدويًا، أو جلبها من الخارج.
 - (14) إسناد كافة أعمال العنف والمذابح التي يقوم بها الأرمن إلى المسلمين، ونشر هذه الادعاءات في داخل الدولة وفي خارجها على نحو عدد.
 - (15) القيام بأعمال التجسس لصالح دول التحالف.
- بدأ الأرمن بتطبيق هذه التعليمات على الفور ما دفع القيادة العامة العثمانية لإصدار بيان أرسلته إلى كافة القطع العسكرية في 25 شباط / فبراير 1915 يشير إلى قيام الأرمن بتشكيل عصابات في مناطق مختلفة، وإلى قيام الفارين من الخدمة العسكرية بالالتحاق بها، ومحاحها في ضبط كميات كبيرة من الأسلحة والقنابل، وأن تطور الأمور يشير بإتجاه نيتهم إعلان عصيان عام، ولذلك طلبت القيادة اتخاذ التدابير الآتية:

- (1) يجب ألا يستخدم أي جندي أرمني في القطاعات الفعالة وفي الفعاليات المسلحة.

(1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى

(2) على القيادات مجابهة الاعتداءات المسلحة، وإعلان الأحكام العرفية عندما ترى ضرورة ذلك.

(3) التيقظ الدائم مع تجنب تنفيذ عمليات التفتيش في الأمكنة التي لا توجد فيها مخططات عدائية، تجنبًا للإحراق أي أذى بالرعايا المخلصين^[83].

كانت الحكومة العثمانية تمنع فصل الأرمن العاملين في الوظائف الحكومية وفي سلك الشرطة، لكن ضرورة ترحيل أي أرمني منهم يشتبه فيه إلى مكان مناسب خال من الأرمن. لذا أرسلت أمرًا بهذا الصدد في 1 نيسان / آذار 1915 من وزارة الداخلية إلى جميع الولايات^[84].

حاولت الدولة العثمانية طوال تسعة أشهر من إعلان التعبئة العامة بكل إخلاص حل المشكلة عبر الحد الأدنى من الإجراءات. ولكن عندما تبين لها عدم كفايتها للحيلولة دون وقوع الفتنة والتمرد اضطرت إلى اتخاذ تدابير حازمة وجذرية. وعلى إثر انفجار فتنة وعصيان وان، وفي خطوة هدفت إلى تشتيت بؤر العصابات الإرمينية التي تقوم بتسليح الأرمن وتفتيتها أرسلت مذكرة «سرية وعاجلة» في 24 نيسان / آذار 1915 إلى الولايات والمتصرفيات طالبت فيها بإغلاق مراكز العصابات الإرمينية، ومصادرة وثائقها والقبض على زعمائها^[85]. وفي 26 نيسان / آذار أرسلت القيادة العامة تعميمًا مائلاً إلى كافة الوحدات العسكرية طلبت فيه تقديم زعماء العصابات الإرمينية إلى المحاكم العسكرية. إثر ذلك اعتقل 2345 شخصاً في اسطنبول^[86]. وذكر السفير الألماني في تقرير له بأن هذه الاعتقالات تمت في ليلة 24-25 نيسان / آذار 1915 واستمرت إلى اليوم التالي. وذكر بأن هناك 500 معتقل من الأطباء والصحفيين والكتاب ورجال الدين ونواب المجلس من أعضاء عصابة طشقاق^[87]. شكلت تلك الاعتقالات ضربة قاصمة للعصابات الأرمنية ولتنظيماتهم وتشكيلاتهم، وهو ما يشكل خلفية اتخاذ الأرمن هذا اليوم (أي يوم 24 نيسان / آذار) في كل سنة ذكرى للمنحة حسب زعمهم. وسبق بعض هؤلاء المعتقلين إلى الأناضول وأسكنوا في أنقرة وفي جانقري^[88]. وسنّ قانون مؤقت يقضي بجمع الأسلحة الموجودة في أيدي غير المسلمين، ولاسيما في أيدي الأرمن^[89]. وشرح الملحق العسكري للامبراطورية النمساوية-المجرية في اسطنبول السيد جوزيف يومي أنكويسلي هذه التدابير التي اتخذتها الدولة العثمانية ضد العصابات الإرمينية في تقرير له فذكر ما يأتي:

ما أن بدأت الحرب حتى قام طلعت وأنور باشا بتحذير الأرمن بأنه حال قيامهم بالتعاون مع العدو، وتنفيذ أعمال عدائية ضد الجيش العثماني، سيتم اتخاذ تدابير رادعة وشديدة بحقهم. ولكن على الرغم من هذا التحذير استمر الأرمن بالأعمال العدائية ضد الأتراك، ولاسيما بالمهجوم على القوات المسلحة. في البدء فر العديد من الجنود وبعض الضباط الأرمن إلى روسيا، وفي مقدمتهم نائب أرمني، والتحقوا بعد اجتيازهم الحدود الروسية برجال العصابات الأرمنية الموجودة هناك، لكن بعدما نفذوا مذابح مرعبة بحق

الأهالي المسلمين، كما قامت العصابات الإرمينية بضرب مؤخرة القطعات العسكرية العثمانية، والمجوم على القوات غير المقاتلة الناقلة للمؤن وللرسائل. لذا كان المسؤولون الحكوميون وكبار ضباط الجيش محقين في شكوكهم من تهيو الأرمن لإعلان عصيان عام. وفعلاً انفجر هذا العصيان في وان في شهر نيسان / آذار 1915^[20].

قام العديد من الأجانب العاملين في السفارات والقنصليات الأجنبية من المنصفين بذكر السلوك غير العادل الذي جوبه به الأتراك منهم القوميسور العالي الأمريكي في اسطنبول الأميرال بيرستول الذي كان معروفاً بأنه من أشد المدافعين عن الأرمن. ففي البرقية التي بعثها إلى واشنطن في سنة 1919 ذكر، مثلما ذكر قبله السيد جوزيف يومي أنكويسكي - بأن الدعايات في الصحف الغربية ضد الأتراك زائفة وكاذبة^[21]. وفعل الأمر ذاته الضابط البريطاني الكابتن نورمان الذي كان مرسلاً إلى الدولة العثمانية في مهمة رسمية، حيث سجل الآتي:

لقد أن الاوان لمعرفة الحقيقة في الصدام الأرمني التركي. فحتى الآن لم نسمع عن هذه المشكلة سوى ما يقوله الأرمن، وكان أصدقاؤهم البريطانيون يسمعون هذا وهم يطلقون صيحات الدهول، ولكن لم نسمع دفاع العثمانيين. لقد شعبنا من سماع قصص المذابح والنهب وانتهاك أعراض النساء. ولكن لم يؤيد أي شاهد أوروبي هذه القصص إطلاقاً^[22].

هذه المعلومات التي أوردناها بشكل موجز وبأمثلة قليلة تكفي لبيان مدى زيف الادعاء الأرمني حول تعرضهم لإبادة عرقية، وأن فقط قوة دعايتهم المنظمة استطاعت تكوين رأي عام لصالحهم، وكيف تم وضع أمة كاملة في قفص الاتهام ظلمًا وبهتانًا.

(2) التهجير

(1 / 2) اتخاذ قرار التهجير وتنفيذه

عندما كانت حركة عصيان وان تسير بكامل قوتها وردت أخبار عن قيام الأرمن في اسطنبول والمناطق الأخرى بإعلان العصيان، وقطع الطرق والمهجوم على القرى المسلمة، وقتل أهاليها. لم يكن باستطاعة الجيش المنخرط في الحرب التدخل في هذه الحوادث الواقعة خلف جبهات القتال ومنعها. وأخيرًا أرسل أنور باشا نائب القائد العام(*) المذكرة الآتية في مائس / مايو 1915 إلى وزير الداخلية طلعت باشا يأمره فيها بوضع حد لهذه الحوادث المؤلمة:

59

الأرمن الموجودون في المنطقة المحيطة ببحيرة وان وفي أمكنة أخرى يعرفها والي الإقليم يتجمعون بهدف إدامة العصيان، لذا وجب تشتيت أوكارهم، وهذا لا يتم إلا بنقلهم. وحسب المعلومات التي نقلتها لنا قيادة الجيش الثالث فإن روسيا أبعدت المسلمين المقيمين خلف حدودها إلى داخل أراضيها، وهم في حالة يرثى لها من البؤس والحاجة، لذا علينا في المقابل، ومن أجل إنهاء

(*) القائد العام من الناحية الرسمية فقط كان الخليفة نفسه (المترجم).

العصيان الأرمني، إما إرسال هؤلاء الأرمن مع عائلاتهم إلى داخل الحدود الروسية، أو نقلهم مع عائلاتهم إلى مناطق مختلفة داخل الأناضول. لذا أرجو القيام باختيار التصرف المناسب. ما لم يتوافر أي محذور فإنني أرى إرسال العصاة مع عائلاتهم من مناطق العصيان إلى خارج حدودنا وإسكان المسلمين الآتين من خارج حدودنا فيها^[1].

كانت هذه المذكرة التي أرسلها أنور باشا الإشارة الأولى إلى قرار التهجير حيث أراد توزيع الأرمن وبعثرتهم كي يفقدوا القدرة على العصيان، وكما يفهم من هذه المذكرة فهذا القرار كان محصوراً في المناطق التي عُمدوا فيها. وتمت رعاية هذا الأمر في الموجة الأولى من التهجير.

ونظراً لدقة الوضع وخطورته أخذ وزير الداخلية طلعت باشا على عاتقه قرار تهجير الأرمن قبل موافقة مجلس النواب عليه^[2].

بدأ طلعت باشا بتهجير الأرمن من مناطق وان وبتليس وأرضروم أولاً إلى خارج ساحة الحرب، وأرسل لهذا الغرض في 26 نيسان / آذار 1331 (9 مايس / مايو 1915) رسالة مشفرة إلى تحسين بك والي أرضروم، ثم رسالة مشفرة أخرى إلى كل من جودت بك والي وان، ومصطفى عبد الخالق والي بتليس ضمنها تعليماته لهم. وذكر لوالي ولاية وان أن الأرمن في حالة تجمع استعداداً للعصيان في منطقة معلومة حوالي بحيرة وان، لذا يجب إخراجهم من المناطق التي يكثرون فيها وأن يساقوا نحو الجنوب، منبهاً إلى ضرورة سرعة تطبيق هذا القرار المتخذ وأنه سيتم تقديم كل أنواع المساعدة للولاية في هذا الصدد. وذكر بأنه تم إرسال التبليغات اللازمة من القيادة العسكرية العامة إلى قواد الجيش الثالث والرابع، وأنه حال تطبيق القرار فستكون له نتائج جيدة، وأكد أنه من الأفضل تشميل هذا القرار القسم الجنوبي لمنطقة أرضروم مع الأقضية المهمة التابعة لمدينة بتليس مثل موش وسامسون والمناطق المحيطة بتالوري أيضاً. كما نبه الولاية بالمباشرة فوراً بتطبيق القرار بالتعاون مع قادة الجيش^[3].

وفي 10 مايس / مايو 1331 (23 مايس / مايو 1915) أرسل طلعت باشا مذكرة مشفرة إلى قيادة الجيش الرابع مضمناً إياها المعلومات اللازمة عن الأرمن الذين سينقلون إلى ولايات أخرى، حيث حدد المناطق التي يجب إفراغها من الأرمن وهي:

- (1) ولايات أرضروم ووان وبتليس.
- (2) القرى والقصبات المرتبطة بقضاء الإسكندرون وبيلان وجسر شوکور وقضاء أنطاكية. يستثنى من ذلك قضاء مركز ولاية حلب.
- (3) سنجق مرعش باستثناء مدينة مرعش.
- (4) سناجق أضنة ومرسين وقوزان وجبل بركت باستثناء المدن المركزية لاضنة ومرسين.

كان من المقرر نقل الأرمن المساقين من ولايات أرضروم، ووان وبتليس إلى القسم

الجنوبي لولاية الموصل وإلى سنجي زورة وأرقة (باستثناء مدينتها المركزية)، وأن يساق الأرمن الموجودون في أزنة وحلب ومرعش إلى أمكنة عينتها الحكومة في شرقي ولاية سورية، وفي شرقي وجنوب شرقي ولاية حلب، ويتم إسكانهم هناك. ومن أجل تنفيذ أعمال النقل والسيطرة عليها في منطقة أزنة عين السيد علي سيدي مع مفتش مدني وموظف من وزارة المالية حيث التحق على الفور بوظيفته الجديدة، كما عين السيد حامد بك لمنطقة حلب ومرعش. كان المقرر أن يجري إسكان الأرمن القادمين حسب الظروف والشروط الموجودة في تلك المنطقة، إما في البيوت التي ستنشدها الحكومة في القرى والقصبات، أو تقوم بتأسيس قرى وقصبات جديدة لهم. وكان من الشروط المقررة أن تبعد أقرب قرية إرمينية من خط حديد بغداد 25 كم على الأقل. وترك أمر الأرمن المهجرين وسوقهم وإسكانهم إلى الإداريين المحليين. أما أمر تأمين سلامة أرواح وأموال المهجرين الأرمن وحفظهما وأمر إعاشتهم وتأمين راحتهم فيعود إلى الموظفين المحليين الموجودين في مسار خط التهجير. كما تقرر السماح للأرمن بأخذ كل ما يستطيعون حمله من أموال وأغراض. أما الأموال غير المنقولة لهم فيتم تنظيم تعليمات مفصلة حولها ويتم تبليغهم بها^[4].

ولنع الأرمن المقرر تهجيرهم من الولايات الشرقية للأناضول ومن بعض ولايات جنوب شرقي الأناضول إلى جنوب ولاية ديار بكر وإلى وادي نهر الفرات وإلى جوار أرقة سليمانية من القيام بأنشطة وفتح جديدة قامت القيادة العامة للجيش ببعض التنبيهات، والإشارة إلى بعض التدابير الواجب اتخاذها، فأرسلت في 26 مايس / مايو 1915 مذكرة إلى وزارة الداخلية أشارت فيها إلى وجوب اتخاذ التدابير والاحتياطات الآتية:

- (1) يجب ألا تتجاوز نفوس الأرمن في مناطقهم السكنية الجديدة عن 10% من نفوس العشائر والأهالي المسلمين هناك.
- (2) يجب ألا يزيد عدد بيوت قرى الأرمن الجديدة عن خمسين بيتاً.
- (3) يجب ألا تقوم العائلات الأرمنية المهجرة بتغيير أمكنة سكنائها الجديدة بالسياسة أو بالنقل^[5].

في الوقت الذي اتخذت فيه وزارة الداخلية العثمانية هذه التدابير بخصوص الأرمن، نشرت حكومات روسيا وفرنسة وإنجلترا بيان في 24 مايس / مايو 1915 ادعت فيه أن الأرمن يتم قتلهم في ولايات شرقي وجنوب شرقي الأناضول (والتي أطلقت عليها صفة «أرمينستان») وحملت هذه الدول الدولة العثمانية كامل المسؤولية في هذا الصدد، لكنها تناست، بل وأهملت المذابح التي مارسها الأرمن بحق المسلمين^[6]. وبعد أن اكتسبت هذه المسألة هذه الصبغة الدولية شعر طلعت باشا بأنه لا يستطيع تحمل المسؤولية في موضوع التهجير وحده فطلب سن قانون في هذا الموضوع يوقع عليه كل الوزراء، وأرسل مذكرة بهذا الخصوص بتاريخ في 12 رجب 1332 (26 مايس / مايو 1915) ورقم 270 إلى الصدر الأعظم^[7].

ذكر طلعت باشا في هذه المذكرة أن الدول الاستعمارية لها مطامع في أراضي الدولة العثمانية، ولكي تحقق أطماعها عملت على زرع الفتنة بين رعايا الدولة العثمانية من الأرمن، وساهمت في تعاضمها. كما ذكر بقيام الأرمن العصاة بعرقلة حركة الجيش العثماني الذي يحارب الأعداء، فعرقلوا وصول المؤن والاعتدة والذخائر إليه، وتعاونوا مع العدو، والتحق قسم منهم في صفوف الأعداء، وقاموا بالهجوم المسلح على قطعات الجيش وعلى الأهالي الأمنين، وقاموا بأعمال القتل والنهب والسلب في المدن والقصبات والقرى التي هاجمها. كما قاموا بتأمين الأرزاق لقوة العدو البحرية وأعطوا المعلومات حول المواقع الحصينة للجيش.

وبعد شرح كل هذه الأمور ذكر طلعت باشا بأن تأمين سلامة الدولة يقتضي اتخاذ تدابير جذرية وراغبة، لذا تقرر نقل الأرمن الذين قاموا بهذه الأعمال العدائية من ساحات الحرب إلى مناطق أخرى.

وجاء في المذكرة أيضاً ذكر المناطق التي يهجر منها الأرمن والمناطق المخصصة لهم، وأنه تم تخصيص قسم من كلفة عملية التهجير، وأنه ستعطى لهم بعض الأملاك والأراضي ليستعيد كل أرمني وضعه المالي السابق. كما ستتم مساعدة الفقراء والمحتاجين منهم، وستساعدهم الدولة وتوفر لهم الأدوات والآلات والبذور التي يحتاجون إليها، أما أملاكهم السابقة التي هجروا منها فستسجل في دفاتر خاصة، وأنه سيتم إصدار تعليمات خاصة حولها.

قامت الصدارة العظمى (أي رئاسة الوزارة) في 15 رجب 1333 (29 مايس / مايو 1915) بإحالة هذه المذكرة رسمياً إلى مجلس النواب. وبعد أن كررت الصدارة ما جاء في مذكرة طلعت باشا أيدت هذه التدابير حيث رأت أنها ضرورية لتأمين سلامة الدولة، وأنه يجب وضعها على أسس وقواعد معينة^[8]. وبتاريخ 30 مايس / مايو 1915 اتخذ المجلس النيابي قراراً بقبول هذه القرارات. وجاء في مضبطة قرار المجلس أن الدولة تحاول الحفاظ على كيانه، وأن هذه النشاطات والفعاليات الهدامة يجب إيقافها عبر تدابير فعالة ومؤثرة، وأن التدابير التي اتخذتها وزارة الداخلية في هذا الصدد تدابير صائبة. كما نُشر بيان يتعلق بالأموال غير المنقولة للأرمن، وأنه يجب تثبيتها وإحصاؤها من قبل اللجان التي ستشكل لهذا الغرض. كما نبه المجلس إلى أنه تقرر فتح ساحات عمل مناسبة للأرمن في مناطق سكنهم الجديدة، وستتم مساعدتهم من صندوق المهجرين. وأخيراً طلب المجلس من الحكومة إتمام عملية النقل السكاني في أمان، وأن تصدر الحكومة التعليمات الضرورية حول هذا الخصوص^[9].

وفي الكتاب الرسمي الذي أصدرته الصدارة العظمى في 16 رجب 1333 (30 مايس / مايو 1915) إلى وزارات الداخلية والحربية والمالية شرحت كيفية تطبيق التهجير^[10]:

1) يجب تأمين كل ما يلزم لكي يتم نقل الأرمن في شروط وظروف يأمنون

- فيها على أرواحهم وأموالهم.
- (2) حتى تمام استقرارهم في بيوتهم الجديدة يتم الصرف عليهم من بند حساب المهجرين.
- (3) تعطى لهم من الأملاك والأراضي بشكل يناسب وضعهم السابق قبل التهجير.
- (4) أما بالنسبة لفقرائهم فتقوم الحكومة بتشديد مساكنهم، وتعطى لأرباب الزراعة منهم البذور والحبوب والآلات والأدوات اللازمة.
- (5) يتم إيصال أموالهم المنقولة إليهم، أما الأموال غير المنقولة فيتم تثبيتها وتسجيلها وتقدير قيمتها، ثم توزع على المهاجرين المسلمين الذي سيقطنون هناك. الأملاك التي تدر إيراداً والتي تكون خارج اختصاص وعمل المهاجرين المسلمين، مثل بساتين الفاكهة والزيتون والبرتقال والدكاكين والخانات (الفنادق سابقاً) والمصانع والمخازن فيتم بيعها بالزيادة العلنية، أو تؤجر وتوضع إيراداتها في صناديق أموال، ثم توصل هذه الإيرادات إلى أصحابها.
- (6) يناط بلجان خاصة مهمة تنفيذ كل هذه المهام، وسيتم إصدار التعليمات الضرورية ذات العلاقة.

وبعد يوم واحد من إرسال طلعت باشا مذكرته في 13 مايس / مايو إلى الصدارة، أي في 14 مايس\مايو 1331 / 27 مايس\مايو 1915 صدر «القانون المؤقت حول المتمردين ضد الحكومة في وقت السفر والتدابير التي يجب على الجيش اتخاذها»^[11]. وفي 1 حزيران / يونيو 1915 نشر هذا القانون في «تقويم وقائع» (أي في الجريدة الرسمية) وأصبح نافذ المفعول^[12].

كانت المادة الأولى تعطي الحق للجيش وللفيالق ولقواد الفرق اتخاذ تدابير عسكرية فورية بحق كل من يقوم بأعمال تخريبية في أثناء الحرب، أو يخل بالأمن، أو بالدفاع عن البلد، أو ينفذ أي أعمال مسلحة، أو مقاومة الجيش. وبناء على ذلك للجيش الحق في ملاحقة العصاة والقضاء عليهم. أما المادة الثانية فكانت تمنح أولئك القادة صلاحية نقل أهالي أي قرية أو قسبة، فرادى كانوا أو جماعات، يثبت مجسسههم لحساب العدو إلى أمكنة أخرى وإسكانهم فيها. وهكذا نقلت أعمال التهجير من وزارة الداخلية إلى الجيش.

وفي التعليمات التي نشرت في 27 رجب 1333 (10 حزيران / يونيو 1915)^[13]

- 63 وضعت أموال الأرمن الذين شملهم التهجير تحت حاية الدولة حيث شكلت «لجان الأموال المروكة» تتكون كل واحدة من رئيس ومعاونين أحدهما إداري والآخر مالي. وتقوم هذه اللجان بمصر وتثبيت الأموال العائدة للأرمن في القرى والقصبات ووضع «الدفاتر المفصلة» حولها. وتعطى نسخة من هذه الدفاتر إلى الكنيسة المحلية، والنسخة الأخرى إلى الإدارة المحلية. أما الأموال التي يمكن أن تفسد المواشي والحيوانات فتباع بالمراد

العلي وتحفظ أمانها أمانة. أما الأمكنة التي لا ترسل لها هذه اللجان فيقوم الموظفون المحليون بتنفيذ أحكام البيان الحكومي حول هذا الموضوع. وتكون هذه اللجان مسؤولة عن حفظ هذه الأموال حتى عودة الأرمن إلى مواطنهم.

(1/1/2) هدف التهجير

حسبما يتضح لنا من قراءة الوثائق فإن عملية التهجير التي بدأ بها طلعت باشا ووافق عليها المجلس النيابي قد طبقت مباشرة في المناطق التي تحل بأمن جبهات القتال. وكانت أولى هذه المناطق أرضروم ووان وبتليس التي تقع خلف جبهات القتال في القفقاس وإيران. والمنطقة الثانية هي منطقة مرسين-الاسكندرون الواقعة خلف جبهة سينا، ذلك لأنه ثبت قيام الأرمن في هذه المناطق بالتعاون مع العدو، وبمحاولة تسهيل هجوم العدو واجتيازه الحدود. ثم شملت هذه التدابير المناطق والولاية الأخرى التي بدأ الأرمن فيها بالتعاون مع العدو وبمساعدة العصابات الأرمنية في أعمالها التخريبية. وفي البداية ترك الأرمن الكاثوليك والبروتستانت خارج نطاق التهجير، لكن بعدما بدأ بعضهم القيام بأعمال تخريبية شملتهم عملية التهجير أيضًا.

كان الهدف الثاني لتهجير الأرمن على ما يظهر هو التخلص من المعاهدة التي وقعتها الدولة العثمانية مع روسيا في 8 شباط / فبراير 1914 التي منحتهم حكمًا ذاتيًا في المناطق التي كانت تسمى «الولايات الستة». ذلك لأن الدولة العثمانية التي تخلصت من تطبيق هذه المعاهدة عند نشوب الحرب العالمية، وكان أقصر طريق للتخلص من تطبيق هذه المعاهدة (التي تعني تشكيل أرمينستان مستقلة) بعد انتهاء الحرب هو إبعاد الأرمن عن الحدود الروسية إلى منطقة أمنة. ونحن نقرأ بكل وضوح في التقرير الذي بعثه السفير الروسي في 26 / 11 / 1912 إلى وزارة الخارجية الروسية س د سazanوف كيف استغل الروس الأرمن لكي يسيطروا على شرقي الأناضول. يقول التقرير:

.. نفهم من الذي شرحناه أنفأ أن الشعب الأرمني يلتزم الجانب الروسي. وأن هذا حقيقي ومخلص، كما أن محبة الروس منتشرة بشكل واسع بين الطبقة البرجوازية الأرمنية والطبقة المثقفة منهم. إن الأحزاب الثورية الأرمنية بدأت تفقد اعتبارها تدريجيًا، وبحل محلها أحزاب جديدة لها برامج عاقظة، وحسب المعلومات التي وردت إلينا من قناصلنا في وان وبايزيد وبتليس وأرضروم وطرايزون فإن كل أرمن هذه المناطق منحازون إلى جانب روسيا وهم ينتظرون جيوشنا، أو يرغبون على الأقل تحقيق الإصلاحات تحت سيطرتها وإشرافها. وحسبما أخبرنا قنصلنا في بايزيد في 21 / 11 فإن الأرمن جميعهم يبغضون تركيا ويتصرفون عدائيًا تجاهها، وينتظرون حماية روسيا واحتلال الأراضي الإرمينية، ويتوسل بطريك الأرمن من روسيا لكي تقوم

بإنقاذ الشعب الأرمني^[14].

هذا التقرير يشرح بوضوح كامل أسباب مساعدة روسيا للأرمن، ويفضح آمال روسيا وأطماعها بكل صراحة.

لهذا السبب تم إرسال التبليغات في 5 تموز / يوليو 1915 إلى ولايات أضنة وأرضروم وبتليس وحلب، ودياربكر، وسورية، وسيواس، وطرابزون، ومأمورة العزيز، والموصل، وكذلك إلى رئاسة «لجنة الأموال المتروكة لأضنة» وإلى متصرفيات دير الزور ومرعش وجانيك وقيصري وإزميد حول قيام الحكومة بتوسيع المناطق المخصصة لإسكان الأرمن بناء على ضرورات الوضع. وحسب هذا التبليغ فالمناطق الجديدة التي تم توسيعها هي:

- (1) القرى والقصبات الموجودة في سنجق كركوك والممتدة إلى مسافة 8 كم من الحدود الإيرانية، وكذلك منطقة جنوبي ولاية الموصل وشرقيها.
- (2) المنطقة المحصورة بين الحدود الداخلية لدياربكر لمسافة 25 كم، وكذلك منطقة السكن الموجودة في الوادي بين نهري خابور والفرات، والمنطقة الواقعة في شرق سنجق دير الزور وجنوبه.
- (3) كل القرى والقصبات الموجودة في شرق وجنوب ولاية حلب وجنوب غربها (باستثناء شمالي حلب). ويتم إسكان الأرمن أيضًا في قرى وقصبات سناجق ولاية حلب منها سنجق حوران وسانجق الكرك أيضًا حتى المنطقة الممتدة إلى بعد 25 كم من خط السكك الحديدية، ولكن على ألا يتجاوز تعداد الأرمن 10% من نسبة الأهالي المسلمين^[15].

كان طلعت باشا، خشية سوء فهم الدول الغربية وصحافتها، يكرر على الدوام وفي كل مناسبة أن التدابير المتخذة بحق الأرمن لا تحمل نية أو هدف القضاء عليهم. لذا نقرأ غاية وهدف التهجير في البرقية المشفرة التي أرسلتها الحكومة في 29 أغسطس 1915 إلى ولاية ومنصرفي خدانديكار وأنقرة وقونية وإزميد وأضنة ومرعش وأرفة وحلب ودير الزور وسيواس وكوتاهيه وقارص ونيغده ومأمورة العزيز ودياربكر وقره حصار صاحب وأرضروم وقيصري، حيث جاء فيها:

إن الغاية التي تتوخاها الحكومة من نقل الأرمن من مناطقهم إلى مناطق أخرى عينتها الحكومة هو جعلهم عاجزين عن القيام بالأعمال المناوئة للحكومة والحيولة دون تحقيق أملهم القومي في إنشاء حكومة أرمينستان. أما محاولة القضاء عليهم وإبادتهم فغير واردة على الإطلاق. ويجب اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتأمين سلامة القوافل في أثناء عملية النقل وتأمين إعاشتهم بالصرف عليهم من بندخصصات المهاجرين. أما الأرمن الباقون في مناطقهم فيبقون فيها بعد تهجير الأرمن الآخرين، ولا يتم تهجيرهم. كما تم التبليغ سابقًا فقد قررت الحكومة عدم تهجير من محتاج إليهم من الفنانين من الأرمن البروتستانت والكاثوليك. ويجب اتخاذ تدابير قانونية شديدة بحق الجندرمة الذين يقومون بالمجوم على القوافل الإرمينية أو يسهلون ذلك، ويتم طردهم حالا

وتسليمهم إلى المحاكم العسكرية، وفي حالة تكرار مثل هذه الحوادث فتكون الولايات والسناجق مسؤولة عنها^[16].

كما ورد في برقية مشفرة سابقة أرسلت إلى ولاية أنقرة في 27 مايس / مايو 1915 ما يأتي:

إن التدابير التي اتخذتها الحكومة بحق الأرمن هي من أجل الحفاظ على أمن البلد وسلامته فقط لا غير، والحكومة لا تتبع سياسة إبادة العنصر الأرمني. وأبلغ دليل على هذا أن الأرمن الكاثوليك والبروتستانت الذين بقوا محايدين لم يسهم أحد بسوء^[17].

وقد ظهر أن بعض التعليمات التي أصدرتها الحكومة بخصوص تهجير الأرمن المتورطين في أعمال العنف وتهجير زعماء العصابات الإرمينية قد فهمت أو فسرت تفسيرًا خاطئًا. فمثلاً تم سوق العديد من زعماء العصابات الإرمينية إلى أمكنة أكثر ملائمة لهم للقيام بأعمالهم التخريبية. لذا نشر طلعت باشا في 1 حزيران / يونيو 1915 تعميمًا على كافة الولايات طلب فيه نقل هؤلاء الأرمن المخربين إلى أمكنة لا يمكنهم فيها القيام بعملياتهم الشريرة هذه، وأن يقتصر التهجير على الأرمن العصاة فقط^[18]. وفي البرقية المشفرة التي أرسلت في 13 حزيران / يونيو 1915 إلى ولاية مأمورة العزيز المشمولة بالتهجير قضت التعليمات بوجوب إبقاء الأرمن المجلوبين إلى الديوان الحربي (المحكمة العسكرية) والأرمن المقرر تهجيرهم في أمكنة مناسبة من الولاية، وأنه لا داعي ولا حاجة لنقلهم إلى الموصل، بل يهجرون مع عائلاتهم من مساكنهم إلى خارج الولاية^[19].

وفي 14 حزيران / يونيو 1915 كانت البرقية المشفرة التي أرسلت إلى ولايات أرضروم ودياربكر ومأمورة العزيز وبتليس تقضي بضرورة الحفاظ على حياة المهجرين الأرمن في أثناء النقل، لكن من دون إهمال ضرورة قيام الحرس بتأديب من يحاول الهرب منهم أو يهجم عليهم، ولكن وجب منع تدخل الأهالي في هذا الأمر، وتجنب أي أفعال قد تؤدي إلى اندلاع قتال بين الطرفين لأنها أعمال وتصرفات قبيحة يجب تجنب وقوعها.

2 / 1 / 2) الأرمن الذين شملهم التهجير ونقلهم إلى مناطق السكنى الجديدة

تجمعت قوافل الأرمن في مراكز معينة مثل قونية ودياربكر جزرة وبرجك وحلب التي تعد مراكز تقاطع والتقاء الطرق عمهيدًا لنقلهم إلى أمكنة سكنهم الجديدة. وحسبما وردت في الوثائق فقد تم التخطيط للنقل عبر أنسب الطرق وأقصرها لتفادي أي تعقيدات محتملة. وكان لهم الأمني دورًا أساسيًا في اختيار مسار الطرق. لذا فإننا نرى أن المهجرين من قيصري وسامسون نقلوا عبر طريق مالاطيا، أما المهجرين من سيواس ومأمورة العزيز وأرضروم والمناطق المحيطة بها فأرسلوا إلى الموصل بطريق

دياربكر-جزرة^[20]. ومع ذلك لم يتم الالتزام دومًا بهذه المسارات عندما كانت الطرق مزدحمة، أو عندما وجد احتمال اضطراب الأمن في السناجق^[21]. فعلى سبيل المثال، سلك المهجرين من أرفة المقرر نقلهم عبر طريق رسوليانبي ونُصبيين، طريق سيفراك مُجنبًا لهجوم القبائل العربية على هذه القوافل^[22].

أما القوافل التي أرسلت من غربي الأناضول فسلكت طريق كوتاهيه-قاره حصار-قونية-قارامان-طرسوس، ثم قارص-مرعش-بازارجك لكي يصلوا إلى دير الزور^[23]. وعند اختيار هذه المسارات أخذ في الاعتبار قربها من خطوط السكك الحديدية، وإمكانية استخدام النقل النهري أيضًا التي عدت أكثر الطرق أمانًا فكانت هي الطرق المفضلة. لذا نرى أن غالبية من هُجروا من غربي الأناضول إلى أمكنة السكنى الجديدة رحلوا بالقطارات^[24]، بينما نُقل المهجرون عن طريق جزيرة إما بالقطارات أو بالقوارب النهرية الكبيرة^[25]. وفي حالة عدم وجود القطارات والنقل النهري تم جمع القوافل في مراكز معينة باستخدام العربات التي تجرها الدواب، ومن هناك أرسلوا بالقطارات.

رغم ظروف الحرب القاسية للحرب أولت الحكومة العثمانية اهتمامًا كبيرًا لإيجاز عمليات التهجير على نحو منظم وأمن، وتجنب القوافل أي أخطار حيث وضعت ما توافر لديها من إمكانيات لتحقيق ذلك. مع ذلك، لم يكن من الممكن تجنب بروز صعوبات في تأمين وسائل نقل المهجرين بسبب منح الحكومة عمليات نقل الجنود والعناد إلى الجبهة ما أدى في بعض الأحيان إلى حدوث زحام في أمكنة التجمعات في محطات القطر، ما عني أن انطلاق القوافل كان يتأخر أحيانًا^[26]. كما ظهرت صعوبات في تنقل القوافل خلال مواسم الحصاد عندما كانت الحاجة إلى حيوانات الركوب وإلى العربات تزداد^[27].

مع كل هذه الصعوبات والشروط القاسية وقلة الإمكانيات، استطاعت الحكومة نقل الأرمن الذين صدر بحقهم قرار التهجير نقلًا منظمًا إلى أمكنة ومواقع سكنهم الجديدة، وهذا ما شهد عليه المراقبون الأجانب. فعلى سبيل المثال ذكر القنصل الأمريكي في مدينة مرسين إدوارد ناتان في التقرير الذي أرسله في 30 آب / أغسطس 1915 إلى السفير الأمريكي هنري مورغنتاو أن كل الطرق بين طرسوس وأضنة مملوءة بالأرمن، وأنهم انطلقوا بالقطار، لكنهم قاسوا من الزحام الشديد والبؤس المحيط بهم، لكن مع هذا كله استطاعت الحكومة إيجاز النقل على نحو منظم إلى حد بعيد، وأنه لم تحدث حوادث عنف أو فوضى، وأنها أمنت للمهجرين أعدادًا كافية من البطاقات وقامت بمساعدة المحتاجين منهم^[28]. والتقارير التي كان يرسلها المسؤولون العثمانيون إلى الحكومة تؤيد ما قاله القنصل الأمريكي. وفي مقابل هذا لم تتوقف العصابات الأرمينية عن أعمالها التخريبية في أثناء عملية التهجير. وهذا كان يبرهن على مدى صواب قرار الدولة العثمانية بالخصوص. وفي الرسالة التي أرسلتها القنصلية الأمريكية في مدينة

مأمورة العزيز السيدة لسلي ديفيز إلى السفير الأمريكي في اسطنبول مورغنتاو في 23 آب / أغسطس 1915 شرحت الجرائم وعمليات القتل التي قام بها الأرمن في مركز المدينة وفي القرى التابعة لها^[29]. هذه الرسالة المرسلة المسجلة تحت رقم 1080 اعترضتها المخابرات العثمانية واطلعت على ما فيها وترجمتها ثم أغلقتها وأرسلتها إلى السفارة^[30].

2 / 1 / 3) حوادث الهجوم على القوافل الأرمنية، والتدابير التي اتخذتها الدولة لمنعها

كانت ظروف الحرب غاية في الصعوبة واضطرار الدولة لإنهاء العملية في فترة قصيرة من ضمن الأسباب التي صعبت الحفاظ على أمن القوافل وتأمين إعاشتها. لذا يُحتمل بأنه وقع بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف ضحية من الأرمن في أثناء عملية التهجير نتيجة إصابتهم بمختلف الأوبئة^[31]. فمثلاً نقرأ في الوثيقة المؤرخة في 17 / 10 / 1915 أن الرحار كان يتسبب في وفاة 70-80 شخصاً يومياً، وأن الأوامر صدرت باتخاذ التدابير اللازمة بالخصوص^[32]. كما سقط بعض الضحايا من القوافل الأرمنية التي تعرضت لهجوم بعض العشائر العربية، ولاسيما في المنطقة بين حلب ودير الزور. وحسب الوثائق تعرض الأرمن إلى هجوم الأعراب في طرق الحسكة التي تقع على مسافة ساعة من حلب، وقتل في هذا الهجوم الذي كانت غايته النهب والسلب ما يقارب الألف من الأرمن^[33]. كما تعرض الأرمن المساقون من ديار بكر إلى دير الزور، والمهجرون إلى حلب عن طريق سورج-منج وعددهم ألفان تقريباً إلى هجوم الأعراب الذين قاموا بنهب القوافل الأرمنية وسلب أموالهم^[34]. كما تدل الوثائق على أن الأشقياء والعصابات هاجمت القوافل الأرمنية في منطقة ديار بكر وساققتها إلى جوار مدينة ماردين حيث قاموا بقتل ما يقارب ألفين من الأرمن^[35]. كما وردت الأخبار بأن الأكراد هاجموا قافلة إرمنية قوامها 500 أرمني بين أرضروم وأرزينجان، وقاموا بقتلهم. وإثر هذا تم إرسال برقية مشفرة في 14 حزيران / يونيو 1915 تأمر باتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع حوادث النهب والسلب والقتل، وإيقاع عقوبات شديدة بحق هذه العشائر والقرويين القائمين بهذه الجرائم^[36]. وفي البرقية المؤرخة بتاريخ 27 حزيران / يونيو 1915 نعلم أن عصابات من منطقة درسيم قامت بقطع طريق قوافل إرمنية آتية من أرضروم وقتلت أفرادها. وتقول الوثيقة إن والي أرضروم ذكر أنه لم يمكن إنقاذهم. وأكدت الحكومة العثمانية مراراً استنكارها تلك الجرائم وضرورة الحفاظ على أمن عمليات السوق والتهجير واتخاذ كل التدابير الضرورية^[37]. ونعلم من الوثائق أعلاه أن بعض العصابات قتلت نحو عشرة آلاف أرمني، وهو رقم استغنى عن الوثائق العثمانية، ولا تتوافر أي معلومات عن أي حوادث أخرى غير ما ذكر أعلاه.

يتبين مما سبق أن الدولة العثمانية، المنهكة في معركة حياة أو موت في جبهات القتال جميعها كانت تقوم حسب طاقتها وقدرتها بتأمين إعاشة القوافل المهجرة وأمنها. ونظرًا لتعرض العصابات والأشقياء للأرمن المهجرين بالنهب والسلب والقتل أصدرت الحكومة العثمانية أوامرها إلى إداريي المناطق التي جرت فيها هذه الحوادث بعدم إرسال أي قافلة من دون حراس لحمايتها واتخاذ كافة التدابير الممكنة لضمان أمنها وسلامتها. ومن جهة أخرى طلبت الحكومة من الإداريين والمسؤولين في هذه المناطق ملاحقة العصابات التي هاجمت قوافل الأرمن وتنفيذ العقوبات الرادعة بحقهم، وزيادة عدد حرس القوافل. وفي البرقية المشفرة بتاريخ 5 أيلول 1915 سألت الحكومة مسؤولي هذه الولايات عن عدد المقبوض عليهم من أفراد العصابات التي هاجمت القوافل الإرمينية^[38]. إضافة إلى ما سبق، شكلت الصدارة العظمى لجان تحقيق مع الإداريين والمسؤولين الذين أهملوا واجبهم في أثناء سوق القوافل الإرمينية. كما شكلت هيئة تحقيق برئاسة السيد عاصم بك (الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف) وعضوية السيد مختار بك (المفتش الإداري لولاية أنقرة) والقائم مقام محي الدين بك (المفتش في جندرمه إزمير) وأرسلتها إلى ولايات حلب وسورية وأرقة ودير الزور ومرعش^[39]. كما أوفدت هيئة تحقيق أخرى برئاسة خلوصي بك (رئيس محكمة التمييز) وعضوية إسماعيل حقي بك (من أعضاء شوري الدولة) إلى مناطق أنقرة وإزميد وقاره سي وكوتاهيه وأسكي شهر وقيصري وقره حصار ونيغده^[40]. أما الهيئة الثالثة التي شكلت برئاسة السيد مظهر بك، الوالي السابق لولاية بتليس وعضوية كل من السيد نهاد بك المدعي العام لمحكمة البداية في اسطنبول، والسيد علي نقي المقدم في الجندرمه، فقد عهد إليها التحقيق في مناطق سيواس وطرابزون وأرزروم ومأمورة العزيز وديار بكر وبتليس وجانيك. وطلب في رسالة سرية مشفرة في 3 / 10 / 1915 إلى رئيس الهيئة السيد مظهر بك الذي كان مقيمًا وقتها في سيواس إرسال التقارير عن نتائج التحريات التي ستجريها الهيئة في تلك المناطق إلى الحكومة أولاً بأول^[41].

التعليمات الصادرة إلى هذه الهيئة تقول إنه عليها أن تقديم تقارير عن نتائج تحقيقاتها مع الجندرمه والشرطة والموظفين والإداريين كي تقوم الحكومة بتقديم المقصرين والمذنبين إلى المحكمة العسكرية. كما تقرر إرسال نسخة من قائمة المتهمين إلى المحكمة العسكرية وإلى وزارة الداخلية. أما نتائج التحقيقات التي ستجرى مع أي وال أو قائم مقام فيجب عرضها أولاً على وزارة الداخلية وتطبيق أوامرها بالخصوص. كما أوضحت أنه إن كان من بين المتهمين إداريون ومسؤولون عسكريون فيجب إعلام القيادة العسكرية التي ينتسبون إليها.

وفي ضوء التحقيقات التي أجريت مع الموظفين الذين استغلوا مناصبهم استغلالاً سيئاً فقاموا مثلاً بما يلي:

- (1) سرقة الأموال أو الأغراض من القوافل.
 - (2) عدم القيام كما يجب بوظيفة حماية القوافل ما أدى إلى تعرضها إلى الاعتداءات.
 - (3) مخالفة تعليمات سوق القوافل.
 - (4) تهريب النساء... إلخ.
- فقد قامت الحكومة بفصلهم، وحولت بعضاً منهم إلى المحاكم العسكرية التي أوقعت بهم عقوبات شديدة^[42].

2 / 1 / 4) الأرمن الذين لم يشملهم التهجير، والأرمن الذين بدّلوا دينهم

كما قلنا سابقاً لم يشمل التهجير جميع الأرمن، ففي البداية لم يشمل التهجير سكان بعض المناطق مثل أرفة وكرمش وترجيك وأرزروم وأيدين وطرابزون وأدرنه وجانيك وجنة قلعة وأده بازارى وحلب وبولو و قسطموني وتكيدراغ وقونية وقره حصار صاحب^[43]. ولكن عندما تبين أن بعضهم بدأ يمارس أعمال العنف والتخريب تقرر تهجيرهم أيضاً^[44]. كما لم يشمل التهجير المرضى والعميان، وأتباع المذهبيين الكاثوليك والبروتستانتى، والمنتسبين إلى السلك العسكري وعائلاتهم، والموظفين والتجار وبعض العمال وأصحاب مهن محددة. فالتعليمات الواردة في البرقية المرسلة إلى ولايات مرعش وأضنة كانت تقضي بعدم تهجير المرضى والعميان وذوي الحاجات الخاصة والشيوخ، بل صدر الأمر بإسكانهم في مراكز المدن الرئيسية^[45].

كما نصت البرقيات التي أرسلت بتاريخ 3 و 15 / 08 / 1915 إلى الولايات المعنية على عدم شمول قرار التهجير الأرمن الكاثوليك والبروتستانت والعمل على إبقائهم في مدنهم، مع إحصاء أعدادهم وإبلاغ الحكومة بالنتائج^[46] وتم إسكانهم في مختلف المدن داخل الولاية^[47]. أما الذين تم سوقهم سهواً فقد أسكنوا في المدن التي كانوا فيها^[48]، ولكن تقرر سوق الأرمن الذين اشتركوا في أعمال العنف والتخريب سواء كانوا من الكاثوليك أو البروتستانت إلى مواطنهم الجديدة^[49].

كما كانت التعليمات التي تحتويها البرقيات المشفرة المرسلة بتاريخ 15 / 08 / 1915 إلى ولايات أرزروم وأضنة وأنقرة وبتليس وحلب وخداونديكار ودياربكر وطرابزون وقونية ووان وإلى متصرفيات أرفة وإزميد وجانيك وقيصري وأفبيون وقارص ومرعش نيغده وأسكي شهر تقضي باستثناء الضباط الأرمن العاملين في الجيش العثماني وعائلاتهم، والموظفين الصحيين من قرار التهجير وإبقائهم في مدنهم^[50]. كما شمل قرار الاستثناء الأرمن العاملين في فروع البنك العثماني في المدن الكبيرة والصغيرة، والعاملين المخلصين للدولة في بعض القنصليات^[51].

كما استثنى قرار التهجير الأطفال الأيتام والنساء الأرامل، إذ وُضعن في مؤسسات رعاية الأيتام، وفي القرى تحت الحماية الرسمية، وقدمت لهن مساعدات مالية^[52]، وأرسل

الاطفال الذين فقدوا أبويهم في عمليات التهجير إلى مؤسسات رعاية الأيتام في ولاية سيواس^[53].

وفي 03 / 04 / 1916 صدرت التعليمات الآتية بحق العائلات الأرمنية المحتاجة إلى الحماية:

- (1) يتم إسكان العائلات التي لا يوجد أولياؤها (بسبب كونهم مهجرين أو كونهم في جبهات القتال) في قرى لا يوجد فيها أرمن ولا أجنب، وتعطي إعاشتهم من بند مخصصات المهاجرين.
- (2) في حالة عدم وجود مؤسسات كافية لرعاية الأيتام يسلم الصغار حتى سن 12 إلى العائلات المسلمة الغنية التي تكون مسؤولة عن نشاطهم وتعليمهم.
- (3) صرف مبلغ 30 قرشًا للعائلات المسلمة وغير الغنية من مخصصات المهاجرين لمصاريف هؤلاء الأطفال.
- (4) يسمح للشابات والنساء الأرامل بالزواج برضائهن من الرجال المسلمين^[54].

وقد لوحظ في أثناء عملية التهجير أن بعض الأرمن بدلوا دينهم للتخلص من التهجير. ولكن الحكومة العثمانية لم تقبل طلبات تغيير الدين التي تمت لتلك الغاية. فالتعليمات التي صدرت وأرسلت إلى الولايات والسنجاق المعنية في 01 / 07 / 1915 التي لاحظت أن بعض الأرمن ادعوا فرديًا أو جماعيًا بأنهم اهتمدوا إلى الإسلام للتخلص من التهجير والبقاء في أوطانهم تقول بعدم تصديقهم أو الوثوق بهم لأنهم سيستمررون في أعمالهم الفاسدة تحت ظل الإسلام، لذا وجب نقل حتى من ادعى الاهتداء^[55]. كما لم يُقبل ادعاء اهتداء الأرمنيات اللواتي يعمل أزواجهن في الجيش، وهذا ما نعرفه من البرقية المشفرة التي أرسلت بتاريخ 29 / 10 / 1915 إلى متصرفية قاره حصار صاحب^[56]. ومع هذا، فإن مراجعات الأرمن في أواخر عملية التهجير حول قبول اهتدائهم بدأت تلقى القبول في أواخر الشهر العاشر من سنة 1915^[57]. لذا نرى في التعميم الذي أرسل بتاريخ 4 / 11 / 1915 إلى كافة الولايات والمتصرفيات عن الأرمن الذين بقوا في مدنهم ولم يشملهم التهجير وكذلك عن الأرمن الذين بقوا أيضًا خارج التهجير بأمر خاص أو الذين هجروا ثم أعيدوا إلى أمكنتهم السابقة، وهذا يعني قبول اهتدائهم^[58].

71 بعد هذا التعميم قبلت طلبات الراغبين في الاهتداء في منتصف^[59] وأعيدت أموالهم إليهم^[60]. وذكرت البرقية المشفرة المرسلة من سيواس بتاريخ 09 / 03 / 1916 الأمر بعدم تصفية أموال وممتلكات الأرمن الذين لم يساقوا ولم يهجروا بسبب اهتدائهم أو لأي سبب آخر، وبقوا في أمكنتهم^[61]. أما طلبات الاهتداء التي تقدم بها بعض الأرمن فقبلت بعد وصولهم إلى أمكنتهم الجديدة بعد التهجير وبعد هذا التاريخ^[62]. أما طلبات

الاهتداء من الأرمن الباقين في أمكنتهم فلم تقبل إلا بشرط عدم تشكيلها سبباً معيقاً للتهجير^[63]. كما تقرر تسجيل موضوع تغيير الدين في دفاتر نفوس أصحاب العلاقة ومنحهم وثائق يذكر فيها أمكنة سكنهم وإقامتهم^[64]. وكان الهدف من هذه التعليمات هو منع بؤر الفساد الإرمينية من الخلاص من الملاحقة تحت ذريعة الإسلام، ومنعها من متابعة نشاطاتها التخريبية.

كما اتخذت الحكومة العثمانية بعض التدابير حيال الأرمن الوافدين والراجلين حيث منع خروج الأرمن من رعايا الدولة العثمانية الذين راوحت أعمارهم بين 17-55 سنة إلى خارج البلد^[65]. أما الأرمن من رعايا الدول المحايدة فقد أُذن لهم بالخروج، ولكن بشرط عدم العودة قبل انتهاء الحرب. كما لم يسمح للأرمن، أيًا كانت تابعيتهم القانونية بدخول أراضي الدولة العثمانية^[66] ذلك أن بعضهم كان يدعي كونه من رعايا دولة أجنبية لتجنب التهجير. وقد تسببت هذه الادعاءات في مشاكل عديدة وكبيرة في أثناء التهجير. فعلى سبيل المثال، عندما ادعى بعض الأرمن أنهم مواطنون من التبعية الأمريكية اتصل السفير الأمريكي بالحكومة العثمانية وطلب إيقاف تهجيرهم، علمًا بأن الحكومة العثمانية واجهت صعوبات كبيرة في معرفة صحة تلك الادعاءات. وفي البرقية التي أرسلت بتاريخ 08 / 07 / 1915 إلى ولاية مأمورة العزيز طلب تقصي إن كان هناك أرمن من رعايا الولايات المتحدة وتنشيت أعدادهم وعدم تهجيرهم^[67]. ونفهم من هذه الوثائق شدة اهتمام قناصل الدولة الأمريكية وممثلي الدول الأخرى بالأرمن حيث قام بعض قناصل الأول بالتجول في المدن العثمانية وإجراء تحقيقات بخصوص أوضاعهم^[68]. كما بدأ بعض الضباط الألمان بالتجول على طول سكك الحديد في حلب وقونية وأضنة والتقاط صور عديدة للأرمن حيث علمت الحكومة العثمانية بأنهم ينوون استعملها ضدها. وعلى إثر ذلك وقيام بعض الموظفين الأجانب بجمع أخبار كاذبة من الموظفين الأرمن وإرسالها إلى الخارج لتشكيل دعاية سيئة ضد الدولة العثمانية قامت الحكومة بإرسال برقية مشفرة بتاريخ 12 / 09 / 1915 إلى الولايات المعنية للقيام باتخاذ التدابير اللازمة لمنع أي تصرفات يمكن أن تستغلها الأطراف المعادية ضد الدولة^[69].

2 / 1 / 5) توفير حاجات الأرمن المهجرين

قبل قيام الحكومة بعملية التهجير أرسلت مذكرات إلى كافة الولايات طلبت فيها تأمين كل حاجات القوافل التي ستمر فيها، واتخاذ التدابير الضرورية وخرن المواد الغذائية اللازمة^[70].

كما أرسلت الحكومة تعليمات عديدة إلى «مديرية إسكان العشائر والمهجرين» بضرورة تأمين إعاشة الأرمن المهجرين^[71]، وكلفت مديرها السيد شكري بك شخصيًا

بالمهمة^[72]. ونعلم من الوثائق بأنها أرسلت لغرض تأمين حاجات الإعاشة للقوافل 400000 قرش إلى قونية، و150000 قرش لسنجد إزميد، و200000 قرش لسنجد اسكي شهر، و300000 قرش لولاية حلب، و100000 قرش لولاية سورية، و300000 قرش لولاية أنقرة^[73]، ومبلغ 500000 قرش إلى ولاية الموصل^[74] ما رفع بمجموع المبلغ المرسل لغرض الإعاشة إلى 225000 قرشاً^[75]. ويضاف إلى ذلك المساعدات التي قدمتها الدوائر المحلية في الولايات المعنية، وفق إمكانياتها حيث كانت تطالب الحكومة من حين لآخر إمدادها ببعض المبالغ^[76]. كما وزعت المبالغ التي أرسلتها الحكومة الأمريكية ومنظمات التبشير الأمريكية إلى الأرمن المهجرين الذي قامت به القنصليات والمبشرون الأمريكيون تحت الإشراف الحكومي^[77]. وتشير الوثائق أيضاً إلى أن الأرمن في أمريكا جمعوا بعض المبالغ وأرسلوها سراً إلى المهجرين^[78].

وبينما كانت الحكومة تصرف المبالغ الباهظة على التهجير، قامت من جهة أخرى بتأجيل موعد تسديد الديون المستحقة على الأرمن المهجرين، سواء كانت للحكومة أم شخصية، وكانت في بعض الأحيان تمسح هذه الديون تماماً من الدفاتر. لذا تحوي برقية طلعت باشا بتاريخ 01 / 06 / 1915 المشفرة إلى متصرفية مرعش تعليمات بعدم استحصال الديون من الأرمن المهجرين^[79]. وفي أمر آخر أرسله إلى الولايات جميعها بتاريخ 04 / 08 / 1915 طلب تأجيل ديون المهجرين المستحقة من ضريبة العشر (ضريبة الأغنام) ومن الضرائب الأخرى^[80]. من جهة أخرى تم تخصيص موظفين صحيين لعلاج ومداواة الأرمن الذين يخرجون في القوافل^[81]. كما تأجلت التحقيقات مع الأرمن المهجرين المتهمين ببعض الجنح والجرائم^[82].

2 / 1 / 6) أموال الأرمن المهجرين

كما بينا في السابق فقد وضعت حراسة على أموال الأرمن المهجرين وفق التعليمات التي صدرت في 10 / 06 / 1915.

ومحسب التعليمات نفسها وجب على اللجان التي شكلت لغرض الإشراف على أموال المهجرين بيع أموال الأرمن القابلة للفساد السريع بالزاد العلني، وكذلك الحيوانات والورش والمصانع التي يجب استمرار انتاجها وتسليم أثمانها إلى أصحابها. ونعلم من الوثائق أن الحكومة العثمانية أبدت جدية كبيرة في تطبيق هذه التعليمات، وحاولت بكل جهدها الحيلولة دون سوء الاستعمال في هذا الموضوع. وتقرر قيام لجنة الأموال المتروكة ببيع هذه الأموال بالزاد العلني، وتسليم أثمانها إلى أصحابها^[83]. ونظرًا لظهور بعض الشائعات بخصوص بعض عمليات البيع تقرر بموجب البرقية المشفرة التي أرسلت بتاريخ 03 / 08 / 1915 إلى المتصرفيات والولايات وإلى لجنة «الأموال المتروكة» منع موظفي الدولة من الاشتراك في هذه المزايدات التي يتم فيها

بيع هذه الأموال لمنع سوء الاستغلال وسوء الاستعمال^[84] إلا أن هذا القرار أبطل فيما بعد في بعض الولايات بشرط أن يكون الدفع فوري، وأن يتم الشراء بالقيمة الحقيقية لتلك الأموال^[85]. لم تتأخر الحكومة عن اتخاذ أي خطوة لمنع كافة أشكال التلاعب وسوء الاستعمال واستغلال الوضع. فنرى مثلاً أن البرقية المشفرة التي أرسلت بتاريخ 11 / 08 / 1915 إلى رئاسة لجنة الأموال المزوكة لولاية سيواس تطلب اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمنع الاحتكار وسوء الاستعمال^[86]. كما تم إرسال تبليغ عام بالتاريخ نفسه إلى كافة الولايات، وأدرجت التدابير التي توجب اتخاذها في هذا الصدد في فقرات وبنود^[87] وعُثلت في الآتي:

- (1) منع إدخال أي شخص مجهول إلى المناطق التي أُخليت.
 - (2) إن كان البعض قد ابتاع بعض الممتلكات بأسعار مخفضة فيتم إبطال البيع، وتقدر الأموال بقيمتها الحقيقية لمنع أي منفعة غير مشروعة.
 - (3) يسمح للأرمن المهجرين بأخذ كافة الأغراض والأشياء التي يريدونها ويستطيعون حملها معهم.
 - (4) الأغراض التي لا يستطيعون حملها وأخذها معهم، أو التي تفسد بعد فترة وجيزة يجب بيعها، أما الأشياء التي لا تفسد فيجب الحفاظ عليها باسم أصحابها.
 - (5) يجب الاهتمام بعدم فسخ عقود الإيجار والرهن... إلخ، للأموال غير المنقولة للأرمن المهجرين، وإذا كانت هناك تطبيقات تخالف هذه الأحكام منذ بداية عملية التهجير فيجب فسخها وإيقافها.
 - (6) يجب عدم السماح بظهور أي خلافات حول هذه الأموال.
 - (7) يسمح للأرمن المهجرين ببيع أموالهم إلى من يريدون، عدا الأجانب^[88].
- حاولت الحكومة تطبيق هذه التعليمات والأحكام بعناية كبيرة، فقامت بتشكيل شركات إسكان ونقلت إليها المؤسسات والأبنية الصناعية والتجارية بقيم أكثر من قيمتها الحقيقية^[89]، وأرسلت الأموال المباعة إلى أصحابها عن طريق «لجان الأموال المزوكة»^[90]. لذا نرى أن الأرمن المهجرين ما أن وصلوا إلى مناطقهم الجديدة حتى بدؤوا بإنشاء مشاريعهم بهذه الأموال التي استلموها على الفور.

2 / 1 / 7) أصداء التهجير في العالم الخارجي، والتهجير في ضوء الوثائق

كتب المراقبون الأجانب مشاهداتهم في المناطق التي تمت فيها عمليات التهجير، وذكروا أن الحكومة العثمانية على الرغم من كونها منهمكة في حرب قاسية فإنها نفذت هذه العمليات على نحو جيد. ولكن الصحافة في روسيا وإنجلترا ومعظم الدول الغربية كانت تشوه عملية التهجير. ومع أن القنصل الأمريكي في مرسين السيد إدوارد ناتان ذكر، كما أدرجنا سابقاً، أن عمليات السوق والتهجير، وإن حدثت فيها بعض السلبات، إلا أنها تمت على نحو منظم، وأن الحكومة وفرت بطاقات قطار بأعداد كافية لأفراد

هذه القوافل^[91]. ولكن السفير الأمريكي هنري مورغنتاو أوصل أخبار هذه الحوادث على نحو معاكس تمامًا لتقرير القنصل^[92] حيث وظفت الصحافة الأمريكية تلك الأخبار المضللة ضد الدولة العثمانية^[93]. وحسب المزاعم التي ظهرت في الصحافة الأمريكية فإن السفير الأمريكي هنري مورغنتاو أعطى رشوة للحكومة العثمانية مقابل السماح لبعض الأرمن بالسفر إلى أمريكا، كما قام، حسب مزاعمها أيضًا، بإنقاذ العديد من الرعايا الإنجليز والروس والفرنسيين. وقام مواطن عثماني في أمريكا بكتابة تقرير إلى الحكومة العثمانية بتاريخ 14 / 09 / 1915 عن هذه الشائعات الكاذبة التي ظهرت في الصحافة الأمريكية^[94]. ولم تكن مصادر انتشار إشاعات في أوروپة تتهم الأتراك بقتل الأرمن تعود إلى السفير الأمريكي^[95] وحده، إذ تلقف كل من اللورد جيمس برايس^[96] والأسقف الألماني البروتستانتي يوهانس ليبستور^[97] تلك الشائعات والأكاذيب من السفير الأمريكي وساهما في نشرها. ويضاف إليهم اللورد أرنولد توينبي^[98] عضو مكتب الدعاية العسكرية البريطانية في أثناء الحرب العالمية الأولى، المسمى ولنغتون هاوس «Wellington House»، حيث كان أكبر مستفيد من المعلومات التي استقاها من السفير الأمريكي مورغنتاو.

والكتاب الذي ألفه جيمس بريس، الاسكتلندي الأصل، الذي عمل سفيرًا لإنجلترا في الولايات المتحدة في سنوات 1907-1913 نشره أرنولد توينبي بإعلاء من مكتب الدعاية في وزارة الخارجية الإنجليزية كأداة وكأسلوب دعائية حرب^[99]. وقد استعملت أعمال هؤلاء الأشخاص فيما بعد في الكتب التي ألقت حول مزاعم التطهير العرقي للأرمن. ثم ظهر أن مورغنتاو لم يكن من كتب التقارير المنسوبة إليه وأن مؤلفها سكرتيره الأمريكي أغوب س أندونسيان، بالتعاون مع مترجمه ومستشاره القانوني آرشاك هـ شوبانيان، وكلاهما أرمنيان عثمانيان^[100]. إضافة إلى من سبق ذكرهم، ساهم كل من الصحفي بورتون جي هندريك ووزير الخارجية الأمريكية روبرت لانسينك في ذلك. أما السبب وراء تأليف ذلك الكتاب، الذي لم يكن يتفق مع ما جاء في تقارير مورغنتاو، فهو موضح على نحو مفصل في كتاب «ما وراء الستائر لكتاب قصة السفير مورغنتاو» لأن الهدف الرئيس كان «إقناع الشعب الأمريكي بحتمية الانتصار في هذه الحرب»^[101].

كما وردت في تقارير قناصل الإنجليز في إيران، بتوجيه من مكتب الدعاية الإنجليزية، مزاعم بأن مليونًا من الأرمن قتلوا. وناقش البرلمان الإنجليز هذه المزاعم، واتخذ قراراً بتوجيه كتاب احتجاج إلى الحكومة العثمانية. وقد جاء هذا الاحتجاج في «الكتاب الأخضر» الذي أشرف عليه أرنولد توينبي حول أحداث الأرمن والذي وردت فيه مزاعم بأن ثلث أرمن الدولة العثمانية (البالغ عددهم حسب زعم الكتاب 180000 أرمني) قد قتلوا في هذه الأحداث^[102]. كما كتب توينبي في جريده «التايمز» The Times في 20 / 09 / 1917 مقالة وصف فيها الأتراك بأنهم «أناس لا يعرفون الرحمة

.. وظالمون لا يملكون الضمير .. وبرابرة حقيقيون» وأنهم أحرقوا وهدموا الدنيا كلها وأفسدوها[103].

أمام هذا السيل من المقالات والنشرات المغرضة ذكرت بعض الصحف الغربية بأن الأحداث يتم تزويرها وتلفيقها عن عمد، فمثلاً نرى أن جريدة في استوكهلم تنشر مقالة تحت عنوان «القتال في الولايات التي يسكنها الأرمن في الدولة العثمانية» وتوضح الأسباب الحقيقية وراء هذه المزاعم المضحكة والبعيدة عن الحقيقة[104]. وبتاريخ 04 / 01 / 1917 أرسلت الحكومة العثمانية بتوقيع مستشار وزير الخارجية تكديناً لادعاءات ومزاعم الإنجليز[105]. وفي مذكرة التأكيد أوضحت الحكومة أن عدد الأرمن من رعايا الدولة العثمانية لم يبلغ في أي يوم من الأيام المليون نسمة، وأن عددهم قد انخفض بسبب عمليات التهجير التي تمت قبل الحرب. كما أعادت هذه المذكرة إلى الأذهان كيف أن جريدة «التايمز» اللندنية نفسها وجهت تهمة الإبادة إلى الألمان وحللتهم مسؤولية مذبح الأرمن[106].

لقد كتب الكثير عن التهجير منذ ذلك التاريخ حتى الآن في الغرب وفي الولايات المتحدة، ولكن لم يستند أي من تلك الكلمات إلى الوثائق والحقائق. لذا استعان الأرمن في نشاطهم لتضليل الرأي العالمي إلى تلك الكتابات السياسية العاطفية. فعلى سبيل المثال زعموا في البداية أن ضحايا الأرمن بلغ 300000 نسمة، ثم تصاعدت مزاعمهم حتى وصل هذا الرقم إلى ثلاثة ملايين. وكان مصدر هذه المزاعم والادعاءات تقارير هنري مورغنتاو والكتب التي كتبها اللورد برايس ويهانس لسبوس وأرنولد توينبي، التي سجلت استناداً إلى تقارير مضللة حيث أحالت القارئ إلى فقرات عديدة منها. وكما يفهم من كتابنا هذا الذي استند إلى الوثائق السرية للتهجير من «الوثائق المصنفة لقصر يلدز» و«قلم الشفرة» و«المديرية العامة للأمن» فإن عملية التهجير التي كانت ضرورية ولا بد منها لأمن الدولة وسلامتها لم يكن المقصود منها إبادة الأرمن حيث أكد هذا الأمر العديد من مسؤولي الدولة العثمانية في مختلف المناسبات. ونحن نقرأ بيانات المسؤولين العثمانيين حول هذا الأمر في العديد من الوثائق الرسمية. ولا يقتصر الأمر على عدم وجود أي نية للدولة في إبادة الأرمن، بل لا نجد في الوثائق أي إساءة أو أي إشارة من قريب أو بعيد عن هذا الأمر. على العكس من هذا، تكلفت الدولة أعباء مالية كبيرة لتأمين إعاشة الأرمن وأمنهم. وعندما ضاقت الدولة العثمانية ذرعاً بتهمة الدول الأوروبية اقترحت في 13 / 02 / 1919 قيام السويد وهولندا وإسبانيا والداغمارك بتشكيل لجنة من حقوقيين اثنين محايدين للتحقيق في عمليات التهجير وأسبابها، وأرسلت مذكرة بهذا الخصوص إلى هذه الدول[107]. إلا أن هذه الدول أرسلت في 06 / 05 / 1919 مذكرة إلى الدولة العثمانية رفضت فيها هذا الاقتراح[108]. وفي أثناء عمليات التهجير والإسكان التي استمرت عاماً ونصف العام تقريباً من (أيار 1915 إلى تشرين أول 1916) حافظت

الدولة، عبر تعليماتها والتدابير التي اتخذتها، على حياة الأرمن وممتلكاتهم، رغم ظروف الحرب القاسية التي كانت تمر بها، وتحملت تكاليف مالية كبيرة كانت بمثابة جبهة قتال جديدة فتحت أمامها من الناحية الإدارية والعسكرية والمالية. ولو كانت نية الحكومة وغايتها إبادة الأرمن لكان من «الأنسب» عمل ذلك في مناطق سكنهم؟. ومقابل هذا نرى أن روسيا قامت في نفس تلك الفترة بتهجير نحو مليون من مسلمي قفقاسيا إلى أراضي الدولة العثمانية وهم في أسوأ حالات البؤس والحاجة ما أدى إلى قضاء مئات الآلاف منهم في الطريق. وقد اضطرت الحكومة العثمانية إلى الانشغال بتأمين إمكانية الاستقرار والإسكان لهؤلاء المسلمين المهجرين، الأمر الذي شكل عبئا جديداً وكبيراً عليها.

وسيتبين من الوثائق الجديدة التالية كيف أن أكبر عملية تهجير شهدها العصر، وهي عملية تهجير الأرمن ونقلهم إلى أمكنة سكنهم الجديدة، جرت على نحو مخطط ومنظم. فقد كانت أعداد الأرمن المهجرين من مناطق وطرق متعددة تدقق حالاً يصلون إلى أمكنتهم الجديدة، علماً بأن قرار التهجير، وكما بينا سابقاً، يقضي بعدم السماح بتجمع الأرمن بأعداد كثيفة في منطقة واحدة، بل توجب توزيعهم على قصبات مختلفة. والجدول الآتي الذي نقدمه للقارئ يبين أعداد الأرمن المهجرين من مختلف مناطق الأناضول، وكذلك أعداد المتبقين في أمكنتهم الأصلية، لفترة التهجير التي دامت من 09 / 06 / 1915 إلى 08 / 02 / 1916، علماً بأننا استقيناه هذه المعلومات من وثائق الأرشيف العثماني^[109].

المهجرون	الباقون	
أضنة ^[110]	14,000	15-16,000
أنقرة (المركز) ^[111]	21,236	733
أيدين ^[112]	250	-
بره جك ^[113]	1,200	-
دياربكر ^[114]	20,000	-
دورت يول ^[115]	9,000	-
أرضروم ^[116]	5,500	-
أسكي شهر ^[117]	7,000	-
كيره سون ^[118]	328	-
كوره له	250	-
حلب ^[119]	26,064	-

المهجرون	الباقيون	
60	-	حاجانه ^[120]
256	-	إزمير ^[121]
58,000	-	إزميد ^[122]
257	-	قلعه جك ^[123]
5,769	2,222	قره حصار
		صاحب ^[124]
45,036	4,911	قيصري ^[125]
1,169	-	كسكين
747	-	قبر شهري ^[126]
1,990	-	قونية ^[127]
1,400	-	كوتاهيه ^[128]
51,000	4,000	مأمورة العزيز ^[129]
-	8,845	مرعش ^[130]
479	-	نعللوخان
36	-	أوردو
390	-	برشنبه
136,084	6,055	سيواس ^[131]
576	-	سونغورلي
290	-	سورمنه
45	-	تيره بولي
3,400	-	طرابزون ^[132]
30	-	أولو بك
10,916	-	يوزغاد ^[133]
422,758	42,766	المجموع

من جانب آخر أرسل السيد شكري بك مدير مديرية إسكان العشائر والمهاجرين برقية بتاريخ 18 / 10 / 1915 من حلب ذكر فيها أن عدد الأرمن المهجرين إلى المدينة يقارب المئة ألف أرمني^[134]. كما نعرف من القيود الأخرى أن الأرمن الموجودين في ديار بكر بتاريخ 18 / 09 / 1915 كان يبلغ 120000 أرمنياً خطط لتهجيرهم إلى الموصل ودير الزور والمناطق المحيطة بها. وكان هناك 136084 أرمنياً في الجزيرة بتاريخ 28 / 09 / 1915^[135]، وتم إسكان قسم منهم في المناطق المدرجة أدناه^[136]:

الجدول 4

37,702	ولاية سورية
5,700	أقضية منج - باب - مرعى
29,957	أرقة - دير الزور - الموصل
65,147	كرك - حوران
12,000	حماه - حمص
492	القنيطرة - بعلبك - تبك - دوما
25,000	رقة - أبيكا
6,120	إلى دير الزور
30,000	إلى حلب
212,118	المجموع

وأرسل السيد شكري بك برقية مشفرة بتاريخ 3 / 11 / 1915 من مدينة نيزيب ذكر فيها أن التهجير مستمر ومنظم [137].

أما الأرمن الموجودون في أضنة الذين شملهم التهجير ولم يساقوا بعد، فقد تم نقلهم فيما بعد [138]. لذا نعلم أن مجموع الأرمن المهجرين بلغ 438758 أرمنياً. أما المهجرون إلى ساحة الإسكان مع المهجرين إلى حلب فبلغ عددهم 382148 [139]. وبلغ عدد الأرمن الواصلين إلى ساحة إسكان حلب مضافاً إلى عددهم في حلب 382148.



وهذا الفرق، أي 56610، بين المهجرين وعدد الواصلين إلى مناطق الإسكان يعود حسب الوثائق إلى تعرض 500 فرد منهم إلى القتل في الطريق بين أرضروم وأرزينجان،

وتعرض 200 فرد في مسكنة (الواقعة بين أرفة وحلب) و2000 في المنطقة القريبة من ماردين إلى القتل نتيجة هجوم أشقياء من الأعراب. وكما ذكرنا أعلاه، فعلى الرغم من عدم وجود رقم محدد فقد تعرض خمسة آلاف أو أكثر بقليل من أفراد القوافل الأرمنية إلى القتل نتيجة هجمات القبائل على القوافل التي مرت من منطقة درسيم^[140]. وفي ضوء هذه المعلومات يمكننا القول إن 9000-10000 شخص قتلوا في أثناء التهجير، كما تشير الوثائق إلى أن بعضهم قضى جوعاً في الطريق^[141]. إضافة إلى ذلك يطن موت 25000-30000 منهم نتيجة مختلف الأمراض والأوبئة مثل التيفوس والزحار^[142]. وهكذا يبلغ مجموع الوفيات وفقدانها ما يقارب 50000 نفس. أما الباقون فقسم منهم أخرجوا للتهجير، ولكن عندما أوقفت العملية وهم في الطريق ولم يصلوا بعد إلى أمكنة الإسكان فقد أقاموا في الولايات التي كانوا قد وصلوا إليها. فمثلاً نرى أنه في 26 / 04 / 1916 أرسلت التعليمات إلى ولاية قونية لإسكان الأرمن (الذين كانوا في الطريق ولم يصلوا بعد مركز مدينة قونية) في داخل الولاية^[143]. كما يحمن أن قسماً من الأرمن فروا إلى روسيا والدول الغربية والولايات المتحدة. فمثلاً نرى في الوثائق أن عدد الأرمن الذين كانوا في الجيش العثماني وفروا والتحقوا بالجيش الروسي يبلغ نحو 50000 أرمني. كما توجد قيود حول وجود 50000 ألف أرمني في الولايات المتحدة يتلقون تدريباً عسكرياً لخربة الجيش العثماني. فمثلاً وجدت معلومات عن هذا الأمر في رسالة أرسلها أرمني من مأمورة العزيز يعيش في الولايات المتحدة إلى وكيله القانوني مراديان^[144] عن تهجير بعض الأرمن إلى روسيا والولايات المتحدة، وعن تلقي نحو 60000 أرمني التدريب العسكري هناك، ونيتهم التوجه إلى قفقاسيا فور انتهاء التدريب. وكما نعلم من هذه الوثائق أن العديد من رعايا الدولة العثمانية الأرمن ذهبوا قبل الحرب وفي أثنائها إلى العديد من الدول الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وروسيا. فمثلاً نرى أن أرمنيا عثمانيا كان متواجداً في الولايات المتحدة لغرض التجارة، يدعى آرتين هونوميان، يكتب رسالة في 19 / 1 / 1915 إلى مديرية الأمن العامة في الدولة العثمانية يقول فيها إن الآلاف من الأرمن تم تهريبهم بطرق مختلفة إلى أمريكا، وأنهم يعيشون هناك في فقر وبؤس^[145]. كما كانت الرسالة تذكر أن هناك شبكة سرية في الدولة العثمانية مركزها اسطنبول تقوم بتهريب الأرمن مقابل مبالغ معينة، وأن شخصاً من ولاية قيصري اسمه قارابت أوغلو أرامويس يعمل إسكافياً في سوق بارماق قابي في اسطنبول يدير هذه الشبكة، وأنه يجني ملابس الجنود الأرمن وأسلحتهم، ثم يقوم بتهريبهم إلى أمريكا أو إلى دول أخرى مقابل 5-10 ليرة. وقال صاحب الرسالة السيد آرتين إن قيامه بكتابة هذه الرسالة ليس بداعي حقد شخصي، بل بسبب عامل إنساني وبسبب خدمة الوطن.

إذن فإن تلك الوثائق والمعلومات المذكورة أعلاه تؤكد أن أعداد المهجرين الأرمن من الولايات المختلفة من الأناضول ورومل، تتطابق مع أعداد الأرمن الواصلين إلى مراكز

الإسكان، أي لم تقع أي منحة للأرمن في أثناء التهجير. وكما ذكرنا فإن عدد الأرمن الذين شملهم التهجير كان نصف مليون أرمني. فإذا أضيف إلى هذا الرقم الأرمن الذين لم يشملهم التهجير مثل أتباع المذهب الكاثوليكي والبروتستانت، إضافة إلى أرمن اسطنبول وبورصة وكوتاهية . . إلخ، وأضيفت إليه أعداد الأرمن الموجودين في الولايات الشرقية مثل ولاية قارص وولاية وان من الولايات التي كانت تحت الاحتلال الروسي، نرى أن مجموع نفوس الأرمن في الدولة العثمانية كان يراوح بين 600000 و800000 نسمة. وقد لاحظنا أن السيد بوغوز نوبار باشا، رئيس مندوبي الأرمن يرسل في سنة 1918 تقريرًا إلى الوزير الفرنسي المفوض في وزارة الخارجية الفرنسية مونسيور كوته ادراج فيه الأرقام الآتية بخصوص أعداد الأرمن المهجرين من الدولة العثمانية:

إلى قفقاسيا	250000
إلى إيران	40000
إلى سورية وفلسطين	80000
إلى الموصل وبغداد	20000

أي أن عدد المهجرين الأرمن من الدولة العثمانية هو 390000 أرمني، لكن عددهم الحقيقي كما يقول يراوح بين 600000 و700000 نسمة، وأن هذا الرقم لا يشمل المهجرين إلى الصحارى هنا وهناك^[146].

نعلم من الأرقام التي قدمها بوغوز نوبار باشا، أنه وجد، إضافة إلى المهجرين الأرمن داخل البلد، أرمن تركوا الدولة العثمانية وهاجروا منها إلى الخارج، وأن عددهم بلغ 290 ألفاً (290=40+250 ألفاً). وبناءً عليه فإن طرحنا الرقم 290000 من مجموع المهجرين البالغ 600000-700000، يبقى ما يقارب 400000 مهجر وهو الرقم الذي اعطيناه. أي أن الرقم الذي قدمه رئيس مندوبي الأرمن عام 1918 (أي بعد انتهاء عمليات التهجير) يقارب العدد الذي استخرجناه من الوثائق بدرجة كبيرة، وهو يشكل ردًا على مزاعم الأرمن حيث يبين عدد المهجرين الذين وصلوا إلى أمكنة سكنهم الجديدة بشكل آمن. أي أن الادعاء بقيام الدولة العثمانية بعمليات تطهير عرقي للأرمن متهاافت ولا يملك أي سند حقيقي. كما نرى أن السفير الأمريكي في اسطنبول السيد مورغنثاو يقول في مذكراته إن وكيل الأرمن البروتستانت زنوب بازجيان زاره، ولكنه تعجب جدًا من قوله:^[147]

زارني السيد زنوب بازجيان وكيل الأرمن البروتستانت، وكان سكامفونيان قد عرفني به إذ كانا صديقين في مرحلة الدراسة، وأعلمني بكثير عن الظروف الداخلية. وقد دهشت جدًا عندما قال لي إن الأرمن في دير الزور راضون جدًا عن حالهم. فقد نظموا حياتهم وباشروا مشاريعهم وأعلمهم التجارية. والظاهر أنهم كانوا من المهجرين الأوائل الذين وصلوا ساليين إلى هناك من

دون أن يُقتلوا في الطريق. وأعطاني قائمة تبين أمكنة مختلف المعسكرات وقال إنه يعتقد أن نصف مليون أرمني نقلوا إلى هذه المعسكرات. وكان يصصر على وجوب مد يد المساعدة لهم قبل أن يحل فصل الشتاء البارد.

كما سبق، يظهر أن السفير الأمريكي دهش حقاً عندما سمع من فم أرمني أن المهجرين راضون عن أحوالهم. ويذكر السيد سفن هايدين السويدي الجنسية الذي جاء إلى دير الزور في سنة 1917 أنه شاهد مع مترجمه الأرمني من اسطنبول مئات الخيم البيضاء على طول ضفة نهر الفرات، وكان الأرمن الآتون من جبهة القفقاس ومن حلب يقيمون فيها مع نساءهم وأطفالهم^[148].

وكما شرحنا سابقاً فإن قرار التهجير صدر بعد قيام العصابات الإرمينية بخيانة دولتهم وطعنها من الخلف بهدف محاولة إقامة دولة إرمينية مستقلة. أي أن الدولة العثمانية اضطرت لاتخاذ قرار التهجير. ونعلم من الوثائق أن روسيا خدعت الأرمن وأقنعتهم بالثورة على دولتهم^[149] حيث صدقوا وعود روسيا بأنها ستمنحهم الأراضي التي ستحتلها في أثناء الحرب، وأنها ستعترف بالدولة الإرمينية التي ستقام في هذه الأراضي^[150].

وهناك منظومة شعرية كتبها ابن لأرمني يدعى مراد تفضح النوايا الحقيقية للأرمن بكل صراحة^[151]. فأعمال العنف والتخريب والإرهاب التي بدأ بها الأرمن قبل عمليات التهجير استمرت حتى في أثناء نقل القوافل الإرمينية. فقيام الأرمن في المناطق الحدودية وفي المناطق الداخلية بالتعاون مع العدو وبعمليات مذابح جماعية للأهالي المسلمين لا يقتصر ذكره على الوثائق العثمانية فقط، بل ورد ذكر هذا الأمر في الوثائق الروسية أيضاً^[152]. فعلى سبيل المثال تحوي هذه الوثائق معلومات عن أن تعديت الأرمن على المسلمين استمرت حتى بعد انتهاء الحرب. فمثلاً قامت وحدة عسكرية إرمينية قوامها 1200 جندي تحت قيادة أرمني اسمه هانوف عام 1919 بالدخول إلى ناهجيوان(*)، والمظالم التي قاموا بها هناك ضد المسلمين ليست إلا مثلاً واحداً^[153]. ونقرأ في البرقية التي أرسلها وكيل والي مأمورة العزيز السيد ممتاز بك بتاريخ 07 / 03 / 1921 أن الأرمن الذين دخلوا تحت حاية القوات الفرنسية(**) يعيشون أحلام تشكيل دولة إرمينية مستقلة تمتد من قيليقياً إلى أضنة^[154].

لقد قررت الدولة العثمانية جمع الوثائق عن المظالم التي ارتكبتها الأرمن بحق المسلمين، لذا أرسلت رسائل إلى المحافظات جميعها لتزويدها بكل الوثائق وصور المظالم التي ارتكبوها وصور الأسلحة التي ضبطت بحوزة العصابات الإرمينية^[155]. وفي ضوء هذه الوثائق والصور صدر كتاب «آمال العصابات الإرمينية الثورية قبل إعلان المشروطية وبعدها»^[156].

(*) ناهجوان مقاطعة تقع الآن ضمن دولة أذربيجان (المترجم).

(**) كان الفرنسيون قد احتلوا في أواخر الحرب العالمية الأولى بعض المناطق الغربية في تركيا الحالية (المترجم).

2 / 1 / 8) الأرمن بعد إتمام عملية التهجير

تعرضت عملية التهجير إلى انقطاع بسبب الظروف المناخية أحياناً أو بسبب حدوث الزلزال أحياناً أخرى. ففي 25 / 11 / 1915 صدرت الأوامر إلى الولايات بإيقاف عملية التهجير مؤقتاً بسبب حلول الشتاء^[157].

وفي 21 / 02 / 1916 صدر أمر إلى الولايات جميعها بإيقاف عملية التهجير نهائياً، لكنه لا يشمل الأشخاص الضارين والمفسدين، وبين أن أي شخص تثبت علاقته بالعصابات الإرمينية سيعتقل فوراً، وسيُرسَل إلى سنجق دير الزور^[158]. مع هذا، أرسلت الحكومة أمراً عاماً، بسبب بعض الظروف العسكرية والإدارية، بعد عشرين يوماً من الأمر الأول، أي في 15 / 03 / 1916 إلى كافة السناجق والولايات تعلمها بأن تهجير الأرمن قد توقف نهائياً، وأنه لن يكون هناك أي تهجير لأي سبب من الأسباب^[159]. أما الأرمن الذين كانوا في الطريق في أثناء صدور هذا الأمر ولم يصلوا بعد إلى مناطق سكنهم الجديدة فالتعليمات التي صدرت أمرت بإسكانهم داخل الولايات التي توقفوا فيها. ولما كان القسم الأعظم من المهجرين الأرمن قد سيقوا إلى سورية فقد ألغيت بطيركية الأرمن في اسطنبول ونقلت إلى القدس بتاريخ 10 / 08 / 1916. كما أُنحت الكنيسة الأرمنية في سيس وأق دمار، ونقلت أيضاً إلى مدينة القدس^[160] حيث عين السيد شاهان أفندي كبير أساقفة سيس على رأس البطيركية الجديدة^[161].

2 / 2) الوضع بعد التهجير وصدور قرار العودة

بعد انتهاء الحرب العالمية أصدرت الحكومة العثمانية قراراً يسمح لكل أرمني مهجر بالعودة إلى مكان سكنه السابق. وفي الكتاب الرسمي الذي أرسله وزير الداخلية مصطفى باشا إلى الصدارة العظمى بتاريخ 4 / 01 / 1919 أوضح أنه تم اتخاذ التدابير اللازمة لعودة من أراد من الأرمن إلى أمكنة سكنهم السابقة، وأنه صدرت التعليمات للمناطق المعنية بهذا الصدد^[162]. وحسب قرار العودة الذي اتخذته الحكومة في 30 / 12 / 1918:

- (1) يتم فقط نقل الراغبين في العودة إلى أمكنتهم السابقة، ولا ينقل أي شخص آخر.
- (2) لكي لا يصادف المهجرين صعوبات قاسية في الطرق في أثناء النقل، ولكي لا يجدوا صعوبة الإعاشة في الأمكنة التي يعودون إليها يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق هذا الأمر، والاتصال مع الإداريين في تلك المناطق قبل بدء عملية النقل والعودة إلى أمكنة السكن السابقة.
- (3) تسلم للعائدين في مثل هذه الظروف بيوتهم وأراضيهم.
- (4) تحلّى بيوت العائدين من المهجرين الذين أسكنوا فيها.
- (5) لكي لا يبقى أي عائد إلى بلده من دون سكن، يتم إسكان عدة عوائل معاً في بيت واحد مؤقتاً.

- (6) تعاد البنائيات التي تعطي إيرادات مثل المدارس والكنائس إلى الجماعات العائدة لها.
 - (7) يعاد الأطفال الأيتام إن أراد أهلهم إلى أهلهم وأولياهم بعد تدقيق تام هوياتهم أو إلى الجماعات التي يعودون إليها.
 - (8) إن أراد المهتدون الرجوع إلى دينهم السابق فيجوز لهم ذلك.
 - (9) النساء الأرمنيات المهتديات واللائي تزوجن من رجال مسلمين يجوز لهن الرجوع إلى دينهن السابق. فإن رجعن فإن عقد زواجهن سيبطل تلقائياً. أما المسائل والمشاكل حول الزوجة التي ترجع إلى دينها السابق ولا تريد مفارقة زوجها فتقوم المحاكم بحل تلك المسائل.
 - (10) أموال الأرمن التي لم تنتقل إلى ملكية آخرين تعاد إليهم. أما إعادة الأموال التي انتقلت إلى خزانة الدولة فتسلم إلى أصحابها بعد تدقيق الموظفين الماليين وموافقتهم، ويجب وضع تعليمات إيضاحية في هذا الموضوع.
 - (11) يتم إرجاع أموال الأرمن التي بيعت إلى مهجرين (*) آخرين كلما رجع أصحابها وتطبق الفقرة رقم 4 في هذا الصدد بمذاخيرها.
 - (12) إن كان المهاجرون قد نفذوا إصلاحات وتعميرات وإضافات في البيوت والأبنية التي تعود للأرمن، وإذا كانوا زرعوا أشجار زيتون في بساتين الزيتون وفي الأراضي المجاورة فيجب أخذ مصلحة الطرفين في الاعتبار عند إعادة هذه الأموال إلى أصحابها الأرمن.
 - (13) البالغ التي تصرف على الأرمن المحتاجين من هؤلاء العائدين على إعاشتهم ومصاريف عودتهم تأخذ من مخصصات وزارة الحرب.
 - (14) يجب إعلام الحكومة بعدد المسوقين حتى الآن، وكذلك إعلامها فيما بعد في منتصف كل شهر وفي آخره عن عدد المسوقين وعن أمكنة قدومهم والمناطق التي سينقلون إليها.
 - (15) لا يسمح للأرمن الخارجين خارج حدود الدولة العثمانية بالعودة حتى إشعار آخر.
- وشملت هذه الأحكام التي وردت في هذا البيان أيضاً المهاجرين الروم الذين اضطروا إلى ترك أمكنة سكنهم.

2 / 3) الأرمن الذين عادوا إلى مواطنهم السابقة

هناك أرقام مختلفة وردت في مختلف المصادر عن أعداد الأرمن الذين عادوا إلى أمكنتهم السابقة بموجب هذا القرار. فالمعلومات الواردة في المحفوظات والمصادر الأجنبية أكثر من المعلومات الواردة في الأرشيف العثماني في هذا الصدد. ونعلم من هذه المصادر أن عدد الأرمن الباقين في بيوتهم في الأناضول بعد هدنة مونديروس كان لا بأس به. كما (*) كما ذكر سابقاً فقد طردت روسيا ما يقارب مليوناً من المسلمين من أراضيها إلى الدولة العثمانية التي اضطرت إلى إسكان بعضهم في البيوت التي خلت من أصحابها الأرمن بعد سوقهم إلى الولايات أخرى (الترجم).

أن أعدادًا كبيرة من الأرمن عادوا إلى أوطانهم السابقة من مناطق التهجير بعد قرار إنهاء التهجير، بل قدمت أعداد أكبر من الأرمن إلى الأمكنة التي احتلتها دول التحالف، حتى أننا نجد أن أعداد الأرمن عام 1914 زادت عن السابق في المناطق التي احتلتها. كما أن إحدى الوثائق الأمريكية تذكر أنه قبل معاهدة «سيفر» كان عدد الأرمن في الأناضول الذين عادوا إلى أمكنتهم السابقة هو 644900^[163]، كما قدمت وحدة الاستخبارات العسكرية للجيش الإنجليزي في البحر الأسود تقريرًا إلى وزارة الحرب الإنجليزية أوردت فيه مقارنة بين نفوس الأرمن في مدن الأناضول بين سنتي 1914 و1918، ونجد في هذه الوثيقة أن يحمل نفوس الأرمن في الأناضول واسطنبول وأدرنة سنة 1914 هو 773430، وبحمل عدد نفوسهم في سنة 1918 هو 658900^[164]. وتورد الإحصاءات في هذا التقرير أن عدد نفوس الأرمن في العام 1918 في معظم مدن الأناضول زاد عن عدد نفوسهم سنة 1914. فعلى سبيل المثال نجد أن عدد نفوس الأرمن في أنقرة عام 1914 كانت 54000 وأنه وصل عام 1918 إلى 80000، وكانت عددهم عام 1914 في طرابزون 40200 فأصبح 58000 عام 1918، وفي سيواس كان عددهم 151700 عام 1914 فأصبح 162000 نسمة عام 1918، وفي أضنة كان عددهم عام 1914 يبلغ 57700 فزاد عام 1918 إلى 72000.

وفي وثيقة أخرى في الأرشيف الوطني الأمريكي نجد إحصاءات وأرقامًا عن نفوس الأرمن في مدن الأناضول الذين شملهم التهجير، وعدد الذين لم يشملهم التهجير، وعدد الأرمن العائدين من هؤلاء المهجرين إلى أمكنتهم السابقة، وعدد الذين فقدوا حياتهم وعدد المفقودين، كما أوردت الوثيقة عدد الأرمن الذين جاؤوا بعد عام 1919 واستقروا في تركيا. فمثلا كان في مركز أضنة 25000 أرمنيًا قبل الحرب، شمل التهجير 17000 منهم، وبقي 8000 منهم في أمكنتهم. وبعد الحرب عاد من أصل 17000 مهجرًا 12000 إلى أمكنة سكناهم السابقة، وبلغ عدد المفقودين والذين قضوا 5000 آلاف. أي أن عدد الأرمن في أضنة عام 1919 بلغ عشرين ألف. أما عدد الأرمن الجدد الذين قدموا إلى أضنة بعد عام 1919 فقد بلغ 30000، أي أن مجموع عدد الأرمن بلغ 50000 نسمة^[165]. هذه الوثيقة تبين أن الأرمن قد عادوا إلى مواطنهم السابقة، وأن أعدادًا كبيرة منهم لم يشملهم التهجير فبقوا في أمكنتهم. وهذا الوضع ينسف تمامًا الإدعاء أن الأرمن قد تعرضوا لإبادة عرقية، لأن عدم تهجير الجميع وإبقاء قسم منهم في أمكنتهم يبطل ادعاء الإبادة. كما أن رجوع القسم الأعظم من المهجرين إلى أمكنتهم يبطل الزعم القائل إن أعدادًا كبيرة جدًا منهم قضوا في أثناء التهجير. والأمر الآخر الذي يلفت النظر وصول أرمن جدد من بلدات خارجية لم تذكر أسماؤها إلى بعض المدن بأعداد تزيد عن عدد نفوس تلك المدينة. لقد حاولنا بالأمثلة، على نحو موجز، إيضاح كيف أن قسمًا كبيرًا من الأرمن المهجرين خارج الأناضول قد عادوا إلى أمكنة سكناهم السابقة . . . حسنًا! . . . ولكن ما مصير الأرمن الذين لم يعودوا وعُدوا مفقودين! حسب الأبحاث التي قمنا بها تبين أن قسمًا من الذين لم يعودوا إلى أمكنة سكناهم السابقة هاجروا إلى بلدان مختلفة

منها الولايات المتحدة وفرنسة وبلدان أمريكا الجنوبية وأستراليا والهند وإيران وروسيا. وعندما ندرج عدد الذين هاجروا إلى تلك البلدان، وعدد الذين عادوا إلى أمكنة سكنهم السابقة وعدد الذين قتلوا وهم يحاربون ضمن جيوش دول الائتلاف في قائمة واحدة نحصل على رقم يقارب عدد الأرمن الذين كانوا يعيشون في الأناضول. وهذا يبين أن المفقودين لم يُقتلوا في الحقيقة بل هاجروا إلى بلدان أخرى، ولهذا السبب يتضح أن الزعم القائل إن أعدادًا كبيرة من الأرمن قد فقدوا ليس صحيحًا، وأن الأرمن الذين قتل إنهم قتلوا عام 1918 كانوا يعيشون في تلك البلدان. والدليل على هذا أننا إذا دققنا في قوائم المسافرين بحرًا من موانئ الأراضي العثمانية إلى الدول خارجها، وعلى رأسها الولايات المتحدة، يتبين لنا صحة هذا الأمر بكل وضوح. فقوائم المسافرين على هذه البواخر تحوي أسماء المسافرين وألقابهم وأعمارهم وجنسياتهم ورقم رحلة كل باخرة^[166]، علمًا بأن حركة الهجرة هذه كانت قد بدأت قبل مطلع القرن الماضي 1900. ولكي نتجنب التكرار هنا سنتحدث عن حركات الهجرة بعد عام 1914. وقد قمنا بإجراء أبحاث في وثائق العديد من البلدان ولاسيما في وثائق إنجلترا والولايات المتحدة وسويسرة عن عدد الأرمن الذين هاجروا من أراضي الدولة العثمانية إلى مختلف البلدان الأخرى فحصلنا على الأرقام التي ندرجها في القائمة الآتية:

البلدان التي تمت الهجرة إليها	السنة	العدد
روسيا	1914-1918	350000
إيران	1914-1918	40000
الولايات المتحدة الأمريكية	1900-1918	65000
أستراليا	1915-1918	30000
الهند	1915-1918	7000
الأرجنتين	1915-1918	6000
فرنسة	1914-1920	100000
بلدان أخرى	1914-1918	50000
الذين قتلوا وهم يحاربون ضمن جيوش دول الائتلاف	1914-1918	200000
المجموع	1918	848000
عدد الأرمن الذين كانوا يعيشون في أراضي الدولة العثمانية مع عدد الأرمن الذين عادوا	1918	848000
العدد الإجمالي		1492900

وكما يتبين من القائمة أعلاه فإن عدد الأرمن الذين هاجروا بين عامي 1914 و1920 يضاف إليه عدد الأرمن الذين كانوا يعيشون في أراضي الدولة العثمانية، يقارب عدد نفوس الأرمن الوارد في إحصاءات الدولة العثمانية، ويقارب أيضاً إحصاءات الدول الأجنبية. فإذا كان الأرمن قد تعرضوا لمذابح عام 1915 كما يدعون، فأي أرمن هاجروا بعد هذا التاريخ حسب ما يرد في الوثائق الأجنبية! وإذا نظرنا إلى الأمر من زاوية أخرى نتساءل: ألم يهاجر هؤلاء الأرمن من مدن الأناضول! وإن كانت الإجابة سلبية، فمن أي مناطق أتوا! ومن كان أجدادهم الذين يعيشون في هذه البلدان! إضافة إلى ذلك، كيف يمكن تفسير وجود قوائم المسافرين بالبواخر إلى هذه البلدان وفيها جميع التفاصيل المتعلقة بالمسافرين: أسماءهم الأرمينية، جنسهم (ذكر أو أنثى) . . أعمارهم!، علماً بأننا نستطيع معرفة أجداد الأرمن الذين يعيشون في أمريكا عبر التدقيق في أسماء العائلة أو اللقب. وفي أثناء حرب الاستقلال التركية قام الفرنسيون بإسكان أعداد كبيرة من الأرمن في غازي عنتاب ومرعش وأضنة، كما تم جمع الأرمن الذين كانوا قد هاجروا إلى مصر من منطقة جبل موسى، وأرسلوا إلى منطقة الجزيرة حيث تم تدريبهم عسكرياً في معسكر الفيلق الأرمني، ثم أرسلوا إلى الأناضول بزة الجنود الفرنسيين. هذه حقيقة تاريخية معروفة^[167] وهو ما يشرح أن ثلاثة طوابير من الطوابير الفرنسية الستة التي كانت موجودة في أضنة وغازي عنتاب ومرعش تشكلت من شباب الأرمن^[168]. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى تم ترتيب قوائم بأعداد الأرمن الذين قاتلوا إلى جانب الجيش الفرنسي، وعدد الذين قضى منهم في الحرب. وتوجد في هذه القوائم أسماء المدن التي ولدوا فيها، وهم في غالبيتهم الساحقة من أرمن الدولة العثمانية. كما كانت هناك أعداد كبيرة من الأرمن في الجيش الروسي. والدليل على هذا أن بوغوز نوبار باشا^[169] ذكر أنه يوجد في الجيش الروسي 150000 أرمنياً، وأن 40000 منهم في أريوان ينتظرون على أهبة الاستعداد للانضمام. وهناك معلومات أكثر تفصيلاً في وثائق الأمم المتحدة في جنيف. وهذه الوثائق تشير إلى أن 200000 من الأرمن قُتلوا وهم يحاربون في صف دول الائتلاف في الحرب العالمية الأولى^[170].

والخلاصة؛ فإن معظم الأرمن الذين تم ترحيلهم إلى سورية سنة 1915 عادوا إلى أمكنة سكناتهم السابقة، بينما هاجر قسم منهم إلى الخارج طلباً للعيش في ظروف أفضل. أما الأرمن الذين بقوا في الأناضول فقد هاجروا كذلك تدريجياً إلى بلدان أخرى بين عامي 1920 و1950. فعلى سبيل المثال، بعد أن استعاد الجيش التركي مدينة إزمير من الجيش اليوناني رحل 120000 أرمنياً إلى اليونان^[171]. لذا على الذين يدعون أن الأرمن تعرضوا إلى مذابح وإبادة أن يأخذوا في الاعتبار هذه الحقائق. فهذا واجب إنساني. وعليهم أن يقوموا بأبحاث ودراسات علمية أكثر جدية، وهذه الأبحاث والدراسات سوف تثبت بطلان الادعاءات المنحازة التي تتعارض مع الحقائق التاريخية.

(3) الخاتمة

إن قرار الصدارة العظمى تهجير أرمن بعض الولايات العثمانية مثل وان وقارص وأرضروم بسبب خيانتهم للجيش العثماني التي كانت تدافع عن البلد ضد الهجوم الروسي في الحرب العالمية الأولى، وقيامهم بالتعاون مع الغزاة الروس ما تسبب في سقوط هذه الولايات في أيدي المحتلين، يعد حقًا مشروعًا لكل دولة في الدفاع عن نفسها. لقد دفعت الدول الطامعة في تمزيق الدولة العثمانية واقتسامها مثل روسيا وإنجلترا وألمانيا وفرنسة هؤلاء الأرمن إلى العصيان والثورة والذين قاموا بدورهم بتشكيل العصابات المسلحة وقتل آلاف من المسلمين الأبرياء، حيث نفذوا العديد من المذابح الوحشية بهم في ولايات قارص ووان وإزميد وأرضروم وبتليس. هذه المذابح المرعبة وصلت إلى أبعاد أشأم منها حتى قواد الجيوش المحتلة^[1]. فقد ظهر أن الأرمن والروس قتلوا في قارص وأردهان 30000 مسلم^[2]. وإذا أحصينا أعداد البشر الذين قضوا في المذابح في الولايات العثمانية الأخرى فسيتبين أنها تجاوزت مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء.

لقد قامت الدولة العثمانية طوال فترة الحرب بإسكان الأرمن في مناطق معينة، وبدأت بهذا أولاً في المناطق القريبة من جبهات الحرب مع روسيا، ولكن عندما تبين لها

أن العصابات الأرمنية لم تتوقف عن أعمالها المشينة، ولم تنبذ التجسس على الدولة العثمانية لصالح الدول الأجنبية، فقد اضطرت إلى مثل التهجير بقية الأرمن، عدا الكاثوليك والبروتستانت والأيتم والمرضى والنساء واللائي لا عائل لهن. أما الأرمن المخلصون للدولة العثمانية فلم يشملهم قرار التهجير.

لا شك أن عملية التهجير كانت معقدة وصعبة وذات مشاق. فمن البدهي أنه من غير الممكن القيام بتغيير أمكنة الآلاف من الأفراد بسهولة في مدة قصيرة. لكن مع هذا، كان قيام الحكومة بتعيين مسار القوافل وعططات التجمع قبل البدء بالتهجير، ثم اختيار عططات القطار كأمكنة للتجمع والنقل بالقطارات، وتكفلها بمصاريف إعاشة المهجرين، وإرسال القوافل بحماية قوات الأمن . . جعلت منها أكثر عمليات تبديل الأمكنة نظامًا في ذلك العصر. وطبقًا تعرضت هذه القوافل إلى عمليات هجوم وانتقام قام بها بعض الأهالي من أقرباء الذين تعرضوا لمذابح العصابات وذُبحوا بكل وحشية، ما أدى إلى قتل ما يقارب تسعة آلاف من الأرمن. كما حدثت حالات وفاة بسبب انتشار الأمراض والأوبئة بين المهجرين، وهذا أمر طبيعي وحاضر في كل عملية هجرة واسعة. فالأمر نفسه حدث للمهاجرين المسلمين الذين هاجروا من روملي (أي من المنطقة المسلمة في أوربة) إلى الأناضول في أعقاب الحرب العالمية الأولى. ولا شك في أن هذا الأمر لم يكن مقصودًا ولا في بال الذين أصدروا قرار التهجير، لأننا نرى أن الحكومة بدأت تتخذ التدابير المختلفة لإزالة هذه السلبات، فأصدرت الأوامر بعدم إرسال القوافل إلا تحت حراسة كافية. كما أمرت بإنزال العقوبات بحق الأشخاص الذين أساءوا استعمال سلطاتهم ولم ينفذوا واجباتهم في عمليات التهجير. كما أصدرت قرارًا بعد انتهاء الحرب بالسماح لمن يريد العودة إلى أمكنتهم من الأرمن^[3]، وسنت القوانين بخصوص حقوق هؤلاء العائدين، وسمح لمن بدل دينه، لتفادي التهجير، بالارتداد. كما تم تسليم الأطفال الأرمن من الأيتام الذين وزعوا على بعض العائلات المسلمة لرعايتهم إلى لجنة شكلت من الأرمن^[4]. كما استمرت الحكومة بإعاشة العائدين لفترة محددة^[5]، وشكلت لجان سماع شكاوى الأرمن ضد من أساء التصرف معهم أو أصابوهم بالضرر^[6]، وأعيدت للعائدين أموالهم^[2]، وتكفلت الدولة بمصاريفهم^[8]، وأعفوا من بعض الضرائب^[9]، وأعيدت لهم ممتلكاتهم التي وضعت تحت الحماية في بعض الدوائر الرسمية^[10]، إضافة إلى تشكيل لجان بخصوص موضوع إعادة أموال العائدين.

هذه المعلومات التي ذكرناها أنفاً تبرهن على أنه لم يكن لدى الحكومة العثمانية أي نية للقيام بعملية إبادة أو تطهير عرقي للأرمن، بل إنها قامت بعملية التهجير في فترة الحرب فقط وكتمبير دفاع عن نفسها ولضمان أمنها. والدليل على هذا أنها سححت للأرمن بعد انتهاء الحرب بالعودة إلى أمكنة سكنهم السابقة. ولا ننسى أيضًا أن العديد من الأرمن ساعدوا جيوش الاحتلال مثل جيوش روسيا وإنجلترا وفرنسة التي احتلت

تركيا لفترة، وقاتلوا في صفوفها ضد بلدهم^[11]. لقد نفذ أولئك الأرمن في أثناء الاحتلال مذابح وحشية ضد الأهالي المسلمين الأبرياء تشيب من هولها الأبدان. وانعكست هذه المذابح في الوثائق الرسمية لدول الاحتلال. فعندما غادرت قوات الاحتلال الأناضول انسحب معها أولئك الأرمن وتركوا البلاد وكان عددهم كبيراً، إن القرارات التي اتخذتها الدولة العثمانية، والتي ذكرناها بإيجاز، ليست ما تتبعه دولة لها نية الإبادة والتطهير العرقي. ثم إنه لم يعثر في الوثائق السرية في مديرية الأمن العامة المرتبطة بوزارة الداخلية أو في شعبة قلم الشفرة، أي إشارة أو أوامر بخصوص هذا التطهير المزعوم. بل إنه ليس ثمة حتى مفهوم أو تعبير التطهير العرقي صراحة أو ضمناً. ثم إن القناصل، ولاسيما قناصل الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الصحفيين الذين كانوا يتابعون عملية التهجير ويلتقطون لها الصور، لم يذكر أي منهم أي مذبة تعرض لها الأرمن. هذه هي الحقيقة التي نكتشفها من تدقيق الوثائق. ولكن من الغريب أنه مع كل هذا رأينا بعض التقارير في أوروپة وفي الولايات المتحدة ومن السفير الأمريكي ومقالات نشرت في بعض الصحف الأوروپية تحدثت عن مذابح وقعت للأرمن، حيث تم نشرها على نطاق واسع أمام الرأي العام الأوروپي. ولا شك في أن عدم سماح الدولة العثمانية بتقسيم الأناضول، وقيامها بعملية التهجير هذه أقام سدّاً في وجه تلك المؤامرات وخيب آمال الطامعين. هذا هو السبب الرئيس لتلك التقارير والمقالات. ولو كانت تلك التقارير صحيحة لكان بإمكان دول الحلفاء التي احتلت اسطنبول في نهاية الحرب العالمية الأولى البحث والتفتيش في الوثائق العثمانية الموجودة في الأرشيف العثماني الذي كان تحت يدها ولنشرت على الملأ الوثائق التي تدين الدولة العثمانية، ومن ثم الوصول إلى المحرّمين الحقيقيين المسؤولين عن هذه المذابح المزعومة. فعلاً لقد قامت إنغلزرا باعتقال العديد من رجال الدولة العثمانية المتهمين بالتطهير العرقي للأرمن ونفّتهم إلى جزيرة مالطا. وكانت تعد العدة لحاكمتهم، ولكنها تخلت عن ذلك بعدما أخفقت في العثور حتى على وثيقة واحدة تشير إلى وقوع تطهير عرقي، أي أنها لم تعثر على دليل واحد يدين أي منهم.

إن مؤرخين في الدول التي تتهم تركيا بتنظيم تطهير عرقي بحق الأرمن يقومون منذ سنوات بأبحاث وتدقيقات في الأرشيف العثماني. وطبع العديد منهم هذه الدراسات وتم نشرها في بلدانهم. وشكلت هذه الدراسات مساهمات مهمة في علم التاريخ. وفي هذه الدراسات والكتب تم تقديم الوثائق العثمانية كأهم الوثائق. ولكن من الغريب إن العالم الغربي لا يثق بالأرشيف العثماني (الذي وثق به أكثر من ثلاثة آلاف مؤرخ وباحث) عندما يكون الأمر متعلقاً بموضوع الأرمن. كما لم يثق العالم الغربي بالكتب والدراسات والأبحاث التاريخية التي نشرت من قبل المؤرخين والباحثين الأتراك، ويتصرف العالم الغربي تجاه هذه الوثائق مثلاًما تصرف عام 1915 حيث عدّها عدية القيمة له، لكن من منطلق سياسي وليس علمياً.

ومن الأمور التي تدعوا للاستغراب بهذا الخصوص أنه منذ عام 1921 وحتى عام 2001 يدعي البعض أن الوثائق العثمانية، التي انكب على دراستها أكثر من ثلاثة آلاف باحث من مختلف أرجاء العالم، ليست مفتوحة أمام الباحثين لدراساتها. وهناك أمر آخر يستدعي النظر هو وجود العديد من المؤرخين الذين يتفادون البحث في موضوع الأرمن إما لأسباب سياسية أو أمنية. لذا نجد أنه من بين 610 باحث من الولايات المتحدة في الأرشيف العثماني و150 باحث من فرنسا و75 باحث من إنجلترا و170 باحث من ألمانيا، لا يوجد بينهم من يقارب موضوع الأرمن في الأرشيف، هذا إذا استثنينا مؤرخين قلائل جدًا لا يتحدرون من أصل أرمني. ومع أن الإذن أعطي للبحث في هذا الأرشيف للعالمين هلمار كايسر وآرصارافيان، اللذان يبحثان في هذا الموضوع، وبإتقان الدولة العثمانية بإجراء منجحة ضد الأرمن، ومع أنه تم إعطاء الباحث الأول ستة آلاف وثيقة مستنسخة، ولكن الادعاء لا يزال قائمًا بأن الأرشيف العثماني غير مفتوح أمام الباحثين والمؤرخين. هذا بدوره يفضح في الحقيقة أهداف هؤلاء المتمثلة بإحياء «المسألة الشرقية» التي كانت إحدى أعمدة السياسة الخارجية للدول الأوروبية.

وفي الجدول الآتي ندرج عدد الباحثين الأجانب وبلدانهم الذين درسوا الأرشيف العثماني من مطلع عام 1991 إلى عام 2001. ففي خلال هذه السنوات الثلاث أنجز باحثون من 52 بلدًا 549 بحثًا. ومع هذا لم يتناول أي منهم موضوع الأرمن، ولم يطلبوا الإذن بذلك. وهذا يبين مدى كذب الزعم القائل إن الأرشيف العثماني غير مفتوح أمام الباحثين والمؤرخين.

البلد	السنة	1998	1999	2000	2001	المجموع
العدد						
الولايات المتحدة الأمريكية	36	50	35	3	124	
ألمانيا	6	14	19	2	41	
ألبانيا	5	3	5		13	
أستراليا		3			3	
أذربيجان	3	5	1		9	
البوسنة والهرسك	6	1			7	
بلغاريا	3	3	12		13	
الجزائر		2	1		3	
جمهورية التشيك	1	2	1		4	
فلسطين	3				4	
فرنسة	9	14	12		35	
كوريا الجنوبية	2				2	

المجموع

البلد

السنة	1998	1999	2000	2001	العدد
كوريا الجنوبية	2				2
جورجيا	2		1		3
كرواتيا	3	2	1		6
هولندا		5	2		7
إنجلترا	6	6	3	2	17
العراق		3	2		5
إيران	7	1	1		9
إسرائيل	6	1	3		10
إيطاليا	3	2	10		15
اليابان	17	18	17		52
كندا			3		3
جمهورية شمال قبرص		1	2		3
ليبيا			4		4
لبنان	4	3	7		14
المجر		4	5		9
مقدونيا	6	1	2		9
مصر	2	2	3		7
رومانيا	1	6	6		13
روسيا	6		2		8
السودان	1	2	1		4
المملكة السعودية	3	2	2		7
تونس	3	4	3		10
تركمنستان	3		1		4
أوكرانيا	2	1	1		4
الأردن	2	1	4		7
اليمن	3	1			4
يوغسلافيا	4	6	3		13
اليونان	5	7	7		19
المجموع	170	181	189	7	549

ويتوجب أيضًا إضافة بعض الباحثين الآخرين إلى القائمة السابقة، فهناك باحث واحد من كل من النمسا وإثيوبيا والمغرب وإرلندة وإسبانيا وسويسرا وقازخستان وقبرص الجنوبية وقوصوه والنرويج وبولونيا وسورية وعمان.

وإننا على قناعة بأنه لو قدم اقتراح بتشكيل لجنة تاريخية من مؤرخي الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وباشتراك مؤرخين أتراك للبحث المشترك حول قضية الأرمن منذ ظهورها وحتى انتهاء عملية التهجير، وكذلك البحث عن الدول التي قامت بتحرير الأرمن وتشجيعهم ودفعهم لعمليات القتل والإرهاب، والدول قامت بإمدادهم بالمال والسلاح، وقيام هذه اللجنة بتدقيق أرشيف دول عديدة مثل الدولة العثمانية وروسيا وألمانيا وفرنسة وإنجلترا وأرمينيا وأرشيف الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا . . فسيفضه الأرمن، ولن يقبل مثلما لم تقبل الدول الغربية اقتراح الدولة العثمانية في سنة 1919 تشكيل لجنة من الحقوقيين الحايدين للتدقيق في عملية تهجير الأرمن. ولو كان ادعاؤهم بأن 1,5 مليون من الأرمن قد قتلوا صحيحًا، فألا يعني ذلك وجود مقابر جماعية لهم! فأين هذه المقابر الجماعية المزعومة! لكننا نعلم أمكنة المقابر الجماعية للأهالي المسلمين، والبنائيات التي هدمت وأحرقت في مدينة وأن قائمة وشاهدة على ما قام به أشقياء الأرمن، لكننا لا نعتز على أي مقبرة جماعية واحدة للأرمن. أم أن هدف هذه المزاعم التغطية على مذابح الفرنسيين ضد الجزائريين، ومذابحهم في أضعنة ضد الأتراك، والتغطية على مذابح الإنجليز في الهند وفي إفريقية، وعلى مذابح الأمريكيين ضد الهنادة وغيرهم، وعلى مذابح الألمان ضد اليهود، ومذابح الروس أولاً ضد اليهود ثم ضد الأتراك. هذا هو الهدف! التغطية على هذه المذابح وعمليات التطهير العرقي ودفعها إلى زوايا النسيان؟.

4) اطلاق حق(*)



برقية ترمن معاون قنصل وان السرية

رقم 295

25/12 آذار 1908

استانبول 1908

95

في 10 آذار جرح أحد الإرهابيين الخائن دافيد جرحاً بليفاً، وهرب. وبتحريض من الشرطة والدرك بدأ المسلمون الهائجون بقتل الأرمن الأبرياء العزل من السلاح، العائدين من السوق. تمكن الفريق الذي حضر فوراً مع ضباطه وعساكره، من وقف المنحمة، بالتدابير العاجلة التي اتخذها، ولولا ذلك لوقعت منحة كبيرة جداً. تحركت أنا وزملائي فوراً لتهدئة الأرمن وتأمين سلامة عودتهم من السوق. استمر القتل الإفرادي حتى الليل. وعند الليل كانت الجثث جميعها قد دفنت أو ألقي بها في مختلف الأنهار. وفي

(*) ترجم الملاحق باللغة التركية (ص 119-127 من النص الأصلي التركي): فاروق مصطفى.

صباح 11 آذار طفنا في أطراف المدينة، وتمكنا بمساعدة العساكر من إيصال حوالي 300 أرمني باق في السوق، إلى حي الأرمن. ثم طلبنا من الوالي إرسال عساكر فوراً بقيادة ضباط مسؤولين، إلى الأحياء الخطرة وإلى السوق، وتوقيف القتلة والخرضين. إننا قلقون للغاية. تبين حتى الآن أن عدد القتلى 33 قتيلاً والجرحى 6 جرحى، والمفقودين 23. تصرف الفريق تصرفاً جيداً جداً. الوالي يريد التهدئة، لكنه يخاف من المسلمين. على الباب العالي دعم الوالي والفريق. أنا وزملائي نرغب من الباب العالي أن يكافئ الفريق فوراً على الفعاليات التي أبدأها.

برقية ترمن معاون قنصل وان السرية

رقم 295

13/26 آذار 1908

استانبول 1908

الوضع يزداد سوءاً مع مرور الوقت، مات دافيد قبل قليل. يشاع أن المسلمين سوف يهجمون على الأرمن ويُعملون فيهم السيف. أرسلنا إلى الوالي مذكرة جماعية نطالبه فيها باتخاذ التدابير العاجلة، وتوقيف المدبرين. وسيكون حسناً لو أن الوالي أعطى الأمر نفسه للفريق. كما يجب إصدار الأوامر إلى القيادات الحميدية بعدم التعرض للمسيحيين. هناك بلبلة وقلق في المدينة، الثوار يتسلحون لحماية الأحياء الأرمنية هناك خطر المجاعة، كما أن هناك حاجة للدعم المالي.

خبر من زينوفيف د ت س

رقم 62

15/28 آذار 1908

أقدم لكم صور البرقيات الأربع الواردة من قناصلنا في الطرف الآسيوي من تركيا. تتحدث هذه البرقيات عن الوضع المؤسف في تركيا الآسيوية.

.....

حصلت من رئيس الوزراء على إيضاحات هامة جداً عن قاسم قاطع الطريق الكردي المشهور الذي برز اسمه وعُرف ب (الجامح) في وادي موش. والذي اعترف بذنبه منذ زمن قريب للسلطات المحلية، ثم أعفي عنه وكلف بالبحث عن المناضلين الأرمن في وادي موش. وتم العفو فعلاً عن قاسم المذكور أعلاه من قبل السلطان، برجا من صفوت باشا متصرف موش، ومن المشير زكي باشا قائد فيلق المشاة التركي الرابع

والمعروف بأنه حامى الاكراد. وقد تم تكليف قاسم بالبحث عن المناضلين الأرمن من قبل صفوت باشا الذي مر ذكره. ولم يوافق فوزي باشا (ص 22) الموجود على رأس الولاية على هذا. لأنه رجل جدي ذو ضمير ووجدان لا يرى مثل هذه الأمور صواباً في أي وقت. لذلك أصر على عزل المتصرف من وظيفته وتقديعه إلى المحاكمة. ولهذا صدر أمر إلى مدير الولاية بإيقاف البحث الذي كلف به قاسم .

لم يتطرق رئيس الوزراء إلى الحديث عما إذا كان قائد فيلق المشاة التركي الرابع الذي لطخ نفسه بم جرائم عديدة، سوف يسأل عن وضع قاطع الطريق تحت حمايته، أم لا. وبرأيي فإن تصرف زكي باشا هذا أيضاً سوف يمر دون عقاب .

إن اغتيال المناضلين الأرمن واحداً من بينهم يدعى دافيد كان سبباً في أن تعم الفوضى في وان. فقد خان دافيد رفاقه وذكر أسماءهم للسلطات التركية. وبتحريض من الشرطة والدرك هاجم المسلمون الأرمن المدنيين العزل فقتل 33، وجرح 6، وبلغ عدد المفقودين 23، وبفضل التدابير العاقلة التي اتخذها الفريق قائد المنطقة العسكري، وبتدخل القناصل، لم تنتسح مذبة الأرمن إلى حد كبير.

تلقيت البرقية الثانية من معاون قنصل وان المؤرخه في 13 / 26 من هذا الشهر، بعد حديثي مع رئيس الوزراء. فأرسلت مضمون البرقية إلى فريد باشا مع ترجمان السفارة الاول .

وقد أدلى رئيس الوزراء بتصريح إلى د س ت مايكوف قال فيه إنه بناءً على البرقيات الواردة من السلطات المحلية فإن الوضع في وان خطير جداً، وإن الوالي طلب من الباب العالي إرسال ثمانى وحدات عسكرية للحفاظ على الأمن العام. لكن الواقع الآن أنه أرسلت وحدتان عسكريتان. (صفحة 23) ولقد حاول رئيس الوزراء في حديثه معي أن يحمل تأمر الثوار الأرمن حصراً مسؤولية الفوضى والشغب الذي حصل في وان، وأن الحكومة التركية لن تكون مسؤولة عما يجري .

اعتزضت على فريد باشا، وقلت إن لجوء الثوار الأرمن إلى الجرائم، وإن مثل هذا الإخلال بالنظام، هو نتيجة طبيعية للضغط المنظم الذي يمارسه المسلمون على الأرمن، ولاستفزازهم، لإجبارهم على الرحيل عن تركيا. وهكذا حاولت لفت انتباه الحكومة التركية إلى نتائج مثل هذه التحركات الخطيرة. لكن مع الأسف لم يتم الاهتمام بالقدر الكافي بتوصياتي التي أوصيت بها بنية حسنة.

صورة برقية ترمز معاون قنصل وان

رقم 523/113 ملحق

20/7 أيار 1908

استانبول 1908

بدأت البارحة عمليات التفتيش. اتخذت كافة التدابير الاحتياطية. تم مساعدة المخبرين اعتقال 12 فدائيًا من دون مقاومة. كانوا مختبئين في شبكة الجاري المائية تحت الأرض. كان أحدهم هو قائدهم، وقاتل دافيد في الوقت نفسه. عثر على كميات كبيرة من الأوراق. تم استتباب النظام تمامًا بفضل التدابير الفعالة التي اتخذتها السلطات الرسمية. لم يتم العثور بعد على السلاح وعلى القادة الثلاث الآخرين. وبحسب ما يروى فإن هناك بين المعتقلين أشخاص من التابعة الروسية. كيف سأتصرف تجاه هؤلاء. إنني بانتظار توجيهاتكم بكل احترام. قدم طاهر باشا إلى هوشاب في طريقه إلى الحدود. وصلت الاموال. ستقوم لجنة بتوزيع الخبز على الجموع التي تعاني الجوع.

الوضع في الإمبراطورية العثمانية

خبر سري من د س ت سينوفيف

رقم 37

21 شباط / 6 آذار 1909

قام المسلمون في قضاء مرعش التابع لولاية حلب ببعض التحركات والاجراءات تجاه المسيحيين في بداية كانون الاول. ويشكو المسيحيون كثيرًا وخاصة منهم الأرمن، من مثل هذه الإجراءات. وقد وردت في الأونة الأخيرة شكايات كثيرة من ولايات قسطنطينية وأنقره وسيواس ومعمورة العزيز. إذ يبرز الشغب والشجار بين المسلمين والمسيحيين بشكل مستمر في هذه المناطق.

الأكراد في ولاية أرضروم لا يقبلون بنظام الحكم الجديد. وهم يعارضون، بواسطة أقاربهم الموجودين في كتيبة حميدية التي شكلت منهم، دفع الرسوم، ويعلنون صراحة عدم قبولهم الحكومة الجديدة.

جراة الأرمن التي استمدوها من تطبيق الدستور من جديد، وتصرفاتهم الوقحة، وإعجابهم بانفسهم، بل وحتى سلوكهم المغرور، أيقظ الكراهية والنفور منهم بين المسلمين.

وزالت الثقة بالأرمن حتى بين طليعة الشباب التركي. يكسب الأرمن الأسلحة بكميات كبيرة، رغم مراقبة الشباب التركي الشديدة. وبحسب المعلومات التي أعلمنا بها قنصلنا في أرضروم، فإن الأرمن يشترون السلاح بكثرة، ويبدو كأن أمورًا حيوية

ستقع في أراضوم.

الأكراد وإن كانوا يتصرفون نفس التصرف تجاه الأرمن. ولا تتمكن الإدارة المحلية بأي شكل من القيام بأي تحريك لإنهاء تصرفات الأكراذ الكيفية.

كان قد انتخب في وان نائبان مسلمان ونائب أرمني واحد ولم يكن المسلمون يضمرون أي عداة تجاه المسيحيين. ويعمل الأتراك على إقامة علاقات صداقة مع الأرمن. لكن الأرمن وبتحريض من المتأمرين، لم يتمكنوا من التقرب من الأتراك.

وفيما لم يكن الأرمن في بيتليس يشكون من الأتراك، أو من الأكراذ، تؤسس للجان الثورية الأرمنية الجمعيات التي تقوم بنشاطات واسعة، إذ يجتمع أعضاء الجمعية كل يوم أحد في كنيسة بيتليس فيتظاهرون ويلقون الخطب. إنهم يجمعون الأرمن ذوي الأفكار الثورية في مكان واحد ومعرضونهم على محاربة نظام الحكم. وعندما منعت المظاهرات الأرمن من إصاق الملصقات التي تحمل معنى الدعوى نفسها، في كل مكان. ويتم بيد الأرمن في هذه الفترة جمع الرسوم لسد احتياجات الثورة، واحتج كثير من الأرمن بأن هذه التصرفات لن تجلب على الأرمن سوى الضرر، وإنهم لن يدفعوا أموالاً من أجل السلاح، وعلى إثر ذلك هددت اللجان الثورية باستعمال الشدة، وبإعمال السيف في المعارضين. وعلمنا أنه تم بهذا الشكل إسكات هذه المجموعات.

لغناية س د سازانوف . .

رقم 29326/117

تشرين الثاني 1912

وردت في المذكرة رقم 755 في 5 تشرين الثاني رسالة رئيس مستشارية الوزراء (31 تشرين الأول 1912) وقد أضاف في الرسالة خمس مواد بشأن حماية أرمن تركيا. كما أشير إلى ضرورة اشتراكي في بحث هذا الموضوع. وقد التقيت يوم استلمت الرسالة بأثنين من كبار الأرمن (المناضلين) هما ازهوراب عضو البرلمان التركي السابق، ومارديكيان عضو مستشارية البطريركية الأرمنية. وقد أفاد هذان الشخصان أنهما لن يتكلما بإسميهما بل سيتكلما باسم البطريركية الأرمنية وباسم الأمة الأرمنية، وشرحا بياس وتشاؤم تزايد الفوضى في الإمبراطورية التركية مع مرور الوقت، وأن وضع الشعب الأرمني يزداد سوءاً يوماً إثر يوم.

(صفحة 645) طلباتنا بسيطة جداً قال ج زوهراب ومارديكيان (إننا نطالب فقط بعدم التعدي على حياتنا وممتلكاتنا، وبحقنا في الحياة في إطار القانون، لكن الحكومة التركية لن تتمكن من تأمين حقوقنا هذه، أو إنها لا تريد تأمينها. عندما أعلنت المشروطية (الدستور) في تركيا، أيدها الأرمن من الأعماق مفكرين بأن العذاب الذي استمر قروناً قد انتهى، حتى إنهم غضوا الطرف عن منجأة أضنة التي وقعت عام

1909، واعتبروا أن مسؤوليتها تقع على النظام السابق، لكن الأحداث التي جرت فيما بعد جعلت الأرمن يندمون على أنهم صدقوا بسهولة. فالأكراد كما هم منذ القديم يسلبون وينهبون من الشعب الأرمني الذي لا حاية له، وينكونه، ويستبدون به. لكن الإداريين الأتراك كما في كل زمان لا يتخذون أي إجراء لمنع أولئك، رغم أنهم يرون هذه الفضائع. الأراضي التي استولى عليها الأكراد لم تُعد إلى الأرمن، لذلك فوضع الأرمن سيء جدًا. وقد بدأت في الأونة الأخيرة ترد الأخبار عن التحضير لمذابح جديدة. كل هذه الأمور أوقعت أرمن تركيا في يأس.

بعد ذلك جرى الحديث عن سبب زيارة الهيئة الأرمنية، فأوضحا (أنه ليس أمام الشعب الأرمني من حل سوى مراجعة روسيا) فروسيا هي الوحيدة التي يمكنها أن تتقدم من هذا الوضع. وفي أثناء حديثهم أوضحا هذا أيضًا «إن الشعب الأرمني لم يعد يثق بأي إصلاح تركي حتى لو كان تحت رقابة أوروبية. فهم يرون أن نتائج إصلاحات مقدونيا الفاشلة تبين أن الشعب لن يستفيد أية فائدة طالما كان الإداريون الأتراك في السلطة». وعلى هذا، فبحسب تفكير زوهراب ومارديكيان فإن الشعب الأرمني يمكنه أن يتخلص بتدبير جذري (راديكالي)، وهذا يكون باحتلال روسيا الولايات الأرمنية، على أن لا يكون هذا الاحتلال عابراً، بل يجب أن يكون احتلالاً دائماً بقدر احتلال النمسا للبوسنة حتى عام 1908 (صفحة 646) إن كافة الأحزاب الأرمنية بما فيها حزب الطاشناق تطالب الآن بالاحتلال الروسي.

قلت لهما أخذاً بعين الاعتبار أن إبعاد الأرمن عنا لن يكون مناسباً لمصلحتنا (إن الحكومة الروسية وكالعادة على مر العصور تنظر إلى مصائب الشعب الأرمني بتأثر بالغ). وأجبت على دعوة ممثلي الأرمن إجابة مترنّة جدًا. لكنني وعدت بإيصال كل ما قيل إلى قصر الامبراطورية الروسية، وبينت أنه لا يمكن التدخل بأي شكل ما لم تضع حرب البلقان أوزارها.

لاشك أبداً زوهراب ومارديكيان يعبران عن تطلمات الشعب الأرمني وأماله. كان مارديكيان حاضراً لحادثة التي أجريتها مع البطرك أورشاروني، ومنحني ذلك ثقة أكبر. كرر البطرك الأرمني ما قاله ممثلاً للأرمن، وتوسل بشدة أن تعمل الامبراطورية الروسية على إنقاذ الشعب الأرمني المسكين.

منذ عام 1894 إلى عام 1896 وحتى اليوم، أي منذ مذابح الأرمن، لم يحدث في اسطنبول أي تغيير أو تطوير. فالفرمانات التي أصدرها عبد الحميد في 20 تشرين الأول 1895 بشأن الولايات الأرمنية تحت ضغط روسيا وفرنسا وإنجلترا، بقيت كأحرف ميتة. مع تطور الوضع تثير قضية الأراضي التوتر. ثمة أراض كثيرة يسيطر عليها الأكراد، لكن الحكومة تدعمهم بدلاً من اتخاذ التدابير ومنعهم. وقناصلنا، جميعهم، يتحدثون عن مختلف أعمال السلب والنهب والظلم والاضطهاد الذي يمارسه الأكراد. فهم

يجرون النساء الارمنيات على أن يسلمن، ولا يعد هؤلاء المجرمون في أي يوم من الأيام مسؤولين عما اقترفوه. التقرير الذي قدمه البطريرك للباب العالي ولوزير العدل يشرح الواقع، وما يتعرض له الأرمن على يد أتباع السلطة من نهب وظلم وفظائع.

هذه الإيضاحات كلها تبين أن الشعب الأرمني يتمسك بطرف روسيا مع مرور الزمن. وتبدو هذه الرغبة صادقة ونابعة من الأعماق. وهذا الميل إلى روسيا منتشر بين البرجوازية والمتقنين الأرمن أيضًا. الأحزاب الثورية بدأت تفقد مكانتها، وحلت محلها أحزاب جديدة تأسست على برامج محافظة. وبحسب ما أفادنا به قناصلنا في وان وبيازيدوبيتليس وأرضروم وطرابزون فإن الأرمن في هذه الولايات مؤيدون لروسيا، وهم بانتظار وصول جيوشنا، أو يطالبون بإجراء إصلاحات تحت إشراف روسيا. وبحسب ما أعلمنا به قنصل بيازيد في 21 تشرين الثاني، فإن كافة الأرمن يتصرفون الآن تصرفًا عدائيًا تجاه تركيا ويطالبون بالحماية الروسية، وينتظرون قيام الجيش الروسي باحتلال الأراضي الإرمينية، وبتترك الأرمن يتوسل روسيا لإنقاذ الشعب الإرميني الوجود في تركيا.

برأي علينا الاستمرار في موقفنا الداعم هذا، ويجب ألا ننسى أن الوضع في الولايات التركية الإرمينية مثير للقلق، ومن المحتمل اندلاع عرصات وقلاقل في أي لحظة. وإذا لم يثق قياديو هذا الشعب بأنهم سيحصلون على مساندتنا ودعمنا لهم في حال حصول منحة، فإنهم سيلجؤون إلى "الدول الثلاث". وعندها نضيع فرصتنا، وتنتقل إلى الدول الأوروبية. برأيي علينا أن نحبر البطريرك ومختلف الفئات في اسطنبول بأن الدولة الروسية تنظر بجدية وواقعية إلى مطالب الشعب الأرمني. فمثل هذه الوعود تعزز من ثقة الأرمن بنا وتزيدها، وتوقظ فيهم الآمال، وتحوّل دون لجوئهم إلى الدول الكبرى في حال وقوع أي منحة.

لكن احتلالنا الولايات الإرمينية لم يحن بعد. في الوقت نفسه علينا عدم نسيان المصير الكئيب للإصلاحات الإرمينية التي جرت في عام 1889. في حال استمرار الوضع الفوضوي في تركيا، فإن أي إصلاحات لا يمكنها وقتها أن تهدئ من الوضع، وربما سيكون من الضروري عندها دخول جنودنا إلى تلك المناطق.

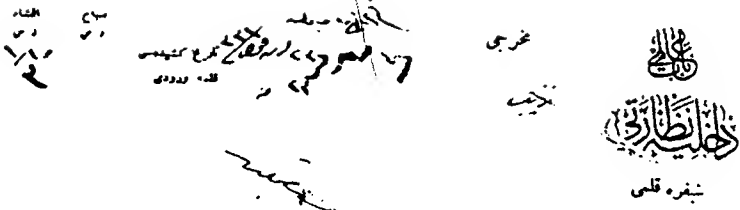
(5) الوثائق



(5) الوثائق ...

[illegible]

۱۱/۱۰
۱۱/۱۰
نم ضمیمه
مجلس



بیره جی دزیه کلام . سوجده فخر ایزدیه کینج جیله و قادیانیه و عه
و عینیه کونیزد جی اولانده بیره جی و ز سونه انکاز ایدیه ای . سو فای عه
صورت جیله ایکنده در یالک بیره جی ، رعه ، عینیه و جوار ایدیه ایکنده
بوندین و بیره جی ایزدیه ایکنده ایکنده فخر ایزدیه ایکنده
وین فخر ایکنده اجرا ایدیه جی در حال فخر ایزدیه ایکنده
سور فخر ایزدیه جی فخر ایکنده ایکنده فخر ایزدیه ایکنده
ایکنده فخر ایزدیه ایکنده ایکنده فخر ایزدیه ایکنده
ایکنده فخر ایزدیه ایکنده ایکنده فخر ایزدیه ایکنده

ای / ۱۱

حفظ

٢٥

عمدة القزوينيه

" نجه "

ائمت ارميه مريد
 قلى
 عوى
 خصوصى
مستعمل

... ارفروم ... ارفروم ... ارفروم ...
 ... قتل ايدوكدى ... ايدوكدى ... ايدوكدى ...
 ... ارفروم ... ارفروم ... ارفروم ...
 ... اولايد ... اولايد ... اولايد ...

54
 162
 ...
 ...

مذکور شد۔ اندوہ دہیترید ازین قیامت و کافران کثیر
فجہ قضا - صاحب کبدہ متوفی
سید،

[illegible]

21. 11. 1911

شده

2.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خَلِّفَ النَّبِيَّ

آلة، مضوم، اورنگ، جب، عذوق، حری

محمودة الدين، قونية قسطنطيني طائفة ولايت بريجه

مجلسه هجدهم

نہ ہوتی ہے

ورقة رقم ١٠٠٠

~~CONFIDENTIAL~~

فصلنامه علمی پژوهشی

مجلس شورای اسلامی
کتابخانه

10/25/2011

12

۱-۱. انگریزی سوف

دینے کی بات ہے

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

19

کفر و طرد

1. 1. 1.

وَأَمَّا بَنُو إِسْرَءِيلَ

25

1

تیسرا نمبر

24

100

۱۲۱

5

1

40

22/

W. J.

225

۱۰۰

13/16

12

المشقة

أمة الملة الملة

اور ان ابواب العالی،

[illegible]

20

١٠
موجوده
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

١- خدم و بديع
 ٢- مكن
 ٣- مكن
 ٤- مكن
 ٥- مكن
 ٦- مكن
 ٧- مكن
 ٨- مكن
 ٩- مكن
 ١٠- مكن
 ١١- مكن
 ١٢- مكن
 ١٣- مكن
 ١٤- مكن
 ١٥- مكن
 ١٦- مكن
 ١٧- مكن
 ١٨- مكن
 ١٩- مكن
 ٢٠- مكن
 ٢١- مكن
 ٢٢- مكن
 ٢٣- مكن
 ٢٤- مكن
 ٢٥- مكن
 ٢٦- مكن
 ٢٧- مكن
 ٢٨- مكن
 ٢٩- مكن
 ٣٠- مكن
 ٣١- مكن
 ٣٢- مكن
 ٣٣- مكن
 ٣٤- مكن
 ٣٥- مكن
 ٣٦- مكن
 ٣٧- مكن
 ٣٨- مكن
 ٣٩- مكن
 ٤٠- مكن
 ٤١- مكن
 ٤٢- مكن
 ٤٣- مكن
 ٤٤- مكن
 ٤٥- مكن
 ٤٦- مكن
 ٤٧- مكن
 ٤٨- مكن
 ٤٩- مكن
 ٥٠- مكن
 ٥١- مكن
 ٥٢- مكن
 ٥٣- مكن
 ٥٤- مكن
 ٥٥- مكن
 ٥٦- مكن
 ٥٧- مكن
 ٥٨- مكن
 ٥٩- مكن
 ٦٠- مكن
 ٦١- مكن
 ٦٢- مكن
 ٦٣- مكن
 ٦٤- مكن
 ٦٥- مكن
 ٦٦- مكن
 ٦٧- مكن
 ٦٨- مكن
 ٦٩- مكن
 ٧٠- مكن
 ٧١- مكن
 ٧٢- مكن
 ٧٣- مكن
 ٧٤- مكن
 ٧٥- مكن
 ٧٦- مكن
 ٧٧- مكن
 ٧٨- مكن
 ٧٩- مكن
 ٨٠- مكن
 ٨١- مكن
 ٨٢- مكن
 ٨٣- مكن
 ٨٤- مكن
 ٨٥- مكن
 ٨٦- مكن
 ٨٧- مكن
 ٨٨- مكن
 ٨٩- مكن
 ٩٠- مكن
 ٩١- مكن
 ٩٢- مكن
 ٩٣- مكن
 ٩٤- مكن
 ٩٥- مكن
 ٩٦- مكن
 ٩٧- مكن
 ٩٨- مكن
 ٩٩- مكن
 ١٠٠- مكن

خداوندگار ولایت
شیخه
استاذین شریعی

۹۶

۱. في محنته مأمورة قنات عفيفه سبله ورسبه يار مايد اربند ده خانه صافه
الديبره محنته
ناظرناضه

...

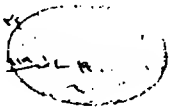
SUBLINE PORTE
MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

S. E. *M. N. N. N. N.*

Légation de Roumanie,
N° G: *de l'Union, de Pays-Bas et d'Espagne*
N° S:

137

13851-18



Laist ...
que ...

1927
12

COPIE

Il est à la connaissance
de la lég. de S. M. le Roi
de Roumanie, (de l'Union, de
Roum. des Pays-Bas, d'Espagne)
que le S. E. M. N. N. N. N.
actuellement devant la juridiction
constitue tous les auteurs des
méfaits commis pendant la
guerre à l'occasion de la défor
mation des ...
Personne atteinte de but, des
commissions d'enquête ont
été instituées tant à Copenhague
qu'à Paris, en vue de
déterminer les coupables, sans distinction
de race et de religion indépendan
ment de ceux qui ont été

arrêts paup'rs et déferés à la
justice

Le St. St. ayant à cœur
d'éclaircir cette question
dans un esprit de haute
équité et d'impartialité a
décidé d'adjointre aux
susdts Commission d'enquête
des membres étrangers choisis
parmi les juristes des Paysans.

Sur cet ordre d'idées, le
St. St. des Aff. Int. a
l'honneur de prier la lég. Rle
de vouloir bien faire d'urgence
après de son St. les démarches
nécessaires en vue d'assurer

la nomination de deux membres
danois, suédois, hollandais, espa-
gnols ~~français~~ au sein de la susdte
Commission et de lui faire connaître
au plus tôt le résultat de ces
démarches. Que le St. St. ^{la, ci-jointe}

~~Le~~ mura lui se'crue
à cette demande

Il est lui entendu que tous
les frais de voyage, apparemment
et autres de ces membres seront
à la charge du S. G.

MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES

Le Directeur Général des Ateliers Postaux	Le Directeur	Le Chef de Bureau	Le Rédacteur
<i>Vee</i>	<i>[Signature]</i>		

S. E. Mole Herbage
Cytisus stracheyi

N. G. 15572

S: 92

16 June

Object:

différents membres des
commissions chargés d'élaborer
le projet de loi sur les
statuts des députés

✓ —
Kammur H:

David 4-3

Εξαρτάται :

17 hours 45

Side:

19 April

6 Aug. 1968

7/ Mar 11. 396.34

9. Et. a eu l'honneur...
 de recevoir la note...
 verbale sur la dép. de
 l'U. de la... a
 bien voulu lui en adresser
 la... n.°... concer-
 nant l'affaiblissement
 de deux délégués (Garcia)
 aux commissions
 que le 1^{er} de proposait
 d'envoyer le charger.
 Je n'ai pu faire une
 enquête, au sujet sur
 les enfants soumis
 lors de la déportation
 aux effets d'humiliation.

Le Min. H. croit devoir
 porter à la commission ^{pour la} ~~proposer~~ la Lig. H. ^{pour} l'information
 de son fauot, que les commis-
 sions de pacification qui
 ont été envoyées dans
 les provinces de l'Empire
~~avant~~ ~~en même~~ ayant
 reçu en même temps
 la mission de faire
 les enquêtes, voulues sur
 les méfaits susvisés, le
 Min. H. a bien renoncé à
 l'institution des commis-
 sions spéciales plus haut
 mentionnées.

(5) الوثائق ...

LÉGATION ROYALE
des
PAYS-BAS

Constantinople, le 17 Mars 1913.

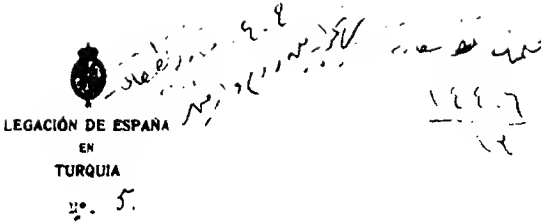
N°395/34 .

En se référant à la note verbale du Ministère Impérial des Affaires Etrangères du 15 de ce mois N° 14405/13 la Légation Royale des Pays-Bas a l'honneur de porter à la connaissance du Ministère Impérial que le Gouvernement de la Reine juge actuellement inopportun de participer à une enquête en des matières où des intérêts Néerlandais ne sont pas directement en cause.

129

Ministère Impérial des Affaires Etrangères
SUBLINE PORTE.

الوثيقة 3/19



En suite à la Note Verbale du 19 janvier, par laquelle la Légation Royale d'Espagne a porté à la connaissance du Ministère Impérial des Affaires Étrangères qu'elle avait transmis par dépêche au Gouvernement Royal le contenu de la Note Verbale N^o. 13851/M^e G. 171 du 13 janvier écoulé, la Légation Royale a l'honneur de communiquer au Ministère Impérial qu'elle a reçu une dépêche dans laquelle le Gouvernement Royal lui fait savoir que tout en remerciant le Gouvernement Impérial de son aimable invitation, dont il apprécie la haute valeur, regrette pour le moment n'être pas à même de faire la nomination de deux Magistrats espagnols adjoints à la Commission d'enquête.

Constantinople le 17 Mars 1919.

ISUATION DE SUKOR

Constantinople, le 19 Avril 1919.

NOTE VERBALE

Se référant à la Note Verbale de la Sublime Porte en date du 13 Février dernier sub No. 13851/18, concernant la nomination de deux magistrats suédois comme adjoints aux commissions ottomanes d'enquête chargées de poursuivre les auteurs des méfaits commises pendant la guerre à l'occasion des déportations des ressortissants ottomans tant musulmans que non musulmans, la Légation Royale a l'honneur de porter à la connaissance du Ministère Impérial des Affaires Etrangères qu'elle vient de recevoir du Ministère Royal des Affaires Etrangères un télégramme en date du 11 courant, communiquant que le Gouvernement du Roi ne se voit pas à même de satisfaire à la demande d'adjointer des juristes suédois aux dites commissions.

تاریخ: ۱۳۰۲/۱۰/۱۰
محل: ...

Libération de Danemark

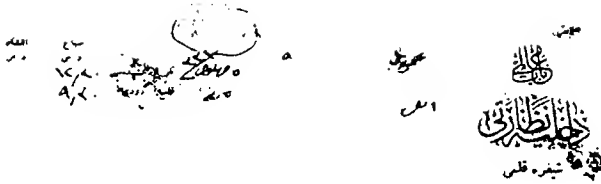
Constantinople, le 7. avril 1919

Note verbale

Mr 3

En réponse à la note Verbale
que le Ministre Impérial Ottoman des Affaires Etrangères
a bien voulu lui adresser en date du 15. février a.c. sous
le N° 13851/18, la Légation Royale a l'honneur de porter à
Sa connaissance, d'ordre du Ministre des Affaires Etrangères
du Roi, que, dans les circonstances actuelles, le Gouverne-
ment Royal croit ne pas devoir nommer des Délégués à une
Commission chargée d'une enquête qui ne touche pas directe-
ment les intérêts danois.

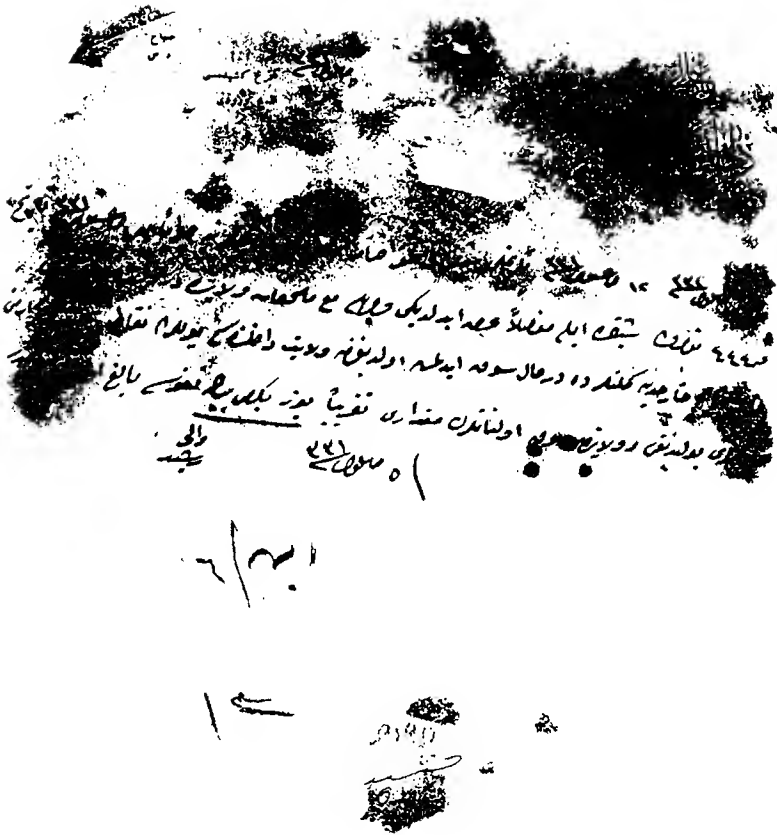
Au Ministère Impérial Ottoman des Affaires Etrangères
Sublime Porte.



مجلس الوزراء
 الجمهورية التركية
 وزارة الداخلية
 رقم ١٠٠٠
 تاريخ ١٠/١٠/٤٨
 الموضوع: تهجير الارمن
 في تاريخ ١٠/١٠/٤٨
 قد صدرت اوامر
 بتهجير الارمن
 من يوزكات و
 قير وهايانا
 ونالبي خان
 مع الارمن
 المهجرين
 من انقره
 الى
 اوراق الباب العالي
 وزارة الداخلية
 مديرية الامن العمومية
 الشعبة الثانية
 رقم ٦٦/٦٨

١٠

خدای تعالی
 بخیر و قلمی
 غرض
 از ثبت
 الله و رزقی
 کفرج کبیر
 سبح
 الله



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خلفا نظار

اصفیت المکره مبررہ

فلاحی

عبد علی

۴۴ حصہ ۲

۴۹

(خفیہ)

نادره	ولایتہ	کلیں پیکر	ولايت	پولی	مصرفلئے
سورجھند	-	سورجھند	-	جاٹک	-
آٹان	-	سیواس	-	باجیلہ	-
اگرہ	-	طبرستان	-	صفید	-
آجرین	-	تاساروی	-	صمیم	-
نیسی	-	فوپ	-	فرامی	-
حصہ	-	مصروف لیزر	-	فوس شریف	-
سجدا	-	سجمل	-	فلش شریف	-
چغلت	-	چغت	-	صفید	-
چغاڑ	-	چمن	-	کیک	-
سلیم	-	بلوونفہ	مصرفلئے	قصری	-
دلاوند کار	-	ازرت	-	دلاوند کار	-

۱۳۴۱ هجری قمری

मि. सि. १५

وَعَنْ تَقِيَّةٍ

گوریه نرسد و ایچ اراری و عکری یقه بنائو بدو ارون سوقیا تک قطعه
تقو استیکندید تیدی قدر چقا بوندون باتقا آرند و بچ بسب ووسه
ارین اچاره اوکاس تینا تیغ افور
۲۲۲
طس

۱۰۰



خاتمة نظائره

امور میانیہ و بیرونیہ امور
صوبہ فوجی

پ

[illegible]

الهوامش

هوامش مدخل (ص 23 - 30)

1 Nejat Göyünç, Osmanlı İdaresinde Ermeniler, İstanbul 1983, s. 42; Hakkı Dursun Yıldız, «10. Yüzyılda Türk-Ermeni Münasebetleri», Tarih Boyunca Türklerin Ermeni Toplumu İle İlişkileri Sempozyumu, Ankara 1985, s. 29-51.

2 Bkz. Steven Runciman, Geschichte der Kreuzzüge, Alm. trc. Peter de Mendelssohn, München 1957, I, 70-71 ; N. Göyünç, Aynı eser, s.47.

3 N. Göyünç, Aynı eser, s. 47.

4 Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s. 49.

5 Bkz. Yusuf Halaçoğlu, «Tapu-Tahrir Defterlerine göre XVI. Yüzyılın İlk Yarısında Sis Sancağı», Tarih Dergisi, sayı 32(İstanbul 1979), s. 819-892.

6 Erdal İter, «Ermeni Mes'elesi'nin Perspektifi ve Zeytûn İsyanları (1780-1880)», Ankara 1988, s. 29.

7 Benjamin Braude-Bernard Lewis, Christians and Jews in the Ottoman Empire, New York, London 1982, I, 89-100; Ayr. bkz. Kevork Bardakjian, «İstanbul Ermeni Patrikliğinin Doğuşu», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000, s. 89-105.

8 Bkz. Y. Halaçoğlu, Aynı makale, s. 830-834.

9 Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s. 51.

10 Ahmet Cevdet, Tarih-i Cevdet, İstanbul 1309, XI, 9.

11 Aynı eser, s. 8-10, 34.

12 Kâmuran Gürün, Ermeni Dosyası, Ankara 1983, s. 66.

- 13 Bkz. BA, Maliyeden Müdevver Defterler (MAD), nr. 16209, s. 4-8.
- 14 Bernard Lewis, Modern Türkiye'nin Doğuşu, Çevr. Metin Kırıatlı, Ankara 1970, s. 51. Çark bu kimsenin adını Hetum olarak vermektedir (Y. G. Çark, Türk Devleti Hizmetinde Er-meniler (1453-1953), İstanbul 1953, s. 248)
- 15 Gürün, Aynı eser, s. 69.
- 16 Çark, Aynı eser, s. 248.
- 17 Çark, Aynı eser, s. 248.
- 18 تم التوصل إلى عدد النفوس الموجود في الجدول بضرب عدد البيوت في العدد خمسة (أي باعتبار عدد نفوس كل عائلة خمسة افراد معدلا من ضمنه الأب والأم) ثم أضيف عدد العزاب إلى المجموع. لذا تعد هذه الأرقام تخمينية
- 19 Bkz. Feridun Emecen, XVI. Asırda Manisa Kazası, Ankara 1989, s.62-63.
- 20 مثلاً سُجل يهود مدينتنا سعرد وحسن كيف ضمن جماعة السريان الموجودة في مدينة ماردين وحواليها تحت اسم «أرمنيا» (Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s.26, 87).
- 21 TD, nr. 177, s. 7-37, sene 943 (1536).
- 22 اسم هذه المدينة في هذه الدفاتر حسني منصور (TD, nr. 71, s. 275-326, sene 925 / 1519).
- 23 كانت نفوس المسلمين عام 1585م 11255، ونفوس النصارى 3560، ونفوس اليهود 315، (Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s. 27. 1585).
- 24 TD, nr. 64, s. 673-713, sene 924 (1518).
- 25 Adana sancağına tâbi. TD, nr. 177, s. 207-218.
- 26 يحتوي على نفوس مدينة عينتاب ونواحيها عام 943هـ (1536م) (TD, nr. 186, s. 7-84) من هؤلاء الأرمن كان ثلاثة منهم قد أتى من ماردين وأربعة من أركانيه واثنان من خاربوط واثنان من مرعش واثنان من زيتون وواحد من أذربيجان وواحد من أرفة وواحد من جمليك واستقروا هنا.
- 27 Adana sancağına tâbi. TD, nr. 177, s.277-300.
- 28 Malatya sancağı kazalarından. TD, nr. 71, s. 179-194.
- 29 TD, nr. 200, s. 837-909.
- 30 Ergani sancağı nahiyelerinden. TD, nr.64, s. 581-595.
- 31 TD, nr.64, s. 757-862.
- 32 TD, nr. 64, s. 507-530.
- 33 Mardin sancağı nahiyelerinden. TD, nr. 200, s. 696-729.
- 34 من ضمن نفوس المسلمين كان 14047 فرداً من عشيرة دول قادر و 23266 من عشيرة بولوس و 16236 من العشائر الرحل الأخرى (TD, nr. 200, s. 917-1059).
- 35 Adana sancağı nahiyelerinden. TD, nr. 177, s. 155-185.
- 36 Amid eyaleti sancaklarından. TD, nr. 64, s. 535-577.
- 37 Burada Erzincan şehrinin nüfusu verilmiştir (TD, nr.60, s.4-9, sene 922 / 1516).
- 38 Tokat kazası nahiyelerinden. TD, nr.287, s.209-241, sene 941(1536).
- 39 TD, nr. 90, s.170-180, Yavuz dönemi.
- 40 Adana sancağına tâbi nahiye. TD, nr. 177, s. 191-205.
- 41 (TD, nr. 64, s. 605-660) ويذكر سيمون البولوني الذي أتى إلى خربوط في بداية القرن السابع عشر أن نفوس الأرمن منه بيت (Bkz. Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi, 1608 - 1619, yay. Hrand D.) (Andreasian, İstanbul 1964, s. 89).
- 42 Tokat kazası nahiyelerinden. TD, nr. 287, s. 140-183.
- 43 هذه المدينة من نواحي أضنة. وكان الأرمن موجودين في قلاع بارس-برت ومالواس والنهاسا (TD, nr. 177, s.219-276).
- 44 (Bkz. TD, nr.33, s.7-170) بحوي سجل نفوس مدينة قيصري والقرى العائدة لها عام 906هـ / 1500م.
- 45 من نواحي قضاء طوقات (TD, nr. 287, s.243-323).
- 46 ناحية تابعة لسنجق أضنة (TD, nr. 177, s. 301-342).
- 47 أحد سناجق إيالة أميد (TD, nr. 64, s. 717-754).
- 48 ناحية تابعة لقضاء طرسوس (TD, nr.229, 264 v.d).

- (49) من نواحي قضاء طرسوس (TD, nr. 229, s. 458 v.d).
 (50) من سناجق آيالة أميد (TD, nr. 200, s. 355-370).
 51 TD, nr. 90, s.1-134.
 52 TD, nr. 200, s. 461-694.
 53 تمت معرفة الوضع السكاني من دفتر التحرير رقم 90 العائد إلى عهد السلطان ياوز سليم.
 54 TD, nr. 200, s.325-354.
 55 TD, nr. 200, s. 763-830.
 56 TD, nr. 64, s.387-451.
 57 TD, nr. 64, s. 862 v.d.
 (58) من نواحي سنجق أضنة (TD, nr. 177, s. 105-141).
 (59) من نواحي سنجق ماردين (TD, nr. 200, s. 373-458).
 (60) من سناجق آيالة أميد (TD, nr. 64, s. 327-346).
 (61) كان سنجق سيس في ذلك التاريخ قلاع سيس وفله وأنافوزا ولامبان وكوبدره وبابريس برت (TD, nr.178, s. 7-130, sene 943).
 (62) (TD, nr. 287, s. 325-351, sene 961). ويقول سيمون البولندي الذي زار سيواس في بداية القرن السابع عشر إن مجموع نفوس الأرمن في هذه المدينة يبلغ ستمئة بيت (Bkz. Aynı eser, s.87).
 (63) هي من سناجق آيالة أميد (TD, nr. 64, s.455-503).
 64 TD, nr.229, s. 27-263.
 (65) (TD, nr. 287, s. 1-17, 54-69, sene 961). يقول سيمون البولندي إن نفوس الأرمن هنا تبلغ 500 بيتاً.
 (66) من نواحي طوقات (TD, nr. 287, s. 116-139).
 (67) من النواحي التابعة لطرسوس (TD, nr. 229, s.360 v.d).
 (68) من نواحي طوقات (TD, nr. 287, s.183-208).
 (69) من نواحي سنجق أضنة (TD, nr. 177, s. 45-89).
 70 Bkz. TD, nr. 287, s. 317-318.
 71 Bkz. N. Göyünç, Aynı eser, s. 28-29.
 72 Bkz. Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi, s. 90.

هوامش (1) نظرة عامة على المسألة الأرمنية حتى الحرب العالمية الأولى (ص 31 - 58)

- 1 Yuluğ Tekin Kurat, Osmanlı İmparatorluğu'nun Paylaşılması, Ankara 1986, s. 12.
 2 Kemal Beydilli, «1828-1829 Osmanlı-Rus Savaşında Doğu Anadolu'dan Rusya'ya Göçürülen Ermeniler», Belgeler, nr. 17 (1988), s. 368.
 3 «Aynı makale», s. 366.
 4 «Aynı makale», s. 405, 453.
 5 «Aynı makale», s. 383-85, 412, 419, 436.
 6 «Aynı makale», s. 387.
 7 Esat Uras, Tarihçe Ermeniler ve Ermeni Meselesi, İstanbul 1976, s. 199.
 8 Enver Ziya Karal, Osmanlı Tarihi, Ankara 1962, VIII, 66.
 9 Muahedat Mecmuası, İstanbul 1298, V, 166; Cevdet Küçük, Osmanlı Diplomasisi'nde Ermeni Meselesinin Ortaya Çıkışı, 1878-1897, İstanbul 1986, s. 8-12.
 10 Midhat Sertöğlu, «Türkiye'de Ermeni Meselesi», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, nr. 4 (1968), s. 22.
 11 Muahedat Mecmuası, V, 139; Küçük, Aynı eser, s. 14.
 12 Uras, Aynı eser, s. 430; Gürün, Aynı eser, s. 129.
 13 Gürün, Aynı eser, s. 126.
 14 Gürün, Aynı eser, s. 129; N. Göyünç, Aynı eser, s. 61-62.
 15 Gürün, Aynı eser, s. 129; N. Göyünç, Aynı eser, s. 62-64.
 16 Uras, Aynı eser, s. 431-42; Gürün, Aynı eser, s. 130-32; N. Göyünç, Aynı eser, s. 64.
 17 Uras, Aynı eser, s. 442-55; Gürün, Aynı eser, s. 132-34; N. Göyünç, Aynı eser, s. 64-65.

- 18 Gürün, Aynı eser, s. 133.
 19 N. Göyünç, Aynı eser, s. 63-64.
 20 Gürün, Aynı eser, s. 132.
 21 Küçük, Aynı eser, 23-30; Gürün, Aynı eser, s. 114.
 22 Küçük, Aynı eser, s. 75 v.d.; Gürün, Aynı eser, s. 120.
 23 Ercüment Kuran, «Ermeni Meselesinin Milletlerarası Boyutu (1877-1897)», Tarih Boyun-
 Türklerin Ermeni Toplumu İle İlişkileri Sempozyumu, Ankara 1985, s. 20.
 24 Erzurum ve Kumkapı olayları için bkz. Uras, Aynı eser, s. 458-64; Gürün, Aynı eser, s. 140-44.
 25 Küçük, Aynı eser, s. 108; Gürün, Aynı eser, s. 144-45.
 26 Uras, Aynı eser, s. 464-69; Gürün, Aynı eser, s. 145-46; Turgut Işıksal, «Ermeni Faali-yetleriyle İlgili Araştırmalarda Osmanlı Belgelerinin Önemi ve 1893 Merzifon Olayı», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, nr. 79, 80, 81, (1974), s. 47-52; Aynı müellif, «Ermeni Faaliyetlerinin Bir Bölümü 1893 Merzifon Olayı Belgeleri», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, nr. 82, 83, 84 (1974), s. 25-31.
 27 Uras, Aynı eser, s. 469-77; Gürün, Aynı eser, s. 146-49.
 28 Küçük, Aynı eser, s. 113-14; Kuran, Aynı eser, s. 21.
 29 Küçük, Aynı eser, s. 115 v.d.; Gürün, Aynı eser, s. 168-69; Kuran, Aynı eser, s. 21-23.
 30 Uras, Aynı eser, s. 478 v.d.; Gürün, Aynı eser, s. 149-61.
 31 Küçük, Aynı eser, s. 158-61; Gürün, Aynı eser, s. 171; Kuran, Aynı eser, s. 23-24.
 32 Uras, Aynı eser, s. 499-519; Gürün, Aynı eser, s. 161-66.
 33 Küçük, Aynı eser, s. 161-62; Gürün, Aynı eser, s. 171-72; Kuran, Aynı eser, s. 24-25.
 34 Uras, Aynı eser, s. 519-31; Gürün, Aynı eser, s. 166-67.
 35 Tarık Zafer Tunaya, Türkiye'de Siyasî Partiler, 1892-1952, İstanbul 1952, s. 122-23; Ahmet Bedevi Kuran, Osmanlı İmparatorluğunda İnkılâp Hareketleri ve Milli Mücadele, İstanbul 1956, s. 138-39.
 36 Niyazi Berkes, The Development of Secularism in Turkey, Montreal 1964, s. 308
 37 Ernest Edmondson Ramsaur, The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908; Princeton 1957, s. 71.
 38 Yusuf Hikmet Bayur, Türk İnkılabı Tarihi, I / 1, Ankara 1963, s. 339; Sina Akşin, Jön Türkler ve İttihat ve Terakki, İstanbul 1987, s. 65-69.
 39 Geniş bilgi için bkz. Mehmed Asaf, 1909 Adana Ermeni Olayları ve Anılarım, yay. İsmet Parmaksızoğlu, Ankara 1986.
 40 İ. H. Danişmend, Kronoloji, IV, s.373-374.
 41 Y. H. Bayur, Türk İnkılabı Tarihi, Ankara 1983, II / III, 76.
 42 Tasarı için bkz. Bayur, Aynı eser, s. 108-111.
 43 Bu antlaşma metni için bkz. Bayur, Aynı eser, s. 145-146.
 44 Bayur, Aynı eser, s. 153-154.
 45 Tasarı için bkz. Bayur, Aynı eser, s. 155-156
 46 Tasarı için bkz. Bayur, Aynı eser, s. 159-160.
 47 Bayur, Aynı eser, s. 164.
 48 Anlaşma metni için, bkz. Bayur, Aynı eser, s. 169-172.
 49 Bkz. Rusya Dış Politika Arşivi (AYPR), Siyasî Kısım, nr. 117 / 293.
 50 İttihat ve Terakki Kongresi, İstanbul 1332; Uras, Aynı eser, s. 579; Azmi Süslü, Ermeniler ve 1915 Tehcir Olayı, Ankara 1990, s. 39-41, 64.
 51 Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, Genelkurmay yayınları, Ankara 1979, s.177.
 52 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 19; 2. Şube, Dosya 1, belge 13; 2. Şube, Dosya 1, belge 1; 2. Şube, Dosya 2C / 5-2; 2. Şube, Dosya 2C / 5-3.
 53 Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, s. 181.
 54 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 22.
 55 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 14.
 56 Bkz. Rusya Dış Politika Arşivi, Siyasî kısım, nr. 37, s. 252.
 57 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 15, 16 / 2, 18 / 2; 2. Şube, Dosya 1, belge 11.

- 58 DH. EUM., 2. Şube, Dosya 2F / 9.
- 59 Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, s. 177-185.
- 60 ŞFR., nr. 46 / 2; nr. 45 / 2; nr. 45 / 1.
- 61 Yahya Okçu, Türk-Rus Mücadele Tarihi, Ankara 1953, s. 141.
- 62 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 28 / 1.
- 63 Askeri Tarih Belgeleri Dergisi (ATBD.), Nisan 1987, sayı 86, belge 2050.
- 64 Rusya Dış Politika Arşivi, Siyasi Kısım, nr. 113, 7 / 20 Mayıs 1908, s. 51.
- 65 Rusya Dış Politika Arşivi, Siyasi Kısım, nr. 37, s. 252.
- 66 Österreichischer Haus-Hof-und Staatsarchiv, Politisches Archiv, XII, 463'den naklen N. Göyünç, «Türk Ermeni İlişkileri ve Ermeni Soykırımı İddiaları», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000, s. 10.
- 67 ATBD., Ekim 1985, sayı 85, belge 1966.
- 68 ATBD, Nisan 1987, sayı 86, belge 2051.
- 69 Aynı yer, belge 2052.
- 70 ATBD, Ekim 1985, sayı 85, belge 2003, 2005.
- 71 Wangenheim, Deutsches und Armenien, 1914-1918, yay. Johannes Lepsius, Potsdam 1919, s. 65, 46 nr. belgeden naklen N. Göyünç, Aynı makale, s. 11.
- 72 N. Göyünç, Aynı makale, s. 11.
- 73 Bayur, Aynı eser, III / 3, 20-21.
- 74 ŞFR., nr. 64 / 44.
- 75 ATBD, Aynı yer, belge 2004.
- 76 Ermeni Komitelerinin Amal ve Harekât-ı ihtilâliyesi İlan-ı Meşrutıyyetten Evvel ve Sonra, İstanbul 1332, s. 235-237.
- 77 ŞFR., nr. 46 / 119.
- 78 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 9 / 1.
- 79 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 21.
- 80 ŞFR., nr. 52 / 93, nr. 52 / 235; nr. 52 / 102.
- 81 ŞFR., nr. 52 / 253.
- 82 Türk Tarihinde Ermeniler, yay. A. Süslü, F. Kırzioğlu, R. Yinanç, Y. Halaçoğlu, Ankara 1995, s. 196-197.
- 83 Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, s. 185-186.
- 84 ŞFR., nr. 51 / 192; nr. 52 / 249; nr. 52 / 285.
- 85 ŞFR., nr. 52 / 96-97-98.
- 86 Gürün, Aynı eser, s. 213.
- 87 Bkz. N. Göyünç, Aynı makale, s. 10-11.
- 88 ŞFR., nr. 52 / 94, 102, 297.
- 89 ŞFR., nr. 52 / 188.
- 90 Joseph Pomiankowski, Der Zusammenbruch des Ottomanischen Reiches. Erinnerungen an der Türkei aus der Zeit des Weltkrieges, Zürich, Leipzig, Wien 1928, s. 159'dan naklen N. Göyünç, Aynı makale, s. 12.
- 91 O. Duru, Amerika Gizli Belgeleriyle Türkiye'nin Kurtuluş Yılları, İstanbul 1978, s. 48.
- 92 C.B. Norman, Ermenilerin Maskesi Düşüyor (The Armenians Unmasked), yay. Yavuz Ercan, Ankara 1993, s. 51; Ayr. Bkz. Saime Yüceer, «Birinci Dünya Savaşı ve Kurtuluş Savaşı Yıllarında Bursa Ermenileri», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000, s. 70-71.

- 1 ATBD, Aralık 1982, sayı 81, belge 1830.
- 2 Bayur, Aynı eser, III / 3, 38.
- 3 ŞFR., nr. 52 / 200 (Ek-I); nr. 52 / 281-282.
- 4 ŞFR., nr. 53 / 94.
- 5 Genelkurmay, nr. 1 / 1, KLS 44, Dosya 207, F. 2-3, nakleden, Gürün, Aynı eser, s. 213.

- 6 Bayur, Aynı eser, III / 3, s. 37.
- 7 BA, BEO, nr. 326758.
- 8 Meclis-i Vükelâ Mazbatası, Defter nr. 198, karar sıra nr. 163 (Ek-II); Bayur, Aynı eser, III / 3, s.37-38; Gürün, Aynı eser, 213-214.
- 9 Bayur, Aynı eser, III / 3, s. 40-42.
- 10 BA, BEO, nr. 326758
- 11 Bayur, Aynı eser, III / 3, s.40; Gürün, Aynı eser, 214.
- 12 Takvîm-i Vekâîyî, 18 Receb 1333 / 19 Mayıs 1331, 7. sene, nr. 2189; Bayur, Aynı eser, III / 3, s. 40
- 13 ATBD, Aralık 1982, sayı 81, belge 1832.
- 14 Bkz. Rusya Dış Politika Arşivi, Siyasî Kısmı nr. 117 / 293, s. 647-648.
- 15 ŞFR., nr. 54 / 315 (Ek-III).
- 16 ŞFR., nr. 55 / 292 (Ek-IV).
- 17 ŞFR., nr. 53 / 4.
- 18 ŞFR., nr. 53 / 336.
- 19 ŞFR., nr. 54 / 10 (Ek-V).
- 20 ŞFR., nr. 54-A / 157; nr. 56 / 280; nr. 56 / 387.
- 21 ŞFR., nr. 56 / 278; nr. 56 / 280; nr. 56 / 308.
- 22 ŞFR., nr. 57 / 277.
- 23 ŞFR., nr. 65 / 95.
- 24 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 99 (Ek-VI); 2. Şube, nr. 68 / 94; 2. Şube, nr. 68 / 81; 2. Şube, nr. 68 / 67; 2. Şube, nr. 68 / 96.
- 25 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 101 (Ek-VII).
- 26 Meselâ ŞFR., nr. 54-A / 393.
- 27 ŞFR., nr. 54-A / 59 ; nr. 54-A / 96.
- 28 DH. EUM. 2. Şube, nr. 2D / 13.
- 29 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 83.
- 30 DH.EUM. 2. Şube, nr. 68 / 84.
- 31) مثلاً فقد طلب من الولاية بقرية مشفرة بتاريخ 26 / 07 / 1915 إعلام الحكومة عن عدد ضحايا الأرمن نتيجة الأمراض وحركات التمرد والعصيان منذ بداية الحرب من ولايات طرابزون، أرضروم سيواس، دياربكر، مامورة العزيز وبتليس ومن متصرفيات مرعش وجانيك (ŞFR., nr. 54-A / 112).
- وتبين كذلك انتشار أمراض التيفوس والديزانتري والحمى بين المهاجرين إلى الموصل من الأرمن Konya Vi-lâyetine 25 haziran 1331 / 8 Temmuz 1915 tarihli telgraf, ŞFR., nr. 57 / 337; Zor)
- .(Mutasarrıflığına 21 Kânun - ı Sanî 1331 / 3 Şubat 1916, ŞFR., nr. 60 / 219
- 32 ŞFR., nr.57 / 51 (Ek-VIII); nr. 57 / 71 (Ek-IX).
- 33 ŞFR., nr. 59 / 244.
- 34 ŞFR., nr. 56 / 140; 55-A / 144.
- 35 ŞFR.,nr. 54 / 406 (Ek-X); nr. 54-A / 73; nr. 54-A / 248.
- 36 ŞFR., nr. 54 / 9 (Ek-XI).
- 37 ŞFR., nr. 54 / 162 (Ek-XII).
- 38 ŞFR., nr. 55-A / 84.
- 39 ŞFR., nr. 56 / 186.
- 40 ŞFR., nr. 58 / 38 (Ek-XIII); nr. 56 / 355.
- 41 ŞFR., nr. 56 / 267.
- 42 ŞFR., nr. 58 / 278; nr. 58 / 141; nr. 55-A / 156; nr. 55-A / 157; nr. 61 / 165; nr. 57 / 116; nr. 57 / 413; nr. 57 / 416; nr. 57 / 105; nr. 59 / 235; nr. 54-A / 326; nr. 59 / 196.

الهوامش

- 43 ŞFR., nr. 54 - A / 155; nr. 56 / 114; nr. 56 / 225; nr. 56 / 226; nr. 57 / 89; nr. 57 / 177; nr. 59 / 218.
- 44 ŞFR., nr. 54 - A / 271; nr. 54 - A / 272 (22 Temmuz 1331 / 4 Ağustos 1915).
- 45 ŞFR., nr. 56 / 27; nr. 67 / 186.
- 46 ŞFR., nr. 54 - A / 252; nr. 55 / 20; nr. 55 / 292.
- 47 ŞFR., nr. 56 / 112 (6 Eylül 1331 / 19 Eylül 1915, Konya Vilâyetine).
- 48) أرسلت برقيات بهذا المحتوى إلى ولاية سيواس في 26 / 09 / 1915 (ŞFR., nr. 56 / 176) وإلى ولايتي مأمورة العزيز ودياربكر (ŞFR., nr. 56 / 172). وفي 14 / 11 / 1915 إلى قونية (2 / 58) (ŞFR., nr. 58 / 159) ولاية أنقرة (ŞFR., nr. 58 / 159).
- 49 Ağustos 1331 / 2 Eylül 1915 tarihinde Adana vilâyetine bu yolda bir telgraf gönderilmiştir (ŞFR., nr. 55 - A / 23). Ayr. bkz. ŞFR., nr. 61 / 186; nr. 61 / 192; nr. 61 / 222; nr. 61 / 290; nr. 61 / 210; DH. EUM. 2. Şube, 2F / 11.
- 50 ŞFR., nr. 55 / 18.
- 51 ŞFR., nr. 56 / 36 (3 Eylül 1331 / 16 Eylül 1915); nr. 56 / 243 (17 Eylül 1331 / 30 Eylül 1915); nr. 56 / 360 (28 Eylül 1331 / 11 Ekim 1915).
- 52 ŞFR., nr. 54 / 411; nr. 54 / 450; nr. 54 - A / 325.
- 53 ŞFR., nr. 61 / 18 - 20.
- 54) صدر هذا الامر إلى ولايات أضنة، أرضروم، أدرنة، حلب، خداونديكار، سيواس، دياربكر مأمورة العزيز، قونية قصطموني وإلى متصرفيات إزميد، جانبك، أسكي شهر، قاراحصار، مرعش أرفة، قيصري، نيغده (142 / 63) (ŞFR., nr. 63 / 142) (الملحق رقم 14) وفي 17 / 05 / 1332 / 30 1916 إلى ولاية أنقرة (162 / 64) (ŞFR., nr. 64 / 162).
- 55 ŞFR., nr. 54 / 254; 7 Temmuz 1331 (20 Temmuz 1915), nr. 54 - A / 49; nr. 54 - A / 232; nr. 55 - A / 83; nr. 56 / 88.
- 56 ŞFR., nr. 58 / 146.
- 57 ŞFR., nr. 57 / 115.
- 58 ŞFR., nr. 57 / 281.
- 59 ŞFR., nr. 57 / 344.
- 60 ŞFR., nr. 58 / 201.
- 61 ŞFR., nr. 61 / 253; nr. 61 / 225.
- 62 ŞFR., nr. 59 / 83.
- 63 ŞFR., nr. 60 / 58; nr. 61 / 221.
- 64 ŞFR., nr. 61 / 71.
- 65 Temmuz 1331 (2 Ağustos 1915) tarihinden itibaren yaş sınırı 60'a çıkarılmıştır (ŞFR., nr. 54 - A / 251).
- 66 ŞFR., nr. 53 / 334; nr. 54 - A / 251; nr. 54 - A / 309.
- 67 ŞFR., nr. 54 / 356.
- 68 ŞFR., nr. 54 - A / 291.
- 69 ŞFR., nr. 55 - A / 217.
- 70 ŞFR., nr. 55 / 291; nr. 55 / 341; nr. 57 / 345; nr. 57 / 351.
- 71 ŞFR., nr. 55 / 152; nr. 55 / 291; nr. 55 / 341; nr. 55 - A / 17; nr. 55 - A / 77 (Ek - XV); nr. 55 - A / 135; nr. 57 / 110 (Ek - XVI).
- 72 ŞFR., nr. 55 - A / 16 (18 Ağustos 1331 / 31 Ağustos 1915 tarihli telgraf).
- 73 ŞFR., nr. 55 - A / 17.
- 74 ŞFR., nr. 53 / 305 (Ek - XVII).
- 75) كانت ميزانية عام 1331 لمديرية العشائر والمهاجرين تبلغ 78000000 قرشًا. أما ميزانية عام 1332 فبلغت 200000000 قرشًا. وكانت هذه المبالغ تصرف على المهجرين الارمن والروم والعرب، وكذلك على

المسلمين الذين هربوا من المناطق التي احتلها الأعداء (BA, BEO, nr. 334063).

76 ŞFR., nr. 53 / 305; nr. 55 - A / 118.

77 ŞFR., nr. 60 / 281.

78 ŞFR., nr. 60 / 178.

79 ŞFR., nr. 53 / 200.

80 ŞFR., nr. 54 - A / 268.

81 ŞFR., nr. 54 - A / 226.

(82) أشارت المذكرة التي أرسلتها وزارة العدلية والمذاهب إلى الصدارة العظمى بتاريخ 14 / 12 / 1915 إلى القرار المتخذ من قبلها القاضي بمحاكمة المساقين في أمكنة سكنهم الجديدة. أما الباقون فتجري محاكمتهم في مدنهم. (BA, BEO, nr. 329176).

83 ŞFR., nr. 53 / 303 (Ek - XVIII).

84 ŞFR., nr. 54 - A / 259.

85 ŞFR., nr. 55 / 107 (Ek - XIX).

86 ŞFR., nr. 54 - A / 385.

(87) حول نصوص القوانين التي صدرت بخصوص أموال الأرمن المهجرين انظر: (القانون المؤقت حول أموال وديون ومطالب الأشخاص المنقولين إلى أمكنة أخرى) والذي نشر في الجريدة الرسمية «تقويم الوقائع» في 14 / 09 (133) وفي 18 ذي القعدة 1333 هـ، في السنة السابقة ونُحِت رقم 2303 وانظر كذلك (sen; ayrıca bkz. Y. H. Bayur, Türk İnkılabı Tarihi, Ankara 1957, III / 3, s. 45 - 46).

88 ŞFR., nr. 54 - A / 388.

89 ŞFR., nr. 61 / 31; nr. 60 / 275; nr. 60 / 277.

90 ŞFR., nr. 57 / 348; nr. 57 / 349; nr. 57 / 350.

91 Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 2D / 13.

(92) نشرت مذكرات السفير الأمريكي فيما بعد في كتاب قصة السفير مورغنثاو «Ambassador» (Morgenthau's Story, New York 1918).

(93) لتحليل هذا الكتاب انظر «ما وراء الأستار» في قصة السفير مورغنثاو لمؤلفه هـ دبليو لوري (Heath) (W. Lowry, Büyükelçi Morgenthau'nun Öyküsü'nün Perde Arkası, İstanbul 1991 94 Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 2F / 6).

(95) انظر نفس المصدر ص 6567 حيث يبين لوري في كتابه أن مذكرات مورغنثاو نشرت في عام 1918 في كل من أمريكا وأوربة. وفضح لوري في كتابه هذا علاقات مورغنثاو مع لسيوس وبراييس بكل صراحة.

96 Great Britain, The Treatment of Armenians in the Ottoman Empire: Documents Pre-sented to Viscount Grey of Falldon, Secretary of State for Foreign Affairs, London 1916.

97 Le rapport Secret du Dr. Johannes Lepsius sur les Massacres d'Arménie, Paris 1918.

98 Armenian Atrocities : Murder of Nation, London 1915 ve The Murderous Tyranny of the Turk, London 1917.

99 Justin McCarthy, «I. Dünya Savaşı'nda İngiliz Propagandası ve Bryce Raporu», Osmanlı, Yeni Türkiye, Ankara 1999, II, 140.

100 Bkz. Lowry, Aynı eser, s. 8 - 17.

101 Aynı eser, s. 6.

102 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 23.

103 Justin McCarthy, Aynı makale, s. 140.

104 DH. EUM. 2. Şube, nr. 2 / 105.

105 DH. EUM. 2. Şube, nr. 2D / 17.

106 ŞFR., nr. 59 / 19.

107 Hariciye, MÜ, nr. 43 / 17 (Ek - XX).

108 Hariciye, MÜ, nr. 43 / 17 (Ek - XXI).

الهوامش

(109) لم يتم تهجير أرمن قصطمونني، بالق كسير، أنطاليا، إسطنبول، أرفة، ولا الأرمن البروتستانت والكاثوليك ولا الأرمن المرضى ولا الأطفال اليتامى ولا المعلمين ولا النساء اللاتي لا عائل لهن.

110 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 77 (Ek - XXII).

111 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 66 (Ek - XXIII).

112 DH. EUM. 2. Şube, nr. 69 / 250.

113 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 101.

(114) لم يُذكر عدد المهجرين الأرمن من ديار بكر، ومع ذلك فقد جاء في السجلات أن عدد الأرمن المهجرين من الولايات الأخرى بلغ 120000 أرمني. لذا يمكن حساب أن عدد الأرمن المهجرين من ولاية ديار بكر كان 20000 أرمنيا.

115) DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 89.

(116) جاء في الشفرة السرية رقم 54 / 9 أن أكرادا قتلوا في المنطقة بين أرضروم وأنزيبجان أفراد قافلة من الأرمن المهجرين بلغ عددهم 500 نفساً. وجاء في الشفرة الثانية رقم 54 / 162 أن عصابات درسيم قتلوا كل مهجري القوافل التي أرسلت من منطقة درسيم. ولأن عدد المهجرين في هذه القوافل غير محدد بدقة فقد حن بأنه بلغ خمسة آلاف نفس.

117 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 72 .

118 Giresun, Perşembe, Ulubey, Sürmene, Tirebolu, Ordu ve Görele aynı vesikada ve-rilmiştir (Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 41).

119 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 76.

120 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 66.

121 DH. EUM. 2. Şube, nr. 69 / 260.

122 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 67 (Ek - XXIV).

123 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 79.

124 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 73.

125 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 75 (Ek - XXV).

126 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 66.

127 DH. EUM. 2. Şube, nr. 69 / 34.

128 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 93.

129 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 70 (Ek - XXVI).

130 ŞFR., nr. 63 / 110.

131 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 84 (Ek - XXVII).

132 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 41.

133 DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 66.

134 DH. EUM., 2. Şube, nr. 68 / 80 (Ek - XXVIII).

135 DH. EUM., 2. Şube, nr. 68 / 71 (Ek - XXIX); 2. Şube, nr. 68 / 84.

136 DH. EUM., 2. Şube, nr. 68 / 80; 2. Şube, nr. 69 / 5 - 6 - 7 - 8 - 9.

137 DH. EUM., 2. Şube, nr. 68 / 101.

(138) مع أن عدد المهجرين إلى حلب المعطى هو 100000 أرمني (انظر: أوراق وزارة الداخلية ومديرية الأمن العامة)، إلا أن العدد المسجل هنا هو 30000 فقط.

139) مع أنه تم تقديم عدد المهجرين والواصلين إلى مناطق الهجرة، إلا أنه تم تبليين يقارب $\pm 10\%$ بسبب عدم توافر أرقام محددة من بعض المناطق.

151

140 Bkz. Dip not 194 - 199.

141 ŞFR., nr. 57 / 110.

142 Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 68 / 81; Ayr. bkz. ŞFR., nr. 57 / 51; nr 57 / 71.

143 ŞFR., nr. 63 / 119.

144 DH. EUM. 2. Şube, nr. 2F / 14.

- 145 Bkz. DH. EUM. 2. Şube, nr. 2F / 94.
- 146 Archives des Affaires Etrangères de France, Serie Levant, 1918 - 1928, Sous Série Arménie, Vol. 2, folio 47'den naklen bkz. Bilâl Şimşir, Les Départén de Melte et les Allégations Armeniennes, Ankara 1998, p. 49.
- 147 Bkz. Heath W. Lowry, Aynı eser, s. 47 - 48.
- 148 Sven Hedin, Bağdad, Babylon, Ninive, Leipzig 1918, s. 60 - 63'ten naklen N. Göyünç, Aynı makale, s. 13.
- (149) أرسلت الحكومة تعليمات بهذا الخصوص إلى ولايات وان، بتليس، مامور العزير، أضنة دياربكر وسيواس بالبرقية المشفرة (ŞFR., nr. 45 / 115 (10 Eylül 1332 / 23 Eylül 1916 tarihli).
- 150 BA, BEO, nr. 328331; nr. 337081; ŞFR., nr. 56 / 382.
- 151 DH. EUM. 2. Şube, Dosya 1, belge 45 / 2.
- 152 ŞFR., nr. 61 / 50; nr. 62 / 24; nr. 63 / 175; nr. 64 / 92; nr. 64 / 163; nr. 64 / 194; nr. 66 / 51; nr. 66 / 56; nr. 66 / 192; BA, BEO, nr. 343464.
- (153) المذكرة المرسلة بتاريخ 01 / 02 / 1920 من وزارة الداخلية إلى الصدارة العظمى (أرشفة رئاسة الوزراء بغرفة أوراق الباب العالي / (BA, BEO, nr. 341351).
- 154 DH. EUM., 2. Şube, nr. 2 F / 3; 2. Şube, nr. 2 F / 5.
- 155 ŞFR., nr. 62 / 57; nr. 62 / 58; nr. 63 / 241.
- (156) نُشر الكتاب في اسطنبول عام 1916، ثم نشر بالفرنسية عام 1917 أيضًا في اسطنبول. وأعاد عصمت بارناكسس أوغلو نشر الكتاب بعد تيسير لفته من العثمانية إلى اللغة التركية الحديثة تحت عنوان (الحركات الثورية للعصابات الأرمنية، والأمال التي كانوا يحملونها، أنقرة 1981 / 1981 İhtilâl / Ermeni Komitelerinin İhtilâl (Ankara 1981 Hareketleri ve Besledikleri Emeller adıyla sadeleştirilerek yayınlandı).
- 157 ŞFR., nr. 57 / 273; nr. 58 / 124; nr. 58 / 161; nr. 59 / 123; nr. 60 / 190.
- 158 ŞFR., nr. 61 / 72.
- 159 ŞFR., nr. 62 / 21 (Ek - XXX).
- (160) بخصوص موضوع بطريك الأرمن وهذا التنظيم الجديد انظر (أي ه بابور، تاريخ الانقلاب التركي (Türk İnkılâbı Tarihi, III / 3, s. 57 - 59 /
- 161 ŞFR., nr. 66 / 202; nr. 66 / 220; nr. 63 / 136.
- 162 BA, BEO, nr. 341055. Dahiliye Nezareti'nin bu yazısı, Sadaret tarafından 26 Kânun - ı evvel 1334 (8 Ocak 1919) tarihinde, ilgili olması sebebiyle Adliye ve Mezahib Nezareti'ne de havale edilmiştir.
- 163 Bkz. NARA, T 1192, Roll 8; 860f, 26 Nisan 1921.
- (164) عدد نفوس الأرمن الوارد في أرقام عام 1914 لمدينة أرضروم هو 136000. ولكن لم يرد في أرقام 1918 هذا الرقم. لذا عندما يضاف هذا الرقم يصل عدد نفوس الأرمن عام 1918 إلى 794900 (Bkz. UK) (Archives, WO 158 / 933, No. 5796, 1, p.3).
- 165 Bkz. NARA, 860f.01 / 341.
- 166 Mesela, NARA, T 715, Roll 2967, Volume 6775.
- 167 Halil Aytekin, Kırışta Monarga (Boğaztepe) Ermeni Lejyoner Kampı, Ankara 2000, s. 32 v.d.
- 168 Kemal Çelik, Milli Mücadelede Adana ve Havalisi (1918 - 1922), Ankara 1999, s. 48 - 66.
- 169 Bkz. Erich Feigl, Un Mythe de la Terreur, le Terrorisme Arménien - ses origines et ses Causes, Salzbourg 1991, s. 84.
- 170 Birleşmiş Milletler Arşivi (Cenevre), C 1424 / 48 / 37921 / 25899.
- 171 Birleşmiş Milletler Arşivi (Cenevre), C1424 / 48 / 37921 / 25899.

هوامش الخاتمة (ص 89 - 94)

1 HR. HU. Kr. 173 / 5.

2 HR. HU. Kr. 122 / 4 (Ek - XXXI); HR. HU. Kr. 122 / 6 (Ek - XXXII).

3 HR. MÜ., nr. 43 / 34.

4 ŞFR., nr. 96 / 248.

5 ŞFR. nr. 96 / 279.

6 BA, Meclis - i Vükelâ Mazbataları, nr. 213 / 60.

7 ŞFR., nr. 99 / 35.

8 Bkz. ŞFR., nr. 95 / 124.

9 DH. SYS., nr. 53 / 2.

10 ŞFR., nr. 96 / 230.

(11) مثلاً كانت القوات الفرنسية التي احتلت «جوكوراوفه» عام 1918 تتشكل من ستة طوابير، ثلاثة منها من الأرمن الذين لبسوا البزة العسكرية الفرنسية.

ثبت المطراجع



I-ARŞİV BELGELERİ

Başbakanlık Osmanlı Arşivi :

- a) Maliyeden Müdevver Defterler, nr. 16209.
- b) Tahrir Defteri, nr.33; nr.60; nr. 64; nr. 71; nr. 90; nr. 177; nr.178; nr. 186; nr. 200; nr. 229; nr. 264; nr.287; nr. 458.
- c) Bâbîâlî Evrak Odası (BEO)
nr. 326758; nr. 328331; nr.329176; nr.334063; nr. 337081; nr. 341055; nr. 341351; nr. 343464.
- d) Meclis-i Vükelâ Mazbatası
Defter nr. 198; nr. 21360/; nr. 21360/.
- 155 e) Hariciye Tasnifi (HR)
Mütareke (MÜ) :
HR. MÜ., nr. 4317/; MÜ., nr. 4334/.
Harb-i Umûmi (HU) :
HR. HU., Kr. 1735/; HU., Kr. 1224/; Kr. 1226/.
- f) Dahiliye- Siyasî
nr. 532/.

g) Emniyet-i Umûmiye (DH. EUM.)

2. Şube, nr. 11/; nr. 11-9/; nr. 111/; nr. 113/; nr. 114/; nr. 115/; nr. 12-16/; nr. 12-18/; nr. 119/; nr. 121/; nr. 122/; nr. 12) 23/D/17/; nr. 11-28/; nr. 12-45/; nr. 2C/52-; nr. 2C/53-; nr. 2D/13; nr. 2F/3; nr. 2F/5; nr. 2F/6; nr. 2F/9; nr. 2F/11; nr. 2F/14; nr. 2F/94; nr. 276/1) 105/; nr. 6841/; nr. 6866/; nr. 6867/; nr. 6870/; nr. 6871/; nr. 6872/; nr. 6873/; nr. 6875/; nr. 6876/; nr. 6877/; nr. 6879/; nr. 6880/; nr. 6881/; nr. 6883/; nr. 6884/; nr. 6889/; nr. 6893/; nr. 6894/; nr. 6896/; nr. 6899/; nr. 68101/; nr. 6934/.

h) Şifre Kalemi (ŞFR)

nr. 451/; nr. 452/; nr. 45115/; nr. 46119/; nr. 462/; nr. 46119/; nr. 5293/; nr. 52235/; nr. 52102/; nr. 52253/; nr. 51192/; nr. 52249/; nr. 52285/; nr. 5296/; nr. 5297/; nr. 5298/; nr. 5294/; nr. 52297/; nr. 52188/; nr. 52200/; nr. 52-281/282; nr. 534/; nr. 5394/; nr. 53200/; nr. 53303/; nr. 53305/; nr. 53334/; nr. 53336/; nr. 549/; nr. 5410/; nr. 54162/; nr. 54254/; nr. 54315/; nr. 54356/; nr. 54406/; nr. 54411/; nr. 54450/; nr. 54-A/49; nr. 54-A/59; nr. 54-A/73; nr. 54-A/96; nr. 54-A/112; nr. 54-A/155; nr. 54-A/157; nr. 54-A/226; nr. 54-A/232; nr. 54-A/248; nr. 54-A/251; nr. 54-A/252; nr. 54-A/259; nr. 54-A/271272-; nr. 54-A/268; nr. 54-A/291; nr. 54-A/309; nr. 54-A/325; nr. 54-A/326; nr. 54-A/385; nr. 54-A/388; nr. 54-A/393; nr. 5518/; nr. 5520/; nr. 55107/; nr. 55152/; nr. 55291/; nr. 55292/; nr. 55341/; nr. 55-A/16; nr. 55-A/17; nr. 55-A/23; nr. 55-A/77; nr. 55-A/83; nr. 55-A/84; nr. 55-A/118; nr. 55-A/135; nr. 55-A/144; nr. 55-A/157; nr. 55-A/217; nr. 5627/; nr. 5636/; nr. 5688/; nr. 56112/; nr. 56114/; nr. 56140/; nr. 56172/; nr. 56176/; nr. 56186/; nr. 56-225/226; nr. 56243/; nr. 56267/; nr. 56278/; nr. 56280/; nr. 56308/; nr. 56355/; nr. 56360/; nr. 56382/; nr. 56387/; nr. 5751/; nr. 5771/; nr. 5789/; nr. 57105/; nr. 57110/; nr. 57115/; nr. 57116/; nr. 57177/; nr. 57273/; nr. 57277/; nr. 57281/; nr. 57337/; nr. 57344/; nr. 57345/; nr. 57350-349-348/; nr. 57351/; nr. 57413/; nr. 57416/; nr. 582/; nr. 5838/; nr. 58124/; nr. 58141/; nr. 58146/; nr. 58159/; nr. 58161/; nr. 58201/; nr. 58278/; nr. 5919/; nr. 5983/; nr. 59123/; nr. 59196/; nr. 59218/; nr. 59235/; nr. 59244/; nr. 6058/; nr. 60178/; nr. 60190/; nr. 60219/; nr. 60275/; nr. 60277/; nr. 60281/; nr. 6120-18/; nr. 6131/; nr. 6150/; nr. 6171/; nr. 6172/; nr. 61165/; nr. 61186/; nr. 61192/; nr. 61210/; nr. 61221/; nr. 61222/; nr. 61225/; nr. 61253/; nr. 61290/; nr. 6221/; nr. 6224/; nr. 62-57/58; nr. 63136/; nr. 63142/; nr. 63175/; nr. 63241/; nr. 6444/; nr. 6492/; nr. 64162/; nr. 64163/; nr. 64194/; nr. 6595/; nr. 6651/; nr. 6656/; nr. 66192/; nr. 66202/; nr. 66220/; nr. 67186/; nr. 69250/; nr. 69260/; nr. 95124/; nr. 96230/; nr. 96248/; nr. 96279/; nr. 9935/.

II- KAYNAK ESERLER, ARAŞTIRMA VE İNCELEMELER

AHMET CEVDET, Tarih-i Cevdet, XI, İstanbul 1309.

AKŞİN, Sina-, Jön Türkler ve İttihat ve Terakki, İstanbul 1987.

Arşiv Belgelerine Göre Kafkaslarda ve Anadolu'da Ermeni Mezâlimi, I-II, 1906-1918, Armenian Violence and massacre in the caucasus and Anatolia based on archives, Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü yayınları, Ankara 1995.

Askeri Tarih Belgeleri Dergisi(ATBD), Nisan 1987, s.86, Belge 2050.

BARDAKJIAN, Kevork-, «İstanbul Ermeni Patrikliğinin Doğuşu», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000.

BAYUR, Yusuf Hikmet-, Türk İnkılabı Tarihi, I/1, II/2, III/3, Ankara 1963, 1983.

BERKES, Niyazi-, The Development of Secularism in Turkey, Montreal 1964.

BEYDİLLİ, Kemal-, «18281829- Osmanlı-Rus Savaşında Doğu Anadolu'dan Rusya'ya Göçürülen Ermeniler», TTK Belgeleri, nr.17 (1988).

BRAUDE, B.-LEWIS, B., Christians and Jews in the Ottoman Empire, New York, London 1982.

BRITAIN, Great-, The Treatment of Armenians in the Ottoman Empire: Documents Pre-sented to Viscount Grey of Fallodon, Secretary of State for Foreign Affairs, London 1916.

ÇARK, Y. G.-, Türk Devleti Hizmetinde Ermeniler (14531953-), İstanbul 1953.

DANIŞMEND, İ. H.-, Kronoloji, IV, İstanbul 1972.

EMECEN, Feridun-, XVI. Asırda Manisa Kazası, Ankara 1989.

Ermeni Komitelerinin Âmal ve Harekât-ı İhtilâliyesi, İlân-ı Meşru-tiyet'ten Evvel ve Sonra, İstanbul 1332.

GÖYÜNÇ, Nejat-, Osmanlı İdaresinde Ermeniler, İstanbul 1983.

—, XVI. Yüzyılda Mardin Sancağı, İstanbul 1969.

—, «Türk Ermeni İlişkileri ve Ermeni Soykırımı İddiaları», Ermeni Sorunu ve Bursa Ermenileri, Bursa 2000.

GÜRÜN, Kâmuran-, Ermeni Dosyası, Ankara 1983.

HALAÇOĞLU, Yusuf-, «Tapu-Tahrir Defterlerine göre XVI. Yüz-yılın İlk Yarısında Sis Sancağı», Tarih Dergisi, sayı 32(İstanbul 1979), s. 819892-.

İŞIKSAL, Turgut-, «Ermeni Faaliyetlerinin Bir Bölümü 1893 Merzifon Olayı Belgeleri», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, sayı. 82, 83, 84 (1974).

—, «Ermeni Faaliyetleriyle İlgili Araştırmalarda Osmanlı Belgelerinin Önemi ve 1893 Merzifon Olayı», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, sayı. 79, 80, 81, (1974).

157 İLTER, Erdal-, Ermeni Mes'elesi'nin Perspektifi ve Zeytûn İsyân-ları (17801880-), Ankara 1988.

İNALCIK, Halil-, Fatih Devri Üzerine Tetkikler ve Vesikalar, Ankara 1987.

—, «Mehmed II», İslâm Ansiklopedisi, VII, 513.

İttihat ve Terakki Kongresi, İstanbul 1332.

KARAL, Enver Ziya-, Osmanlı Tarihi, VIII, Ankara 1962.

- KURAN, Ahmet Bedevi-, Osmanlı İmparatorluğunda İnkılâp Hareketleri ve Milli Mücadele, İstanbul 1956.
- KURAN, Ercüment-, «Ermeni Meselesinin Milletlerarası Boyutu (18771897-)», Tarih Boyunca Türklerin Ermeni Toplumu İle İlişkileri Sempozyumu, Ankara 1985.
- KURAT, Yuluğ Tekin-, Osmanlı İmparatorluğu'nun Paylaşılma-sı, Ankara 1986.
- KÜÇÜK, Cevdet-, Osmanlı Diplomasisi'nde Ermeni Meselesinin Ortaya Çıkışı 18781897-, İstanbul 1986.
- LEPSIUS, Johannes-, Le rapport Secret du Dr. Johannes Lepsius sur les Massacres d'Arménie, Paris 1918.
- LEWIS, Bernard-, Modern Türkiye'nin Doğuşu, Çevr. Metin Kırıatlı, Ankara 1970.
- LOWRY, Heath W.-, Büyükelçi Morgenthau'nun Öyküsü'nün Perde Arkası, İstanbul 1991.
- MCCARTHY, Justin-, «I. Dünya Savaşı'nda İngiliz Propagandası ve Bryce Raporu», Osmanlı, Yeni Türkiye, II, Ankara 1999.
- MEHMED ASAF, 1909 Adana Ermeni Olayları ve Anılarım, yay. İsmet Parmaksızoğlu, Ankara 1986.
- Muahadat Mecmuası, V, İstanbul 1298.
- OKÇU, Yahya-, Türk-Rus Mücadele Tarihi, Ankara 1953.
- Osmanlı Belgelerinde Ermeniler (19151920-), Devlet Arşivleri Genel Müdürlüğü yayınları, Ankara 1994.
- Österreichischer Haus-Hof-und Staatsarchiv, Politisches Archiv, XII, 463
- Polonyalı Simeon, Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi, 16081619-, yay. Hrand D. Andreasyan, İstanbul 1964, s. 89.
- RAMSAUR, Ernest Edmondson-, The Young Turks: Prelude to the Revolution of 1908, Princeton 1957.
- RUNCIMAN, Steven-, Geschichte der Kreuzzüge, Alm. trc. Peter de Mendelssohn, I, München 1957.
- SERTOĞLU, Midhat-, «Türkiye'de Ermeni Meselesi», Belgelerle Türk Tarihi Dergisi, sayı.4 (1968).
- HEDIN, SVEN-, Bağdad, Babylon, Ninive, Leipzig 1918.
- ŞİMSİR, Bilâl-, Les Départén de Melte et les Allégations Arme-niennes, Ankara 1998.
- Takvim-i Vekayi, 18 Receb 1333 ve 19 Mayıs 1331, 7. sene, nr.2189.
- Tarih Boyunca Ermeni Meselesi, Ankara 1979.
- TEKİNDACI, Şehabeddin-, «Fetinden Sonra İstanbul», Fethin 511'inci Yıldönümü Konferansları, İstanbul 1964, s.43.
- TOYNBEE, Arnold-, Armenian Atrocities: Murder of Nation, London 1915 ve The Murderous Tyranny of the Turk, London 1917.
- TUNAYA, Tarık Zafer-, Türkiye'de Siyasî Partiler, 18921952-, İstanbul 1952.

ثبت المراجع . . .

Türk Tarihinde Ermeniler, yay. A.Süslü, F.Kırzioğlu, R. Yinanç, Y. Halaçoğlu, Ankara 1995.

URAS, Esat-, Tarihte Ermeniler ve Ermeni Meselesi, İstanbul 1976.

WANGENHEIM, Deutsches und Armenien, 1914-1918-, yay. Johannes Lepsius, Potsdam 1919.

YILDIZ, Hakkı Dursun-, «10. Yüzyılda Türk-Ermeni Münâsebet-leri», Tarih Boyunca Türklerin Ermeni Toplumu İle İlişkileri Sempozyumu, Ankara 1985.

ثبت عام



161

- الارمن الأرثوذكس، 18
 الارمن البروتستانت، 18، 67، 83
 الارمن الكاثوليك، 66، 68، 72
 أرمينستان، 23، 34، 36، 42، 44، 47، 63، 66، 67
 أرنولد تويني، 77
 الإرهاب، 37، 42
 إزميد، 56، 75
 إزمير، 27، 71، 89
 إزميرليانا، 34
 اسطنبول، 18، 19، 26، 27، 37، 38، 39، 40، 41، 43، 44، 45، 47، 49، 51، 55، 59، 60، 61، 70، 71، 82، 83، 84، 85، 93
- (أ)
 الاتفاقية العثمانية-الروسية، 48
 أجيزيان كاتوغيفوس، 47
 آده بازاري، 56
 إدوارد ناتان، 69، 76
 أرزينجان، 39، 49
 أرسلان، 23
 أرشاك هـ شوبانيان، 77
 الارشيف العثماني، 23، 79، 86، 93، 94
 أرضروم، 34، 36، 38، 39، 44، 47، 49، 50، 52، 56، 62، 66، 68، 70، 72، 81
 أرفة، 25، 30، 39، 56، 63، 69، 72، 81، 82

إيجور دده، 30	أسطورة الإبادة، 20
(ب)	الإسكندرون، 66، 62
بايبوت، 39	أسكي شهر، 75
بايزيد، 36، 50، 66	اسماعيل حقي بك، 71
بتليس، 39، 44، 50، 51، 52، 54، 55، 56، 71، 62	أضنة، 20، 42، 43، 56، 62، 63، 67، 81
البحر الأسود، 36، 87	96، 89، 87، 84
بحيرة وان، 62	أغوب س أندونسيان، 77
بروسيا، 34، 39، 52	إفريقية، 96
بسني، 25	آق حصار، 39
بطريك الروم نرسيس، 34	أكن، 39
البطريركية الإرمينية، 26، 50	ألمانيا، 44، 45، 46، 48، 52، 94
بلغاريا، 33	الألوية الحميدية، 48، 49
البندقية، 27	أماصيا، 39
البنك العثماني، 41، 72	الامبراطورية النمساوية-المجرية، 54
بوداك، 30، 31	أمريكا، 23، 75، 77، 82، 88، 89
بورتون جي هندريك، 77	أمير شاه، 30
بورصة، 26	الأمير صباح الدين، 41، 42
بوغوز نوبار باشا، 46، 47، 83، 89	الاناضول، 18، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 31، 33، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50، 52، 53، 55، 56، 59، 62، 63، 66، 69، 79، 82، 86، 87، 88، 89، 92، 93
(ت)	أناورزا، 26
تفليس، 18	أنطاكيا، 27
تُرد سامسون، 39	أنطاليا، 25
توركمن جاي، 34	إنغلترا، 35، 36، 37، 38، 39، 40، 41، 43
تيفليس، 37	94، 46، 47، 88، 93
(ث)	أنقرة، 20، 23، 30، 56، 59، 68، 71، 75، 87
الثورة الفرنسية، 33	أنور باشا، 61، 62
(ج)	أوربة، 18، 32، 38، 39، 43، 47، 77، 92
جاتاك، 54	93
جاغري بك، 23	أوغورلو، 30
جامع يلدز، 18	أوفاكيم، 26
جانقري، 59	آيدين، 30
جبل طارق، 38	إيران، 33، 34، 36، 37، 43، 77، 83
جبل موسى، 89	إيطاليا، 41
جبهة سيناء، 66	
الجزائر، 23	
جزرة، 68، 69	
جزيرة كريت، 41	

(د)

درسيم، 70، 82
الدولة العباسية، 23
دياربكر، 39، 56، 63، 69، 70، 80
دير الزور، 57، 67، 69، 70، 81، 83، 84
85
ديفرجي، 39

(ر)

رسولياني، 69
الرهبان، 27، 28
روبرت لانسينك، 77
روسيا، 17، 33، 34، 35، 37، 38، 39، 41
43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50
51، 52، 53، 55، 59، 61، 63، 66
67، 76، 79، 82، 84، 91، 92
رومانيا، 33

(ز)

الرحار، 70
زنوب، 83
زيتون، 51، 56، 57، 86
الزيتون، 86

(س)

ساسون، 18
سامسون، 39، 41
السريان، 28، 31
سفن هايدين، 84
السفير الامريكي هنري مورغنتاو، 69
السلطان عبد الحميد الثاني، 18، 35، 38
39، 41، 43، 48
سليمانية، 63
سنجق، 25، 26، 62، 67، 85
سورك، 39
سورية، 20، 63، 75، 81، 83، 85، 89
سيس، 25، 26، 51، 85
سيفراك، 31، 69
سيواس، 27، 39، 44، 56، 68، 71، 73
87، 76

جزيرة مورا، 33

جمال باشا، 43
جمعية الاتحاد والترقي، 41، 42
جمعية تركيا الفتاة، 41
جنق قلعة، 18
جنيف، 18، 37، 89
جودت بك والي وان، 62
جودت، 41، 42، 54، 55، 62
جوزيف يومي آنكويسكي، 60
جوقور اؤفا، 24، 25، 26
الجيش الثالث، 52، 61، 62
الجيش الرابع، 56، 62
الجيش البيزنطية، 24
جيوش السلاجقة، 23
الجيش العثمانية، 18، 50
الجيش الفرنسية، 18

(ح)

حرب الاستقلال التركية، 20، 89
حرب البلقان، 43، 45
الحرب الروسية-العثمانية، 18، 33، 34
الحرب العالمية الاولى، 17، 18، 20، 32، 48
49، 56، 77، 89، 91، 92، 93
الحزب الثوري الارمني، 36
حزب العمال الكردستاني، 23
حزب طاشناق سوتيون، 53
حزب هنجاق، 37
الحسكة، 70
حلب، 18، 51، 57، 62، 63، 67، 70، 71
74، 75، 80، 81، 84
حماه، 81
محص، 81

(خ)

خابوط، 31، 39، 44
خداونديكار، 67
خط خراسان، 53
خلوصي بك، 71
خليل بك، 55

قفقاسيا، 18، 34، 43، 45، 52، 54، 79،

83، 82

القوات الروسية، 18، 53، 55

قوتلو، 30

القوميسور العالي الأمريكي، 60

قونية، 56، 57، 68، 69، 75، 82

قيصري، 30، 39، 56، 68، 82

قيليقيا، 24، 84

(ك)

كاخزمان، 52، 53

الكنائس، 28، 52

كنيسة سولومانصز، 26

كوبرو كوي، 53

كوتاهيه، 26، 69

كوتلو شاه، 31

كوجوك قابنارجا، 33

كوكجه، 30

كومسه داغ، 25

(ل)

لجان الاموال المتروكة، 65، 76

اللجنة الإرمينية-السكسونية، 39

لجنة الاموال المتروكة لاضنة، 67

لسلي ديفيز، 70

لويس الرابع عشر، 27

(م)

ماردين، 70، 82

الماركسيون الأرمن، 37

مالاطيا، 39، 68

مامورة العزيز، 39، 68، 70، 74، 82، 84

محمد الفاتح، 26

محي الدين بك، 71

مختار بك، 71

مديرية إسكان العشائر والمهجرين، 74

مرسيليا، 27

مرسين، 66، 69، 76

المرضى، 72

مرعش، 25، 39، 51، 57، 62، 69، 72، 75

(ص)

صاماتيا، 26

الصدر الأعظم، 45، 46، 47، 48، 63

الصرب، 33

(ط)

طرابزون، 36، 39، 52، 54، 56، 87

طرسوس، 25، 69

طريق الهند، 35، 38

طريق سوروج-منيج، 70

طوقات، 39

(ع)

العراق، 54

عربكير، 39

العريزية، 56

علي سيدي، 63

عينتاب، 27، 56، 89

(غ)

غالب باشا، 34

غلاستون، 37، 38

(ف)

الفاكهة، 65

فرانكاليان، 51

فرنسة، 18، 20، 27، 39، 41، 46، 47، 94

فلسطين، 18

فيدرالية الثورة الإرمينية، 37

الفيلق الأرمني، 89

(ق)

قارص، 35، 52، 69، 83، 91

قازآباد، 30

قباثل أوغوز، 24

قبرص، 35

القدس، 18، 85

قرار التهجير، 18، 61، 62، 69، 72، 79،

92، 84

القرن التاسع عشر، 17، 27، 28، 32، 34

القنس غبريال جواهر جيان، 50

قسطموني، 72

- النسطوريون، 55
النمسا، 96
نهاد بك، 71
نهر الفرات، 34، 63، 84
نيزيب، 81
نيغده، 72
- (هـ)
الهادر، 23، 96
الهند، 23، 35، 96
- (و)
الولايات الست، 39، 41
الولايات المتحدة الأمريكية، 20، 93، 96
الولاية الإرمينية، 44
وهرام، 25
- (ي)
ياغمور، 31
ياهشي، 30
يلدر، 78
يُهانس لبيستور، 77
اليهود، 28، 30، 96
يوزغاد، 39
اليونان، 18، 33، 41، 89
- المسألة الشرقية، 32، 33، 94
المشروع الروسي، 44
مصر، 25، 38، 89
المطبعة الإرمينية، 27
المطبعة التركية، 27
مظهر بك، 71
معاهدة أدرنة، 33
معاهدة إستفانوس، 35، 36
معاهدة إياستافانوس، 33
معاهدة برلين، 18، 33، 36
معهد اللغات الشرقية الأرمني، 34
المغول، 25
مقدونيا، 41
ملا سليم، 50
ملازكيرت، 24
المللة الصادقة، 26
ملك شاه، 30
ممتاز بك، 57، 84
منشستر، 36
منطقة الموصل-كركوك، 18
منكوجك أوغوللاري، 25
موش، 27، 39، 56، 62
الموصل، 18، 63، 67، 68، 75، 80، 81، 83
مونسيور كوته، 83
ميزانجي مراد، 41، 42
- (ن)
ناهجيوآن، 84

المؤلف في سطور

ولد المؤلف البرفسور يوسف حلاج أوغلو في مدينة أضنة عام 1949، وتخرج في قسم التاريخ التابع لكلية الآداب في جامعة اسطنبول حيث انضم عام 1974 إلى هيئة الأساتذة العاملين في حقل الدراسات التاريخية الحديثة، وحصل على شهادة الدكتوراه في عام 1978، وأصبح أستاذًا مساعدًا هناك في عام 1982، وأستاذًا متفرغًا عام 1989.

انتخب عضوًا عاملاً في الجمعية التاريخية التركية، وفي العام نفسه عين رئيسًا للمحفوظات العثمانية في الإدارة العامة لمحفوظات الدولة. في كانون الأول 1990 عين نائبًا لمديرها العام، لكنه استقال من منصبه عام 1992 لتسلم كرسي أستاذة في جامعة مرمره في اسطنبول. وفي أيلول 1993 عين مديرًا للجمعية التاريخية التركية.

167

أصدر العديد من المؤلفات منها «أحمد جودت باشا»، «سياسات التوطن القبلي في الإمبراطورية العثمانية في القرن الثامن عشر»، «الاتصال والأخبار بين العثمانيين»، «تنظيم الدولة والبنية الاجتماعية في الإمبراطورية العثمانية»، «تاريخ الإمبراطورية العثمانية منذ البدايات حتى عام 1774»، «مدون مهمه رقم 90»، «الأرمن في التاريخ التركي»، «التسوية الإرمينية»، «رواية عام 1915» ماذا حدث للأرمن العثمانيين»، «قبائل، جماعات، عشائر في الإمبراطورية العثمانية 1453-1650»، إضافة إلى مجموعة من المقالات العلمية والأوراق البحثية.

تنويه الناشر إلى المترجم الراحل

بينما كنا نعد الكتاب للطباعة وصلنا الخبر المحزن عن انتقال مترجم هذا الكتاب السيد أورخان محمد علي إلى رحمة الله، وإنا لله وإنا إليه راجعون. للمرحوم المغفرة ولأهله الصبر والسلوان.

واعتزاً منا بعطاءات المؤلف الكثيرة نورد هنا لائحة بأعماله في مجالي التأليف والترجمة.

شركة قدمس للنشر والتوزيع ش م م.

بيروت في 2010/02/12

آثار المترجم (تأليف وترجمة)

أ - الكتب العلمية

مطبوع	عن التركية	1 - دارون ونظرية التطور
مطبوع	عن التركية	2 - الإنسان ومعجزة الحياة
		3 - في نظرية التطور: هل تعرضت لغسيل الدماغ؟
مطبوع	عن الإنجليزية	4 - الانفجار الكبير أو مولد الكون
مطبوع	عن التركية	5 - أسرار الذرة
مطبوع	عن الإنجليزية	6 - النظريات العلمية ونظرية التطور
مطبوع	تأليف	7 - نظرية التطور ليست ثابتة
مطبوع	تأليف	8 - تهافت نظرية التطور أمام العلم الحديث
مطبوع	تأليف	9 - مناقضة علم الفيزياء لنظرية التطور
غير مطبوع	عن الإنجليزية	10 - سجل المتحجرات يتحدى نظرية التطور
غير مطبوع	عن التركية	11 - الايدز: مأساة المستقبل
غير مطبوع	عن التركية	12 - (الدماغ والنظام العصبي في الإنسان)
غير مطبوع	عن التركية	13 - الإيمان من نافذة العلم
غير مطبوع	عن التركية	14 - مذكرات لحلة
مطبوع	عن التركية	15 - حقيقة الخلق ونظرية التطور
مطبوع	تأليف	16 - مناقضة علم الكيمياء لنظرية التطور
غير مطبوع	تأليف	17 - مولد الكون ونهايته
مطبوع	عن التركية	18 - معجزة خلق الإنسان
غير مطبوع	عن التركية	19 - معجزة النحل

ب - السيرة وفقهها (سلسلة النور الخالد)

مطبوع	عن التركية	1 - النبي المرتقب
مطبوع	عن التركية	2 - من صفات الأنبياء
مطبوع	عن التركية	3 - عظمة الفطنة في نبوة محمد (ص)
مطبوع	عن التركية	4 - فن التربية وحل العضلات
مطبوع	عن التركية	5 - الرسول (ص) قائدا
مطبوع	عن التركية	6 - العصمة النبوية
مطبوع	عن التركية	7 - السنة النبوية

170

ب - الكتب التاريخية:

مطبوع	تأليف	1 - السلطان عبد الحميد الثاني:
مطبوع	تأليف	حياته وأحداث عهده
		2 - سعيد النورسي: رجل القدر في حياة أمة

مطبوع	تأليف	3 - روائع من التاريخ العثماني
مطبوع	تأليف	4 - قصة حزب الرفاه
مطبوع	تأليف	5 - سعيد النورسي: نظرة عامة على حياته وأثاره
مطبوع	تأليف	6 - البابا الذي رجم حتى الموت
مطبوع	تأليف	7 - ما وراء الأستار
		8 - الدولة العثمانية المجهولة
مطبوع	عن التركية	9 - تهجير الأرمن
غير مطبوع	عن التركية	(بالاشتراك مع الأستاذ عوني عمر)

ج - الكتب الفكرية:

مطبوع	عن التركية	1 - موقف الدين من العلم
مطبوع	عن التركية	2 - حوار حول القضاء والقدر
غير مطبوع	عن التركية	3 - حوار حول الحقيقة
مطبوع	عن التركية	4 - حوار بين مؤمن وكافر
مطبوع	عن التركية	5 - أسئلة العصر المعيرة
مطبوع	عن التركية	6 - الموازين: أضواء على الطريق
مطبوع	عن التركية	7 - تحليل جديد لأفكار فرويد
مطبوع	عن التركية	8 - أضواء قرآنية
غير مطبوع	تأليف	9 - رسائل إلى مبشر
مطبوع	عن الإنجليزية	10 - سعيد النورسي لدى مفكري الغرب
غير مطبوع	عن التركية	11 - ملامح الجيل المرتقب
مطبوع	عن الإنجليزية	12 - القرآن المذهل

د - الكتب الأدبية:

غير مطبوع	عن التركية	1 - مسرحية: السلطان عبد الحميد
مطبوع	عن التركية	2 - (الفرصة الأخيرة): قصص قصيرة
غير مطبوع	عن التركية	3 - (كيسان من الذهب) قصة للأطفال
مطبوع	عن التركية	4 - ترانيم روح وأشجان قلب

ATATÜRK KÜLTÜR, DİL VE TARİH YÜKSEK KURUMU
TÜRK TARİH KURUMU YAYINLARI
XVI. Dizi – Sayı 90

ERMENİ TEHCİRİ
VE
GERÇEKLER
(1914 – 1918)

Yusuf HALAÇOĞLU

TÜRK TARİH KURUMU BASİMEVİ-ANKARA
2001

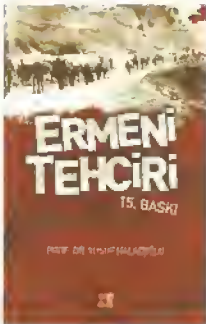
**ERMENİ TEHCİRİ
VE
GERÇEKLER
(1914 - 1918)**

منتدی سور الانزبکیه

WWW.BOOKS4ALL.NET

لقد صدرت المئات من الكتب عن عملية تهجير الأرمن من أراضي الدولة العثمانية، العديد منها كان باللغة العربية، وكلها تؤرخ للحدث من وجهة نظر المهجّرين. قبل هذا المؤلف، لم يصدر أي مؤلف بالعربية يؤرخ لعملية التهجير من وجهة نظر المهجّر. وإذا أخذ في الاعتبار العواطف والشحن المرتبط بهذه القضية، نجد أن قضية مهمة مثل هذه يجب أن تخضع للبحث الوثوق، وبعيداً من أي أفكار وأحكام مسبقة، وهذا هو هدف نشرنا هذا الكتاب.

الوثائق ذات العلاقة تقول: لا شك أن التهجير كانت عملية صعبة وذات مشاق حيث إنه ليس من السهل القيام بتغيير امكنة مئات الآلاف من الأفراد في مدة قصيرة. ولكن قيام الحكومة العثمانية بتعيين مسار القوافل ومحطات التجمع قبل بدء العملية، ثم اختيار محطات القطار امكنة للتجمع وتنفيذ التهجير بطريق السكة الحديدية، وتكفلها بمصاريف إعاشتهم، وإرسال قوافل المساقين بحماية قوات الأمن . . جعل منها أكثر عمليات تبديل الامكنة نظاماً في ذلك العصر . . نعم، لقد تعرضت تلك القوافل إلى هجمات العصابات وإلى عمليات انتقام أدت إلى سقوط أعداد كبيرة من الضحايا الأرمن . . كما حدثت حالات وفاة بسبب انتشار الأمراض والأوبئة بينهم . . وهذا أمر "طبيعي" وحاضر في كل عملية هجرة واسعة، كما حدث بين المهجّرين المسلمين الذين غادروا روملي أو طردوا منها إلى الأناضول في أعقاب الحرب العالمية الأولى . . لكن هذا لم يكن مقصوداً ولم يكن وارداً لدى الحكومة العثمانية التي بدأت باتخاذ مختلف التدابير لإزالة السلبات، فأصدرت الأوامر بعدم إرسال القوافل من دون حراسة كافية، وانزلت أشد العقوبات بحق الأشخاص الذين ثبت إساءة استعمال مسؤولياتهم وواجباتهم، كما أصدرت قراراً بعد انتهاء الحرب بالسماح لمن يريد من الأرمن العودة إلى قراهم وتنظيم القوانين حول حقوقهم، وفتح لمن بدل دينه كي يتجنب التهجير، بالعودة إلى دينه السابق. كما تم تسليم الأطفال الأرمن من الأيتام الذين وزعوا على بعض العوائل المسلمة لرعايتهم إلى لجنة شكلت من الأرمن واستمرت الحكومة بإعاشة هؤلاء العائدين لمدة محددة كما شكلت لجان سماع شكاوى الأرمن ضد من إساء التصرف معهم أو إصابهم بالضرر، وأعيدت للعائدين أموالهم وتكفلت الدولة بمصاريفهم وأعتقتهم من بعض الضرائب وأرجعت لهم ممتلكاتهم التي كانت تحت الحماية . .



شركة قادمس للنشر والتوزيع (ش.م.م.)
www.cadmusbooks.net